مؤشر حوكمة للتحول
الديموقراطي في العراق

مؤشر حوكمة للتحول الديموقراطي في العراق

تأليف: مجموعة باحثين

الطبعة الأولى 2018

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر

All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this book, or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording, or storage and retrieval, without written permission from the rights holders.

دار قنـــاديـــل
للنشر والتوزيع
بغداد – شارع المتنبي
+964 (0) 7801912445
+964 (0) 7711313929
ganadel.1986@gmail.com
srusru31@gmail.com

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

ISBN:

مؤشر حوكمة للتحول الديموقراطي في العراق

2017- 2018

(ديمقراطية متأرجحة)

تأليف

مجموعة باحثين

تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة

اسماء المؤلفين:

١. د. منتصر العيداني
٢. د. عادل البديوي
٣. د. عماد الشيخ داود
٤. د. مهند النعيمي
٥. د. بشرى العبيدي
٦. د. منعم خميس مخلف
٧. د. جاسم مصحب
٨. د. فلاح الزهيري
٩. د. عبد العزيز العيساوي
١٠. أ. حسين عباس مهنا
١١. أ. أحمد الصادق

نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة (GCPP)

مركز حوكمة للسياسات العامة، مؤسسة بحثية ومركز من مراكز التفكير (Think Tank) في العراق، يركز نشاطه في مضمار صنع السياسات، بالاعتماد على مقاربات تحليلية تسعى لفهم عملية صنع السياسات، وتطوير القدرات على كشف مشاكل السياسات العامة، وتحديدها، وتحليلها، وفقاً لمنهجية أعداد أوراق السياسات العامة.

وفقاً لما تقدم يسعى مركزنا للإسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي، وذلك من خلال بناء منظور متكامل، واقعي، وموضوعي، في مختلف قطاعات السياسة العامة، بغية الوصول إلى مستوى من التخطيط، والتنفيذ، والتقويم، يكفل الارتقاء بالبنى والمؤسسات على الصعيدين الحكومي والمجتمعي، أعتماداً على مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، وخلق وعي مجتمعي تجاه القضايا الاستراتيجية في العراق، يرتكز على الحقوق والحريات المدنية، والديموقراطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ومناصرة قضايا المرأة، والفئات المحرومة، وتحقيق

مقومات السلم الاجتماعي، وسيادة القانون، ودعم تحقيق إدارة مؤسسية رشيدة.

عمل مركزنا على اقامة ورش وندوات بؤرية عديدة في بغداد وعدد من المحافظات العراقية حول مختلف القضايا الوطنية كالسلم الاهلي، والمصالحة الوطنية، وقانون الاحزاب، والنظام الانتخابي في العراق، والسياسات التربوية،.. الخ، وقدم اوراق سياسات أعدت بالشراكة مع اصحاب المصلحة وصناع القرار ، بغية التجسير بين من يملكون الأفكار الإبداعية، وبين اصحاب المصلحة، وصناع السياسات، وفي إطار ذلك نرعى جهود الإبداع الفكري – التطبيقي التي تخدم توجهات التحول الديموقراطي.

ويمكنكم الاطلاع على نشاطاتنا من خلال الموقع الالكتروني للمركز المذكور ادناه.

http : //www. iqgcpp. org

ومراسلتنا على البريد الالكتروني للمركز :

governancecenter82@gmail. com

تـــمهيد

ان قياس الديموقراطية في تقدمها أو تراجعها أو على الأقل حفاظها على موقعها، يحتاج إلى إجراء مسوحات واستبيانات للوقوف على اراء الناس الحقيقية في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، لتقييم السلوكيات والممارسات، وقياس مدى اهتمام الناس وثقتهم، وما هي توقعاتهم لمستقبلهم ومستقبل ابنائهم. لقد اعتمدت المسوحات والاستبيانات في مناطق كثيرة من العالم لاسيما في الدول حديثة العهد بقيم الديمقراطية وأساليبها، وطورت أدوات استدلال أخرى زادت من مصداقية وفعالية هذه القياسات، لتشخيص المشكلات التي تواجه المجتمعات بدقة وفاعلية،. مفتاح هذه الاستبيانات اسئلة موحدة تتكرر دوريا على عينة تمثيلية وطنية من السكان يعطون مجموعة خيارات للإجابة عليها ولكن ذات مدلولية عالية تُقاس تلك الاتجاهات في ضوئها.

يتناول مؤشر قياس الديموقراطية، تقييم العامة لأداء الحكومة والنظام بشكل عام، والتأثير الجدلي المتبادل بين الاوضاع الاقتصادية وشكل الحكم، الثقة بالمؤسسات، وسائل

الاعلام، الفساد، الثقافة، الحريات، وامور عديدة اخرى. وحتى تكتمل الصورة، لا يجب الاكتفاء بهذا الاستبيان، فهناك حاجة للقياس بطرق غير مباشرة، مثل إجراء مسوحات للدستور والتشريعات والقوانين في البلد، ودراسة مدى تطابقها مع "الأعراف الديموقراطية" كصونها للحريات ولأشكال التعبير أو للانتخابات أو لاستقلالية القضاء وفعاليته، ولاسيما رصد كيفية تطبيق هذه التشريعات، فضلا عن مسوحات لسياسات الحكومة والقيادات السياسية الحاكمة واساليب ممارستها ولاسيما تداول السلطة أو احتكارها ..الخ، كذلك مسح اشكال التنظيم الاجتماعي المتوفرة (احزاب، نقابات، جمعيات، اندية...)، ومدى التزامها بالمبادئ الديموقراطية ومدى شعبيتها وتأثيرها على العامة. علاوة على إجراء مقابلات وحلقات النقاش وورشات العمل مع مجموعات بؤرية من ذوي الاهتمامات والمصالح، بحيث تغطي عينات مختلفة.

القسم الاول
الاطار المنهجي والتحليلي

ما زال لبلدنا مشاكل من نوع اخر، فهو يعاني من مخاطر متعددة ومتنوعة، ولاسيما وانه شهد تحولا في النظام السياسي، وعلى وجه الخصوص الانتقال من النظام الدكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي التعددي، لهذا فان مشكلة الديمقراطية سواء بمفهومها أو بأساليبها وأدواتها تثير العديد من الاشكاليات السياسية والقانونية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، ترمي بظلالها على النظام السياسي في البلد، ولا سيما انها مشكلات تتعلق في غياب العديد من الاسس والركائز التي يبنى عليها صرح الديموقراطية وقيمها وأعرافها، فواقع الديموقراطية يتأرجح باستمرار، تارة يتقدم خطوة الى الامام، واغلب الاحيان في تراجع وعدم استقرار. مع الاعتراف بتزايد التقدم النسبي لـ"صندوق الاقتراع". ولكن تعزيز الديموقراطية ودعمها عملية معقدة وتحتاج الى صيانة دائمة وتقويم مستمر وتغذية فاعلة، حتى لا تنتكس سريعا أو تنهار تحت وطأة ثقل الماضي وتصارع الحاضر، وفي ضوء ذلك نصبح اكثر حاجة

لقياس الديموقراطية وأدواتها، أين اصبحنا؟، كيف نحافظ على المكتسبات؟، وكيف نتقدم في تحقيق الديموقراطية الفاعلة؟.

ان الدولة العراقية تمر بمرحلة انتقالية، ويبدو انها مرحلة طويلة او هكذا اريد لها ان تكون، نتيجة التحديات الأمنية الصعبة، لاسيما تحدي الإرهاب، وآخرها مرحلة (داعش)، فضلا عن الأوضاع السياسية المضطربة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المتلكئة، مما ادى الى أضعاف او تعطيل كثير من المؤسسات والبنى التنظيمية، وزيادة فرص الفساد في مختلف القطاعات بما فيها مؤسسات الدولة الرئيسة اي السلطات الثلاث، وعدم اكتمال بعض القوانين (كقانون الخدمة الاتحادي على سبيل المثال لا الحصر)، مما ادى الى ضبابية كثير من المؤشرات كالمساءلة والشفافية والنزاهة واللامركزية وحتى الديموقراطية.

أن الحاجة لوضع مؤشر لقياس الديمقراطية في العراق تنبع من متطلبات اساسية عديدة تم التطرق لبعضها - كما سنتطرق لبعضها الاخر تباعاً- الا أن أحد أهم تلك المتطلبات، ينبع من أن أغلب المؤشرات العالمية لقياس الديموقراطية أو التحول الديموقراطي اعتمدت في تصنيف مكانة أو مستوى الديموقراطية في العراق على معلومات عامة غالباً، مستمدة

من تقارير إعلامية أو سياسية أو وفقا لبيانات منظمات دولية، كان العديد منها بعيداً عن الساحة العراقية، ويستقي معلوماته من مصادر بعضها غير معتمد أو موثق أو مؤهل، أو من أشخاص ومنظمات في دول مجاورة، فضلا عن الافتقاد لمنظور بيئي/ محلي، ولمتخصصين عراقيين من ذوي المكانة والخبرة والاختصاص يعايشون التجربة على أرض الواقع.

لذا يتطلع مركز حوكمة للسياسات العامة إلى بناء مقياس للديموقراطية يعتمد معايير الخصوصية والنسبية ومستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فضلا عن تكيّف المعايير او المؤشرات العالمية مع حالة البلد باختلاف الأولويات.

وتعد هذه البادرة تجربة علمية رائدة على صعيد العراق والمنطقة، تمس الحاجة اليها لتشخيص وتطوير عملية التحول الديموقراطي بدقة وموضوعية بعيداً عن المواقف السياسية والأيديولوجية التي تتسم بها العديد من الأبحاث والدراسات ذات الصلة، كما أن الطابع التطبيقي أو الميداني يعد دالة تتسم بالمصداقية والموثوقية بدرجة عالية، على أن هذه التجربة تعد محاولة تجريبية تتطلب المزيد من الموارد والتطوير والتأهيل والاستمرارية للارتقاء بمستوى مؤشر حوكمة إلى مصاف المؤشرات العالمية.

المعايير والمؤشرات :-

تعد المعايير والمؤشرات أداة ضرورية لقياس نتائج التنفيذ الفعلي ومقارنتها بالمستهدف وتحديد الانحرافات وأسبابها والبحث عن علاجها، كما أنها من أهم المقومات والمرتكزات التي تتطلبها عملية رقابة تقييم الأداء في الوحدات والجهات الحكومية محل الرقابة ليتم في ضوئها إجراء عملية التقييم والقياس.

ويقصد بعملية وضع معايير الأداء بعملية تحديد المجالات التي يمكن من خلالها الحكم على أداء المؤسسة أو المنظمة وإداراتها المختلفة، ويراعى عند تحديد مجالات الأداء أن تستوعب الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها كافة، ومن ثم فقد يكون للإدارة الواحدة مجالات أداء مختلفة عديدة، ومن ناحية أخرى فان تحديد معايير ومؤشرات الأداء الأساسية يجب أن يتم عن طريق تحديد المقياس المناسب لقياس مجالات الأداء السابقة، وهذا المقياس قد يكون إما كمي أو قيمي أو زمني أو نسب أو حتى علاقات تجمع بين هذه العناصر مثل الكمية المنتجة في مدة زمنية أو تكلفة الوحدة أو أي شيء آخر.

هذا وقد كان الالتزام العالمي المتنامي بالديموقراطية من أكثر الاتجاهات إثارة خلال العشرين عامًا الماضية، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة، وإنما أيضًا من

جانب الديموقراطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وغيرها، والتي تؤيد بشكل متزايد الإصـلاح الديموقراطي في أقاليمها. وبينما لا يمكن إنكار أن العالم قد أصبح أكثر ديموقراطية، فإن من القضايا التي مازالت مثارة: التحديد الدقيق لكيفية قياس "الديموقراطية".

ثمة عدة عوامل ومؤشرات تدل على رسوخ الديموقراطية، بعضها يتمثل في العناصر المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة باستقرار أسس وقواعد اللعبة الديموقراطية بما في ذلك تكرار الانتخابات والقبول بنتائجها، ورسـوخ المؤسسات السياسية الديموقراطية واستمرار قدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة المحيطة بها، وبعضها الآخـر يتصل باستراتيجيات وممارسات الفاعلين السياسيين الرئيسيين من حيث التزامهم النهائي والأصيل بأسس وقواعد الممارسة الديموقراطية حتى في فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو ما يعني أن أيا من هؤلاء الفاعلين لا يفكر في الانقلاب على الديموقراطية أو العمل خارج أطرها وقواعدها.

وهناك مؤشرات وعوامل أخرى تتعلق بالقيم والاتجاهات السياسية للمواطنين بحيث تكون الغالبية العظمى منهم على قناعة بأن الإجراءات الديموقراطية هي الطريق الوحيد للتغيير

السياسي والوصول إلى السلطة، وبذلك تتجذر شرعية النظام الديموقراطي في الوعي الجمعي للمواطنين، ناهيك عن وجود درجة مقبولة من التطور الاجتماعي والاقتصادي على النحو الذى يخلق بيئة ملائمة لاستمرار النظام الديموقراطي وترسخه، وبالطبع فإن فاعلية النظام الديموقراطي تلعب دورا في خلق هذه البيئة كما أن رسوخ المؤسسات والممارسات ذات الصلة بتحقيق حكم القانون، والشفافية، والمساءلة، واحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين هو دليل آخر على رسوخ الديموقراطية،وعموما ربطت أدبيات متخصصة نجاح عملية ترسيخ النظام الديموقراطي باعتبارات وعوامل عديدة منها: طبيعة المؤسسات السياسية ومدى فاعليتها في أداء وظائفها، وكفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى القدرة على نشر وإشاعة ثقافة الديموقراطية على مستوى المجتمع، وفاعلية منظمات المجتمع المدني، واستقرار الدولة ورسوخ شرعيتها لدى مختلف الفئات والجماعات التي تعيش على أراضيها، واستمرار التزام الفاعلين السياسيين بقواعد الديموقراطية حتى يتحول ذلك إلى تقليد ثابت يصعب تجاوزه مع مرور الوقت، فضلا عن وجود عوامل خارجية، إقليمية ودولية، مواتية تسهم في ترسيخ الديموقراطية.

وعلينا أن نؤكد إن وضع معايير أو مؤشرات موحدة تصلح لقياس مستوى العمل الديموقراطي في أي بلد هو امر عسير لأنه يتجاوز الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين المجتمعات وبناءً عليه يجب أن تكيّف المعايير أو المؤشرات مع حالة البلد وقد تختلف الأولويات حسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه المجتمعات.

الاطار المنهجي :-

جرى بناء مؤشر حوكمة للديموقراطية من قبل مجموعة من الأكاديميين والأساتذة والخبراء وعلى وفق السياقات الأتية:

أجريت عدد من اللقاءات والمناقشات الدورية لتحليل الحالة العراقية بغية تبني مجموعة من المؤشرات العامة لقياس الديمقراطية، وقد خلصت اللجنة إلى تبني ثمانية مؤشرات رئيسة تشكل مرتكزا لدراسة الديمقراطية في العراق مع الأخذ بنظر الاعتبار الدراسات السابقة وخصوصية المجتمع العراقي والعوامل الفاعلة في إرساء الديموقراطية ومؤثراتها السلبية والإيجابية. حيث اعتمدت ثمان منها هي (السياسي، القانوني، الانتخابي، الإعلامي، الحكم المحلي، الاقتصادي، حقوق الأنسان، النوع الاجتماعي "الجندر")

تم توزيع المحاور على فريق العمل كل حسب تخصصه العلمي

من اجل إعداد أسئلة – فقرات – لقراءة وقياس كل محور من المحاور أعلاه على أن يكون لكل سؤال ثلاث اختيارات – بدائل– تتراوح أوزانها (٠ – ٠,٥ – ١) لكل منها.

بلغ مجموع فقرات مقياس حوكمة بالمحاور المعتمدة ٨٢ سؤالا نوقشت جميعها من فريق العمل للتأكد من دقة الصياغة ووضوحها وقدرتها على قياس الأفكار التي وضعت من أجلها، وحذف واستبعاد الفقرات الغامضة أو المكررة بين المحاور، وقد تألفت جميع المحاور من عشرة أسئلة باستثناء المحور الانتخابي والمحور السياسي اللذين تألفا من احد عشر فقرة.

تم التأكد من صدقية الفقرات ودرجة وضوحها وخلوها من الغموض من خلال إجراء دراسة استطلاعية أولية للمقياس طبقت على عينة من الأفراد وتبين أن جميع الأسئلة واضحة ومفهومة من قبل العينة وتعد هذه خطوة تمهيدية لتحقيق الصدق.

رشحت اللجنة مجموعة من الباحثين من ذوي الخبرات والشهادات العلمية العليا والأولية كباحثين مطبقين للمقياس بعد أن أجريت لهم دورة تدريبية في كيفية تطبيق المقياس وطريقة اختيار العينة وأسلوب التعاطي مع إجراءات التطبيق من قبل أخصائي في القياس والتقويم النفسي والتربوي.

تم إجراء التطبيق النهائي للمقياس على عينة عشوائية

بلغت ١٨٨٩ شخصا بواقع ١٧٩ للمحور القانوني و٢٢٧ النوع الاجتماعي الجندر و١٨٣ لمحور الحكم المحلي و٢٠٤ للمحور الانتخابي و٣٢٣ لمحور حقوق الإنسان و٢١٧ لمحور الإعلام و١٨٩ للمحور الاقتصادي وأخيرا ٣٦٧ للمحور السياسي. وقد اعتمد الباحثين نوعين من التطبيق احدهما الكتروني وآخر يدوي يعطى للمبحوث مباشرة.

تم جمع البيانات وتفريغها من قبل متخصص في الإحصاء والقياس النفسي والتربوي وعولجت البيات باستعمال برنامج EXCEL وبرنامج SPSS وعد الوسط الحسابي معيارا لكل من المؤشرات الفرعية والمؤشرات العامة (المحاور)

الاطار التحليلي:-

لم تعد الديموقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم ذلك لأنها أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية وشكلا من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس إن الشعب هو مصدر السلطات وعلى أساس إن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار كما يكفل قدرة المواطنين على تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لجعل المشاركة السياسية ممكنة فعليا،ومن ثم فان

الديموقراطية هي وسيلة وليست هدفا مستقلا، كما إنها ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير أو عقيدة أو منظومة قيمية أو نمطا ثقافيا، وإنما هي وسيلة وآلية للمساهمة في صنع القرار ونظاما يكفل تعبير القرار عن الإرادة العامة.

وفي العراق الحديث العهد بالنظام الديموقراطي فانه يواجه تحديات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي تتعلق بكيفية ديمومة وترسيخ هذا النظام وتجاوز تلك التحديات، إذ يشير مفهوم تدعيم وترسيخ الديموقراطية في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديموقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديموقراطية وعناصرها وآلياتها، بتعبير آخر إن الترسيخ يتضمن معانى تعميق الديموقراطية واستكمالها، ومأسستها على النحو الذى يجعل من الصعب انهيار النظام الديموقراطي أو الانقلاب عليه.

ومن خلال الاطلاع على الكثير من التقسيمات والمؤشرات التي وضعتها منظمات ومراكز دراسات إقليمية ودولية في محاولة منها لقياس مستوى ترسيخ وتدعيم النظام الديموقراطي في العشرات من بلدان العالم وجدنا إن بعض تلك المؤشرات تنقسم إلى نوعين: الأولى مؤشرات موضوعية (حقائق)، والثانية

مؤشرات انطباعية (مدركات)، ونحن نميل إلى اعتماد الرأي الذي يقسم مؤشرات مقياس الديموقراطية إلى :-

تلك التي تقيس وسائل التحول الديموقراطي كالتشريعات.

وتلك التي تقيس ممارسات التحول الديموقراطي كالانتخابات.

وهذه تقسم إلى قيم أو مقومات:

١- تلك التي تقيس مدى وجود مؤسسات عامة وقوية مثل فصل السلطات أو القدرة على مساءلة الحكومة ومناقشة قراراتها.

٢- تلك التي تقيس درجة احترام الحقوق والحريات مثل تشريع حرية عمل الأحزاب، أو القدرة على تنظيم نشاطات الاحتجاج، ومدى معرفة الشعب بهذه الأحزاب وبرامجها.

٣- تلك التي تقيس مدى سيادة القانون في النظام السياسي مثل استقلال القضاء وممارسة الهيئات المختلفة لعملها، أو مدى انتشار حالات الاعتقال التعسفي.

٤- تلك التي تقيس مدى توفر المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل تشريع المساواة بين الجنسين، أو مدى نسبة الأمية، وتناسبها بين الرجال والنساء، ونسبة الخرجين من

الجامعات بين الجنسين. مع الإشارة إلى إن قياس هذه المقومات والقيم ليس بالأمر اليسير، لكن يمكن بلورة مؤشرات قابلة للقياس لكل واحدة منها، فعلى سبيل المثال تعتمد سيادة القانون على مجموعة مؤشرات منها استقلال القضاء حسب النصوص الدستورية، مدى وجود معايير مختلفة لمساءلة المواطنين، كاستخدام أنظمة قضائية بديلة كمحاكم امن الدولة، وهما مؤشران يمكن بسهولة جمع معلومات رقمية دقيقة حولهما. وان اهم المؤشرات عن كل مقوم من هذه المقومات هي الاتي :-

■ **مؤشرات مدى وجود مؤسسات عامة وقوية ومساءلة الحكومة:**

- تشريع فصل السلطات، تشريع دورية ونزاهة الانتخابات، تقنين سطوة السلطة التنفيذية، إعاقة المجالس المنتخبة من قبل السلطة التنفيذية، مساءلة الحكومة، نقاش مشاريع القوانين، الفساد في مؤسسات الدولة، إعاقة أعمال الحكومة، خرق الدستور، نجاح المؤسسات العامة، الاستقلال الاقتصادي والسياسي، الإصلاح السياسي، والقدرة على المناقشة الجماهيرية للقرارات الحكومة.

■ **مؤشرات درجة احترام الحقوق والحريات:**

- تشريع حرية الأحزاب، مدى معرفة الشعب بهذه الأحزاب

وبرامجها، إعاقة النشاط الحزبي، القدرة على انتقاد السلطة بدون خوف، انتشار صحافة المعارضة، نشاطات الاحتجاج، مشاركة المواطنين في النقاش العام، ضمانات التنوع، تشريع منع التعذيب، وتدخل الأجهزة الأمنية.

■ **مؤشرات مدى سيادة القانون في النظام السياسي:**

- تشريع استقلال القضاء، مقاضاة الجهات الإدارية، ممارسة الهيئات المستقلة لعملها دون قيود، محاكمات غير مدنية لمدنيين، قدرة منظمات حقوق الإنسان على العمل، الأمن الشخصي، الاعتقال التعسفي، وتشريع الحق في محاكمة عادلة.

■ **مؤشرات مدى توفر المساواة والعدالة الاجتماعية:**

- ضمان عدم التمييز، الضمان الاجتماعي، الإنفاق على القطاعات الحكومية مقارنة بالأمن، مشاركة المرأة، والتعليم.

لقد تم اختيار هذه المؤشرات وفق العديد من الاعتبارات منها: تغطية القضايا التي وردت في التصنيفات المختلفة، ودرجة الصلة بالديموقراطية باعتبارها نظام للحكم ونظام لعلاقات السلطات السياسية بالمجتمع، وقدرتها على قياس قيام السلطة بدورها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب، ومدى احترامها لحقوق الإنسان، وكل مؤشر من هذه المؤشرات فيه تفصيل وتفسير

لاختياره، فعلى سبيل المثال يشير مؤشر (إعاقة أعمال البرلمان) إلى حالات التوتر التي تحاول فيها السلطة التنفيذية إعاقة عمل البرلمان مثل عدم قيام الحكومة بإصدار ونشر القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية، أو محاولة السلطة التنفيذية إفراغ القوانين من محتواها عبر إصدار تعليمات تنفيذية مخالفة للقوانين، أو عدم حضور الوزراء جلسات البرلمان المخصصة للاستجواب أو الأسئلة، أو لاجتماعات اللجان التي يُدعون لحضورها دون عذر، أو منع حضور الصحافة لنقل جلسات البرلمان وغيرها، وهكذا الحال بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

وفقا لما تقدم وضع الفريق البحثي لمركز حوكمة عدداً من المؤشرات المجمعة في ثمانية محاور لقياس التحول الديمقراطي في العراق.

أولا : المحور السياسي :-

إن قياس ديموقراطية دولة ما هو محاولة لقياس مدى المشاركة الفعلية لعموم المواطنين في عملية صنع القرارات المتعلقة بمصيرهم، وهذا يتطلب وجود مؤسسات ووسائل وسبل تتيح هذه المشاركة وتمّكن المواطنين من استخدامها، على أن هذا المقياس لا يعكس حالة الديموقراطية، وإنما عملية التحول الديموقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقديري لحالة

الديموقراطية في العراق. ويشكل المقياس قراءة رقمية لأوضاع عدد من المؤشرات تم انتقاءها لتعكس واقع ومتغيرات يتوقع تغيرات عليها في حال أفضت العمليات الإصلاحية إلى الاقتراب من الديموقراطية اكثر في العراق بمعناها المرتبط بالتصور حول النظم الديموقراطية الليبرالية الحديثة في الدول القومية، مع التذكير إن هـذه المؤشرات لا تعكس موقفا سياسيا، أو أيديولوجيا لواضعي تلك المؤشرات، أو تقليل من شان مؤشرات، أو أدبيات أخرى، بل هو الرغبة في العمل الجاد ضمن نطاق المشتركات التي حددت هذه الخيارات التي تتلاءم مع الوضع العراقي قدر الإمكان. على أن هذه المؤشرات التي وضعت تتصل بالبيئة القانونية، وحالة المجتمع، والحريات، والاقتصاد، وأداء السلطات المختلفة، وأداء المؤسسات، وغيرها يفترض أن يتغير واقعها، أو أداءها نتيجة لعملية التحول الديموقراطي، ومهمة المؤشرات التي وضعناها هي فحص هذه الأمور على مستوى الاستعداد لها من حيث السياسات العامة والتشريعات، وعلى مستوى الممارسات، ونتائجها.

أن ما تقدم هو محاولة لتوثيق عملية التحول الديموقراطي، وليس للتنبؤ بإمكانية حصول إصلاح سياسي، أو اندلاع مطالبات شعبية به، أو تفسير النتائج التي قد تنتج عن عملية التحول

الديموقراطي، بل هي محاولة استقصائية غايتها رسم ملامح وصول عملية التحول الديموقراطي في العراق إلى أي مدى، أو درجة، وبالنتيجة يمكن لنا بعد ذلك تقدير المعوقات والصعوبات التي تقف بالضد، أو تعرقل عملية التحول الديموقراطي، والتي يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللاحقة، والمتعلقة بمتطلبات ولوازم عملية ترسيخ الديموقراطية، وتتبع مسارها بشكل سليم وصحيح، ويجب التذكير هنا : إن الافتراض الذي يقوم عليه المقياس هو أن التحول الديموقراطي الإيجابي هو نتاج تحقق إرادة سياسية وان عدم وجود تحول ديموقراطي إيجابي (تعثره أو غيابه أو تراجعه) هو نتاج غياب إرادة سياسية، أو فشل تحقيقها.

ويمكن قياس ما تقدم عن طريق مجموعة من المؤشرات تشمل (الأداء الحكومي سياسياً وأمنياً، فرض سلطة الدولة، أداء الأحزاب السياسية، الإصلاح السياسي، المشاركة السياسية، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الرقابة الشعبية، والعامل الخارجي).

ثانياً: المحور القانوني:-

لعل اهم مؤشرات قياس درجة الديموقراطية في أي بلد هو سيادة القانون، والمساواة أمامه، واستقلالية القضاء، فضلا عن

وضوح أحكامه وإنفاذها، واحترام الدستور وعلويته، وسموه على بقية القوانين، وفروع وتفصيلات أخرى تتعلق باحترام كرامة الإنسان، وحظر التعذيب، والمعاملة القاسية، أو التوقيف بلا امر قضائي، وافتراض البراءة، ولعل العراق كدولة ترنو نحو التحول إلى الديموقراطية، فهو دولة ناشئة في الديموقراطية أي لم يكن هناك تحول كامل نحو الديموقراطية، وان كنا قد تقدمنا خطوات، ذلك أن العراق يمر بمرحلة انتقالية، وهي مرحلة شهدت في تجارب الشعوب التي مرت بها انتقالات من حالة نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية إلى حالة السلم والانتقال الديموقراطي، أو من حالة انهيار النظام القانوني إلى إعادة بنائه بالترافق مع إعادة بناء الدولة، أو الانتقال من حكم تسلّطي دكتاتوري إلى حالة الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي، أي الانتقال من حكـــم منغلق بانسداد آفاق، إلى حكم يشهد حالة انفتاح وإقرار بالتعددية، ولذلك فان تطبيقات هذه القوانين مهمة جدا في مؤشرات الديموقراطية وان لا تستغل حالة السيولة وضعف مؤسسات الدولة كي تكون أرضا خصبة لإجراء محاكمات خارج سلطة القضاء.

إن مؤشرات قياس الديمقراطية في الجانب القانوني تتداخل مع جوانب أخرى، كحقوق الإنسان والمرأة، فضلا عن الجانب الإعلامي والسياسي، وكذلك الاقتصادي، ولكن ولأغراض

منهجية وعملية نرى أن تكون لدينا ثلاث معايير أساسية تتفرع منها ما يمكن تسميته مؤشرات فرعية لكل معيار، يقسم ويتشكل بمجموعة من الأسئلة المرتبطة بكل منها.

المعايير الأساسية:

١. سيادة القانون:

فهي العمود الفقري للدولة المدنية الحديثة، ومن ابرز مؤشرات الدولة الديموقراطية، ويقصد بمبدأ سيادة القانون احترام القواعد القانونية من سلطات الدولة كافة، التشريعية، والتنفيذية والقضائية، واحترام الأفراد التي تتكون منهم الدولة سواء كانوا حكاما أو محكومين لقواعد عامة موضوعة مسبقا. واحترام القانون هنا يأتي بمعناه الواسع ليعني كل قاعدة قانونية وفقا لتدرجها في النظام القانوني للدولة، فتشمل بذلك الدستور والقانون الذي يصدر عن السلطة التشريعية، واللائحة التي تصدر عن السلطة التنفيذية.

ويعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ المستقرة في الدولة القانونية المعاصرة، ومفاده التزام جميع أفراد الشعب حكاما ومحكومين، وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الأعمال التي يؤدونها، على أن مبدأ سيادة القانون لا يعني مجرد الالتزام بمضمون أو جوهر القانون، بل إن

القانون يجب أن يكفل الحقوق والحريات للأفراد جميعا، وهذا ما يعكس جوهر سيادة القانون.

وعليه تكون التساؤلات الفرعية، هل هناك تدرج للقاعدة القانونية؟، هل تشرع قوانين مخالفة للدستور؟، وهل يتم أو تم تجاوز الدستور؟، هل تشرع أنظمة أو تصدر لوائح أو تعليمات تتعارض والنص الدستوري أو القانوني؟، هل إن القرار الفردي يتفوق في بعض الأحيان والحالات على القرار التنظيمي؟، هل هناك أعمال للسلطة التنفيذية تخرج خارج اطار الرقابة القضائية أو التشريعية؟، هل يجوز للسلطة التنفيذية الارتجال خارج النص القانوني؟، هل تتضمن القوانين العراقية جزاءات فاعلة حقيقية ليس غاية بذاتها، وإنما لتحقيق غاية عملية هي عدم خروج الأفراد بسلوكياتهم على القانون؟، وهل هناك تطبيق فعلي لعدم جواز الاعتذار بجهل القاعدة القانونية والاهتمام بنشر الثقافة القانونية عن طريق النشر والإعلام؟، وهل هناك فصل حقيقي بين السلطات؟، وهل هناك قواعد دستورية واضحة تحدد اختصاصات هيئات سلطات الدولة وتكفل حقوق الأفراد وحرياتهم؟، وهل يكرس القانون العنصرية والفئوية والعرقية والأثنية والطائفية والجندرية...الخ؟، وهل القانون هو المرجعية لكل المواطنين دون استثناء؟.

٢. استقلالية القضاء:

من أسس الدولة المدنية الحديثة أن تكون قائمة على مبادئ المساواة أمام القانون، وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مشكلة وفقا للقانون، وحيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يضمنان ممارسة هذه الحقوق، بالإضافة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن كذلك الحق في المحاكمة دون تأخير بغير موجب، وحيث أنه لا تزال توجد في حالات كثيرة فجوة بين الرؤية التي تقوم عليها تلك المبادئ وبين الحالة الفعلية، وحيث أنه ينبغي أن يسير تنظيم وإدارة شؤون القضاء في كل بلد على هدى تلك المبادئ، كما ينبغي بذل الجهود لتحويلها كاملة إلى واقع ملموس، وحيث أن القواعد التي تخضع لها ممارسة الوظائف القضائية ينبغي أن تهدف إلى تمكين القضاة من التصرف وفقا لتلك المبادئ، وحيث أن القضاة مكلفون باتخاذ القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم.

وعليه تكون الأسئلة الفرعية، هل القضاء منحاز إلى جهة دون أخرى؟، هل جلسات المحاكم علنية؟، ما هي سرعة حسم

القضايا المعروضة أمام المحاكم؟، سهولة اللجوء إلى المحاكم؟، هل تتم معاقبة احد أو توقيفة أو حبسة دون حكم قضائي؟، هل إن افتراض البراءة هو السائد أم العكس؟، هل التقاضي على مرحلة واحدة أو اكثر؟، هل حق الدفاع متاح وإمكانية توكيل محامي في كل طور من أطوار المحاكمة والتحقيق؟، هل يتعرض القضاة إلى الابتزاز والتدخلات السياسية وغيرها؟، هل هناك محاكمات خاصة؟، هل هناك إمكانية تأديب أو وقف القضاة أو التحقيق معهم من جهات غير السلطة القضائية؟، ومن هي الجهات التي تسند القضايا للقضاة للنظر فيها وتوزيعها عليهم؟، وماهي ميزانية ورواتب القضاة؟.

٣. قوانين العدالة الانتقالية:

لم تتبع الحكومات العراقية سياسات ناجحة في التعامل مع موضوع العدالة الانتقالية، والأخيرة كما نفهما ليست مجرد مطلب قضائي عادي اكتسب صبغة دولية، أو مجموعة من المطالب الحقوقية، بل مجموعة من المقتضيات المعقدة التي يتكامل فيها الجانب القضائي بالتشريعي، والسياسي بالحقوقي والإنساني،

وعليه تكون التساؤلات الفرعية، هل العدالة الانتقالية انتقائية؟، انتقامية؟، أبدية؟، هل هناك قوانين للعزل السياسي؟، هل هناك مساعدة قضائية لضحايا النظام السابق؟، هل هناك

تعسف بتطبيق قوانين العدالة الانتقالية؟، هل أن تطبيق قوانين العدالة الانتقالية يخضع للعامل السياسي؟، قوانين العفو العام ومآلاتها في سياق العدالة الانتقالية؟.

ثالثاً: المحور الاقتصادي:-

يكتسب العامل الاقتصادي أهمية قصوى في حياة المجتمعات لذلك يمكن استخدامه كمسار لقياس مؤشرات متنوعه ومنها مؤشرات الديموقراطية لبلد ما، إن الافتراض الذي يقوم عليه المقياس هو إن احد اهم مسارات التحول الديموقراطي الإيجابي هو نتاج اتباع فلسفة وسياسات اقتصادية رشيدة وموافقة للتحول الديمقراطي، وان عدم وجود تحول ديموقراطي إيجابي (تعثره أو غيابه أو تراجعه) هو نتاج غياب الفلسفة الاقتصادية المواتية للتحول الديموقراطي، والسياسات الرشيدة المرتبطة بها أو فشل تحقيقها، ويمكن تصنيف بعض المعايير الاقتصادية لهذا الغرض وهي :-

١. **نوعية إدارة السوق:**

ويمكن تسميتها نوعية السوق، وهذا المعيار يمكن أن يعني مدى حرية السوق، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، واعتماد نموذج السوق الحر، واطلاق حرية التفاعل بين العرض والطلب، وعدم التدخل بينهما إلا في الحالة (الكنزية)، أي أزمات

الطلب، وأزمات سوء توزيع الدخل بين قوى الإنتاج الأربعة (الأرض، والعمل، وراس المال، والتنظيم)، فضلا عن قياس نوعية هيكل الأسعار ومن يحددها، هل هي القوى الحقيقية؟، أم إن هناك تشويه من جانب السلطات أو قوى الاحتكار المشوه لآليات السوق الحر.

٢. نوعية الإدارة النقدية:

مدى نجاحها في إدارة التدفقات المحلية (العملة المحلية المنشأة للتضخم أو الانكماش)، وإدارة التدفقات الأجنبية (العملات الأجنبية الصعبة المنشأة للاحتياطيات أو القوى الشرائية الخارجية) للمتعاملين الكبار (التجار) والأفراد، فضلا عن سياسات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وسياسات إدارة الصيرفة، والإقراض بكل أنواعه، ومدى ملائمة السياسات أعلاه مع متطلبات الأهداف العامة، ومتغيرات المشكلة الاقتصادية المحلية ومتطلبات النشاط الاجتماعي الإيجابي.

٣. معيار الاستقرار الاقتصادي:

متطلبات ضمانه ضمن حزمة السياسات العامة بكل أنواعها، ويقاس ذلك من خلال قياس اثر السياسات العامة الاهتزازية، أو الاستقرارية في الجانب الاقتصادي من نشاط المجتمع.

٤. معدل المشاركة المتوازنة:

لقوى الإنتاج والاستهلاك في النشاط الاقتصادي الوطني من حيث تكافؤ أو توازن الفرص فيما بينها انطلاقا من قدراتها الأساسية وحقوقها في قواعد الثروة العامة بكل مكوناتها الطبيعية وغيرها.

رابعاً: محور حقوق الإنسان:

أن حقوق الإنسان والديمقراطية متلازمان ومتممان لبعضهما البعض،، ففي ظل الديموقراطية تكون حقوق الإنسان محترمة في الممارسة، وبالمقابل فأن ممارسة حقوق الإنسان ضمانة للديموقراطية، لذا فإن تعزيز الديموقراطية يستلزم تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وضمن محور حقوق الإنسان تم اختيار وانتقاء عدد من المؤشرات في محاولة لتوثيق وتقويم عملية التحول الديموقراطي وليس للتنبؤ بإمكانية حصول إصلاح سياسي أو تنظيمي، بل هي محاولة استقصائية غايتها رسم ملامح وصول عملية التحول الديموقراطي في العراق إلى أي مدى أو درجة، وبالنتيجة يمكن لنا بعد ذلك تقدير المعوقات والصعوبات التي تقف بالضد أو تعرقل عملية التحول الديموقراطي، والتي يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللاحقة والمتعلقة بمتطلبات ولوازم عملية

ترسيخ الديموقراطية وتتبع مسارها بشكل سليم وصحيح.

يتمثل مؤشر حقوق الإنسان في معلومات محددة عن حالة أو وضع شيء ما أو حدث أو نشاط أو نتاج يمكن إقامة الصلة بينها وبين معايير ومقاييس حقوق الإنسان، وتتناول مبادئ حقوق الإنسان وشواغلها وتعبّر عنها. ويمكن استخدامها لتقييم ورصد تعزيز هذه الحقوق وتنفيذها.

وبتعريف مؤشرات حقوق الإنسان على هذا النحو يمكن أن يكون بعضها خاصّاً بحقوق الإنسان، لان وجودها مرتبط بمعايير أو مقاييس محددة لها، لأنها لا تُستخدم في سياقات أخرى غير حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال عدد حالات الإعدام خارج القضاء، أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، كذلك عدد ضحايا التعذيب سواء في المعتقلات والسجون، أم على يد القوات الأمنية والعسكرية، كذلك عدد الأطفال المحرومين من التعليم الابتدائي، لأسباب متعددة تكون السلطات وراءها. وهذا لا يمنع أن تكون هناك مؤشرات أخرى، كالإحصاءات الاجتماعية – الاقتصادية شائعة الاستخدام، مثل مؤشرات التنمية البشرية المستخدمة في تقارير التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كل هذه الحالات فان هذه المؤشرات مفيد بعدّها مؤشرات لحقوق الإنسان، طالما تتصل

بمعايير ومبادئ، ويمكن استخدامها في تقييمات حقوق الإنسان، والذي قد تكون مؤشرات ذات طابع كمّي، أو ذات طابع نوعي.

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى مثل هذه الأدوات، وتزداد وضوحا في السنوات الأخيرة، فالتقارير تفيد عما أحرزته بعض بلدان المنطقة من تحسن اقتصادي، واجتماعي ملحوظ في مجالي الحوكمة، وسيادة القانون، وفي الوقت نفسه، فان اليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وأصوات من المجتمع المدني ترسم صور مختلفة وتتحدث عن الاستبعاد وتهميش المجتمعات المحلية، والتمييز وغياب المشاركة والرقابة والقمع، أو انعدام استقلال القضاء، أو خلل هذا الاستقلال وخرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وتتمثل المؤشرات التي اعتمدت في هذا المحور بكفالة حقوق الإنسان والحريات العامة على صعيد النظام السياسي والقانون والمؤسسات لاسيما « مفوضية حقوق الإنسان"، والمجتمع المدني، وثقافة حقوق الإنسان والحريات العامة، وحقوق الطفل، والمعتقلين، وعقوبة الإعدام ومدى قابلية حقوق الإنسان للتحقق في الواقع والممارسة.

خامساً : المحور الانتخابي :

تعد الانتخابات ركيزة أساسية في أي انتخابات ديموقراطية،

لأنها تتيح للأشخاص المشاركة في إدارة شؤون بلدهم بشكل مباشر، أو عن طريق اختيار ممثليهم الذين يصلون إلى السلطة عن طريق انتخابات نزيهة، وذلك انطلاقا من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على أمور أهمها:

١ـ لكل فرد الحق في إدارة الشؤون العامة لبلده أما مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين عنه.

٢ـ لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تولي المناصب العامة.

٣ـ إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويتم التعبير عن هذه الإرادة من خلال انتخابات حرة، ونزيهة تجري بشكل دوري على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع.

ولضمان وجود انتخابات سليمة لا بد من توفر معايير عدة أهمها:

١. الإدارة السليمة للعملية الانتخابية:

من اجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أي دولة لا بد من وجود إدارة قادرة على إجراء الانتخابات بشكل سليم، وهذه الإدارة قد تكون على شكل هيئة مستقلة تنظم سير

العملية الانتخابية بكل تفاصيلها، أو هيئة قضائية يتم اختيارها للإشراف على إدارة الانتخابات وضمان نزاهتها.

٢. الاطار القانوني للعملية الانتخابية:

لا بد من توفر قانون انتخابات عادل ومناسب لجميع مكونات الشعب من اجل ضمان وجود انتخابات حرة ونزيهة، مع مراعاة أن يتلاءم هذا القانون مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة التي يطبق فيها بغض النظر عن نجاحه أو فشله في دول أخرى.

٣. المناخ السياسي المناسب لإجراء العملية الانتخابية:

لا يمكن ضمان إجراء انتخابات نزيهة في ظل وجود وضع سياسي مضطرب، لذا فان المناخ السياسي المستقر حتى وان كان نسبيا يعد ضروريا من اجل توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الحد الأدنى من مقبولية نزاهة الانتخابات.

وتعد الانتخابات المؤشر الأهم لقياس مدى نجاح أو فشل الديموقراطية في أي دولة، لا سيما في تلك المتحولة للديموقراطية حديثا كالعراق الذي لم يتجاوز عمر تجربته الفتية العقد ونصف العقد، وكون الانتخابات هي الوسيلة التي يتم عن طريقها إتاحة الفرصة للأفراد في المشاركة السياسية عن طريق

اختيار ممثليهم في الانتخابات، فلا بد من القيام بمراجعة شاملة لكل ما يتعلق بالتجربة الديمقراطية لتعزيز ايجابياتها، وتلافي سلبياتها، فضلا عن الوقوف على اهم ما يشغل بال الأفراد سواء كان في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، للتوصل إلى رؤية متكاملة متعلقة بالعملية الانتخابية، ومن اجل ذلك أجريت الاستبانة المتعلقة بالمحور الانتخابي والتي وفرت معلومات وأرقام مهمة ساعدت في مسألة تحليل المحور الانتخابي ضمن مؤشرات قياس الديموقراطية في العراق.

سادساً : المحور الإعلامي:

يمثل الإعلام احد اهم ركائز الديموقراطية كونه مرآة عاكسة للنشاط الاجتماعي، وعين رقابية شعبية يقظة على أداء المؤسسات الحكومية على اختلافها، وقد تم تضمين المحور الإعلامي في قياس مؤشرات الديموقراطية في العراق نظرا لمستوى التطور في اليات العملية الإعلامية حديثا، وتغلغلها في مجمل النشاطات الإنسانية العامة، إلى جانب رصد التأثير الكبير الذي أحدثه التحول السياسي في العراق على الحركة الإعلامية، والعكس إذ تأثر الإعلام العراقي بالسياسة بشكل مباشر، وبناء على هذه العلاقة ذات التأثير المتبادل كان لزاما تسليط الضوء على الحركة الإعلامية في البيئة العراقية ومدى

تأثرها وتأثيرها بعملية التحول الديموقراطي.

لقد دفع العراق - حديث العهد بالديموقراطية - ثمنا باهظا ولا يـزال لترسيخ أسسها فـي الـدولـة كنمط لتداول السلطة، وفي المجتمع كنمط حياة تتاح فيها الحريات، وتصان الحقوق، وتمارس فيها الرقابة على جميع المفاصل، وتقاس بها مستويات الأداء بنزاهة وشفافية، ومن هنا كان لزاما تعقب مراحل نمو الديموقراطية الوليدة، ورصد العقبات التي تحول دون تطورها وازدهارها باستخدام أدوات علمية تتمتع بالمرونة الكيفية، والدقة النوعية، للوقوف على اهم المؤشرات وأكثرها فائدة توخيا للمصداقية وتحريا للحقيقة.

وقد أعتمد قياس المحور الإعلامي عـدداً من المؤشرات تتمثل في: حرية الإعـلام واستقلاليته، حياديته، مصداقيته، حماية الصحفيين، خدمة المجتمع، إمكانية الحصول على المعلومات، حرية التعبير، الثقة بوسائل الإعـلام، والسيطرة الحكومية والسياسية على الإعلام.

ولتسليط الضوء على واقع الحريات الصحفية في العراق يمكن الإشارة إلى نتائج ابحاث أجراها فريق مرصد الحريات الصحفية (JFO) للمدة ما بين ٣ ايار ٢٠١٦ الى ٣ ايار ٢٠١٧ والذي اظهر عدداً كبيراً من الخروق الحكومية ضد العاملين في

مجال الإعلام في العراق، وأظهرت البحوث كذلك عدم جديّة بعض المؤسسات الإعلامية في الحفاظ على سلامة كوادرها التي تعمل على تغطية الحرب، علاوة على تسجيلها تهديدات جديدة تلاحق الصحفيين بالأعراف العشائرية من قبل بعض القبائل وعملية تضييق رهيبة تقوم بها الحكومات المحلية ضد الصحفيين والمدونين، وسجّل المرصد مقتل وإصابة ٥٥ صحفياً ومساعداً إعلامياً، بسبب نقص معدات السلامة وقلة التدريب على تغطية أماكن النزاع.

وعانت الفرق الإعلامية في بغداد وبعض محافظات الوسط والجنوب تضييقاً شديداً من قبل السلطات المحليّة أثناء تغطيتها للاحتجاجات الشعبية ضد الفساد، إذ استخدمت السلطات الأمنية قوّة مفرطة لا يُمكن أن تُستخدم ضد الصحفيين. ولم تكتفِ السلطات بتقييد حرية الصحفيين وعدم السماح لهم بالحركة ونقل الأحداث فحسب، بل عمدت إلى احتجاز بعضهم وتحطيم أجهزتهم ومصادرة سيارات البثّ المباشر، وفرضت رقابة مشددة على حركتهم بالإضافة إلى عمليات تضييق رهيبة تعرض لها صحفيون ميدانيون.، الأمر الذي يؤكد غياب سيادة القانون في البلاد.

سابعاً : محور حقوق المرأة " النوع الاجتماعي " :

لم تعد الديموقراطية ترفًا ثقافيا أو موضوعاً يهم المثقفين والمثقفات فقط، بل هي ضـرورة حيوية تهم مختلف أفـراد المجتمع لعلاقتها الوثيقة بتقدم المجتمعات وتطورها، ذلك إن الديموقراطية السياسية لا تنفصل عـن الديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الصعيد العملي لا يمكن أن تطبق الديموقراطية دون الإشارة إلى دور المرأة لأنها تشكل رقماً كبيراً في المجتمع، وفي ما تواجهه المجتمعات اليوم من تحديات جوهرية تتعلق بواقع الفرد والأسرة والمجتمع، خصوصا عندما تقف هذه التحديات عائقاً أمام مشاركتها الفعالة، وتمكينها من نيل حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا فأن تعزيز الديموقراطية، وحقوق الإنسان على أسس سليمة سيكون لها التأثير المباشر على وضع المرأة بعدّها المستفيدة الأولى من إشاعة الديموقراطية وترسيخها في مختلف المجالات إن كان على صعيد الأسرة أو المجتمع أو العمل، والعكس صحيح.

وفي مجال الجندر، فان النظام السياسي يجب أن يؤمن بضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات المؤسسية والقانونية الخاصة بقضايا المرأة، ولابد أن يجتهد لتحسين مؤشرات حماية النساء لاسيما على مستوى فاعلية أو تأثير السياسات العمومية

والبرامج. كما إن مقاربة إشكالية العنف ضد المرأة يجب تناولها في بعدها السياسي أيضا وليس فقط الاجتماعي والثقافي، وذلك بعدم فصلها عن التقدم في مسار الانتقال الديموقراطي، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالديموقراطيات الناشئة كوضعها في العراق، (فحماية حقوق النساء ومناهضة العنف ضدهن من اهم مؤشرات قياس دولة القانون والعدالة والمساواة والحق).

أن تلك المبادئ كان يجب ان تعزز في برنامج الإصلاح الوزاري الذي أعلنته حكومة د .حيدر العبادي، والذي تضمن (٦) محاور أساسية مقسمة إلى (٢٨) قسم تتضمن (١٥٥) فقرة، حيث كان نصيب المرأة ضئيلا ومحدودا، ففي المحور الثاني المعنون (الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن) جاءت إشارة بسيطة جدا إلى المرأة بالعبارة "والاهتمام بالمرأة والتأكيد على اخذ دورها في المجتمع وتفعيل برنامج النوع الاجتماعي". حيث وضعت قضية المرأة وأهمية وفاعلية دورها في محور الخدمات ومعيشة المواطن !!، ثم وجدنا إشارة أخرى في قسم مشترك مع الشباب والأطفال تحت عنوان (الاهتمام بالشباب والمرأة والطفل)، وذكر فيه "إضافة إلى الاهتمام بالمرأة والتأكيد على اخذ دورها في المجتمع وتفعيل برامج النوع الاجتماعي"، وبالرجوع إلى فقرات هذا القسم نجد إن هناك فقرة واحدة

من بين (٧) فقرات قد خصصت للمرأة وبالصورة الآتية (تحفيز برامج المرأة الريفية والبرامج التي تدعم النوع الاجتماعي)، فكان ذلك كل ما خصص للمرأة في برنامج الإصلاح الحكومي. ولم يراع احتياجات النساء وأدوارهن وحقوقهن في محاور البرنامج الأخرى على الرغم من أهميتها وتسجيل المرأة أدوار متميزة فيها وإقرار هذه الأدوار، وأهمية إشراك المرأة فيها في الاتفاقيات الدولية والقرارات الأممية لاسيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما كنّا نتوقع أن يكون لمنظومتنا التشريعية جرأة كبيرة على المستوى التشريعي في ما يخص النهوض بحقوق النساء وتحديدا في مجال مراجعة التشريعات وإلغاء ما يشكل تمييزا وعنفا ضدهن.

وضمن هذا المحور تم اختيار وانتقاء عدد من المؤشرات في محاولة لتوثيق وتقويم عملية التحول الديموقراطي وليس للتنبؤ بإمكانية حصول إصلاح سياسي أو تنظيمي بل هي محاولة استقصائية غايتها رسم ملامح وصول عملية التحول الديموقراطي في العراق إلى أي مدى أو درجة وبالنتيجة يمكن لنا بعد ذلك تقدير المعوقات والصعوبات التي تقف بالضد او تعرقل عملية التحول الديموقراطي والتي يمكن لصناع القرار

الاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللاحقة والمتعلقة بمتطلبات ولوازم عملية ترسيخ الديموقراطية وتتبع مسارها بشكل سليم وصحيح. وتتمثل تلك المؤشرات على صعيد هذا الموضوع في دور القانون والمؤسسات في حماية حقوق المرأة، وضمان حصولها على حقوقها، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على المشاركة السياسية، وحرية التصويت، وأمكانية تبوء النساء مواقع صنع القرار، وتخصيص الحكومة ميزانية كافية للنهوض بواقع المرأة، وقدرة المرأة على اللجوء إلى القضاء بحُرّية، وأثر الأعراف والتقاليد الاجتماعية على تقيّد حرية المرأة.

ثامنا: محور الحكم المحلي :

أن الديمقراطية لا تتكامل دون أن يكون هناك دور للمجتمعات المحلية في إدارة شؤونها، فهناك علاقة طردية بين الديموقراطية والحكم المحلي، فلا يمكن تصور وجود حكم محلي في دولا لا يؤمن نظامها السياسي بالديموقراطية.

والحكم المحلي هو ضمان حقوق الأقليات بحيث تقسم السلطات على أساس جغرافي بين المركز والأقاليم أو الولايات، بحيث تمنح الحكومات المحلية الصلاحيات التشريعية والتنفيذية من اجل إدارة مسؤولياتها وفق ما يحدده لها الدستور والقانون، بمعنى اذا كانت الديموقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه،

أو عبر أجهزة تمثيلية وسيطة، فان ذلك يعني في مجال الإدارة المحلية أن يدير الشعب شؤونه الإدارية على المستوى المحلي من خلال أجهزة منتخبة تعمل تحت رقابة السلطة المركزية، ومن اجل قياس مدى تطابق الحكم المحلي في العراق مع النظام الديموقراطي تم وضع عدة معايير لقياس الديمقراطية على المستوى المحلي وهي :-

١. التمثيل الفعلي:

ويشكل المعيار الأول لمدى حقيقة تمثيل أعضاء مجالس المحافظات لأبناء تلك المحافظات، فالأصل في الديموقراطية أن يكون أعضاء الحكومة على المستوى المركزي والمستوى المحلي هم منتخبين وممثلين حقيقيين للشعب، فاذا كان هذا المعيار يطبق بالشكل الصحيح فالعراق يخطو باتجاه النظام الديموقراطي.

٢. الكفاءة:

أي مدى كفاءة أعضاء مجالس المحافظات ومعرفتهم باحتياجات أبناء هذه المحافظات، وهذا المعيار يعتمد على مبدأين: الأول (مدى الوعي الذي يتمتع به الناخب باختيار ممثله) والمبدأ الثاني (كفاءة الأعضاء واهتمامهم بتقديم ما بوسعهم من خدمات أساسية لجمهورهم).

٣. الوعي المجتمعي (المواطنة):

يتمثل بالانتماء للوطن، وليس إلى الانتماءات الضيقة، فكلما كان الشعور بالمواطنة اكثر كلما ضعفت الانتماءات الفرعية سواء كانت عشائرية أم قومية أم مذهبية والعكس صحيح

٤. نزاهة الانتخابات المحلية:

يتعلق هذا المعيار بمدى التزام المرشحين بالطرق القانونية في حملتهم الانتخابية، واستخدامهم للبرامج الانتخابية، بدل إقناع الناس عن طريق الضغط المادي والمعنوي.

٥. الموقع الوظيفي:

أي مدى استغلال الموقع الوظيفي أو المنصب لكسب أصوات الناخبين، والأصل هو أن تكون الخدمة عامة، وليس لفئة محددة من اجل كسب أصواتهم.

٦. تقديم الخدمات:

أن الأصل من قيام الحكومات المحلية أو مجالس المحافظات هو تقديم الخدمة لأبناء تلك المحافظات، فمتى ما سعت تلك المجالس لتقديم افضل الخدمات حققت الغاية التي انشات من أجلها، ويرتبط ذلك بتأثير الفساد في الحكومات المحلية على تقديم الخدمات للمواطنين.

٧. حقوق الأقليات:

يتمثل في مدى ضمان حقوق الأقليات في الحكومات المحلية، ذلك أن الأصل في النظام الديموقراطي هو حكم الأغلبية، وهذا المبدأ ليس مطلقاً، وإنما يجب أن يقيّد بقيد هو ضمان حقوق الأقليات، وافضل طريقة لضمان حقوق الأقليات، هو الحكم المحلي بحيث يتم إعطاء دور للأقليات في حكم نفسهم بنفسهم عن طريق اختيار ممثلين لهم على المستوى المحلي.

٨. الصلاحيات:

وهو معيار دستوري وقانوني يتعلق بالمشرع ومدى تحديد صلاحيات كل من السلطة المركزية والسلطة المحلية وتنظيمها ومنع الصراع على الصلاحيات، وان تكون الصلاحيات كافية للحكومات المحلية من اجل أداء مهامها بالشكل الأفضل، وان لا تكون أسيرة للسلطة المركزية.

٩. المشاركة الشعبية:

ويتمثل بالمشاركة الشعبية في أتخاذ القرارات ورسم السياسات على الصعيد المحلي، بمعنى أن التمثيل النيابي الوطني والمحلي يجب أن لا يلغي دور المواطن في المشاركة الشعبية، وهذا الدور مرة يكون عن طريق الانتخاب، ومرة

عن طريق التظاهر، ومرة عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ويرتبط هذا الدور أيضا بمدى إتاحة، واستجابة وتفاعل أعضاء الحكومات المحلية مع رأي الجمهور.

القسم الثاني
نتائج المسوحات وتحليل البيانات

خصائص وسمات العينة المسحية :

يتضح من خلال استقراء خصائص العينة المبحوثة ما يأتي:-

١. إن تفاعل الذكور اكبر من تفاعل الاناث، وهذا يدل على ان التفاعل مع الشأن العام يزداد لدى الذكور ويقل لدى الاناث، وهذا يعود لعوامل عديدة من أبرزها أن نسبة الأمية ومحدودي التعليم في العراق غالبيتها من النساء، كما تظهرها الإحصاءات المحلية والدولية، فضلا عن الدلالة على ضرورة تفعيل الشراكة السياسية للمرأة، وتبني برامج تثقيفية تهدف إلى زيادة وعيها للاهتمام بالشؤون العامة وقضايا المجتمع. ويستثنى مما تقدم محور المرأة حيث بلغت نسبة تفاعل الإناث ٧٥٪، مما يدل على ضعف وعي ورغبة الذكور في التفاعل مع قضايا المرأة، ورغبة الإناث واندفاعهن للإسهام بما يرفع من مستواهن ويعزز من حقوقهن، إلا إن هناك معوقات بنيوية تحول دون ذلك، أدت كما ظهر ابتداء في ضعف تفاعلهن مع القضايا الأخرى.

٢. من خلال تحليل النتائج النهائية تبين إن فئة الشباب هي الأكثر تأثرا بالشأن العام، وهي دلالة حسنة على إن المجتمع العراقي يسير باتجاه التحول الديموقراطي السليم اذا ما توفرت البيئة الناضجة لاحتضان ذلك التحول، وقد بلغت النسبة للفئات العمرية من ١٨ – ٤٠ سنة بين ٧٠٪ - ٩٤٪ من المبحوثين حسب المحاور المختلفة، وكان أعلاها في المحور الانتخابي بنسبة (٩٤٪)، تلاها المحور الإعلامي بنسبة (٩١٪)، ثم الحكم المحلي بنسبة (٨١٪)، في دلالة واضحة على ما سلف، في حين إن الفئات العمرية الأكبر يبدو إن سمة المحافظة طغت عليها، فضلا على ضعف تفاعلها مع تكنلوجيا المعلومات التي اعتمدت جزئياً في توزيع الاستمارات.

٣. اتضح من خلال نتائج الاستطلاع فيما يخص التحصيل الدراسي بان التفاعل مع أسئلة الاستطلاع قد جاءت من الأفراد الذين يحملون الدرجات العلمية الأولية والعليا، في حين إن التفاعل يقل لدى حملة شهادة الدراسة الثانوية، ويكاد ينعدم عند حملة الشهادة الابتدائية فما دون حيث بلغت نسبة حملة الدرجات العلمية الأولية والعليا ما بين ٧٠٪ في المحور السياسي، و٩٥٪ في المحور القانوني، الأمر الذي يحتاج إلى الاهتمام بالتنشئة السياسية لبناء ثقافة سياسية مساهمة لدى

الجمهور بمختلف مستوياته التعليمية، لاسيما اذا ما علمنا أن نسبة كبيرة في المجتمع من ذوي التعليم المحدود أو الأميين.

٤. من خلال الوقوف على الحالة الاجتماعية للجمهور المبحوث تبين بان نسبة الاهتمام بالشأن العام تزداد لدى أصحاب الأسر من المتزوجين، ثم يأتي اهتمام الباكرات والعزاب باقل من ذلك بقليل، في حين يكاد ينعدم الاهتمام لدى فئات المجتمع من المطلقين والأرامل،،وهو ما يعكس ضرورة اهتمام صناع السياسات العامة بأصحاب المسؤولية الاجتماعية، ذلك لان الأسرة تشكل اللبنة الأولى لبناء مجتمع قوي ومتماسك.

٥.لدى تحليل النتائج حسب المحافظات والأقاليم العراقية تبين بان العاصمة بغداد هي الأكثر تفاعلا واهتماما، حيث بلغت النسبة ٥٢،٦٪، الأمر الذي يعزى إلى عوامل إجرائية، وأخرى موضوعية، ففي ما يخص الجانب الإجرائي فقد كان فريق المسح الميداني متركزا بنسبة أكبر في بغداد، أما العوامل الموضوعية فتتمثل في الكثافة السكانية للعاصمة بغداد إزاء بقية مدن العراق ومحافظاته، وكذلك إلى كون بغداد تضم اكبر مجتمع حضري في العراق إزاء مجتمعات المحافظات التي تكون ثقافتها السكانية في الأرياف اكثر من حواضرها، الأمر الذي يستدعي ضرورة اهتمام مجالس المحافظات والقوى السياسية

ومنظمات المجتمع المدني فيها بالشأن التنموي لمناطق الكثافة السكانية الريفية، والذي ينطوي بدوره على ضرورة تفعيل التنشئة السياسية السليمة بما يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية على نحو فعال وإيجابي.

٦. تبين من خلال تحليل النتائج بأن نسبة الاهتمام بالشأن العام متقاربة بين الفئات العاملة في القطاع العام، والفئات العاملة في القطاعات غير الحكومية، مع أرجحية قليلة للأولى على الثانية إجمالا، وأن مستوى التباين الأوضح يقع في المحور السياسي، وبنسبة أعلى في محور المرأة، فقد لوحظ بان نسبة الاهتمام بالشأن السياسي تزداد لدى الفئات العاملة في القطاع الحكومي بما نسبته ١٨٪ اكثر من الفئات العاملة في القطاعات غير الحكومية، حيث نسبة الفئة الأولى ٥٩٪، والثانية ٤١٪، أما في محور المرأة، فقد كانت نسبة الاهتمام بحقوق المرأة الإنسانية تزداد لدى الفئات العاملة في القطاع الحكومي ٧٤٪، عن العاملة في القطاع غير الحكومي ٢٦٪، وهذا قد يرتبط بضعف فرص المرأة للعمل في القطاع الخاص قياساً بالقطاع العام، واذا ما ربطنا ذلك بالمستوى التعليمي – كدلالة أيضا في المحور السياسي - الذي غالبا ما يكون أعلى في القطاع العام لمتطلبات التعيين، فأن ذلك يفسر نسبياً التفاوت في

الاهتمام بقضايا المرأة. مما يتطلب عموما ضرورة انفتاح صناع السياسات العامة والقوى السياسية على بقية قطاعات المجتمع من غير العاملين في القطاع الحكومي الذين قد يرتبطون بتلك القوى السياسية ارتباطا تنظيميا، أو بصناع السياسات العامة من خلال الجهاز التنفيذي للدولة بغية تساوي أضلاع مثلث الحكم الرشيد الذي يتألف من السلطة السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

النتائج وتحليل البيانات :-

ننتقل في هذا الجزء إلى نتائج الاستبيان وتحليلها، في ضوء المؤشرات التي أجابت عليها العينة المبحوثة.

أولا: المحور السياسي :

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات أسئلة الاستطلاع اتضح ما يأتي:

عند سؤال الجمهور عن مدى تمثيل الأحزاب السياسية للشعب تمثيلا حقيقيا وردت الإجابات على نحو سلبي، حيث كانت نسبة من أجاب بعدم تمثيلها للشعب بحوالي ٧٠٪ من العينة، واذا ما أضيف اليها نسبة ٢٨،٣٪ من كانت إجاباتهم متأرجحة (إلى حد ما) يظهر لدينا بان هناك اختلال كبير في عمل الأحزاب السياسية التي لم تتمكن إلى الآن من تمثيل فئات الشعب بشكل

حقيقي جراء ضعف برامجها السياسية واعتماد تشكيلها على العلاقات القرابية والفئوية وعدم محاكاتها للمشكلات العامة، الشكل (١-١).

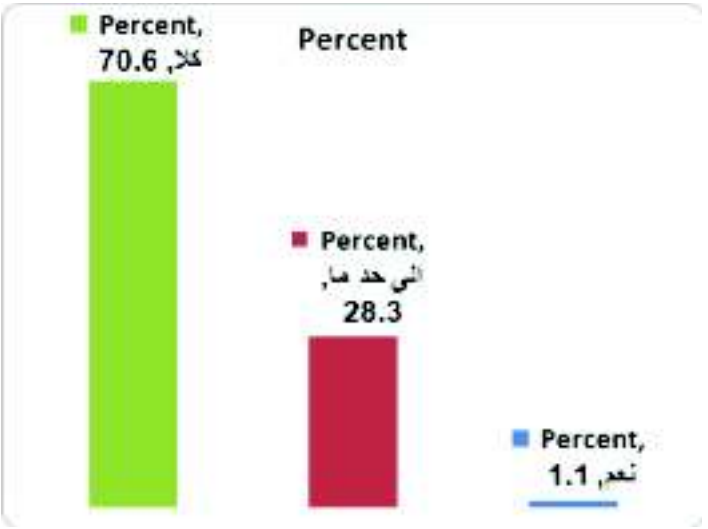

شكل رقم (١-١)

وفي معرض الإجابة عن السؤال المتضمن أداء الأحزاب السياسية ومدى تحقيقها لرغبات الجمهور العراقي، جاءت النسبة بمقدار ٨٦،٦٪ بعدم القناعة بأداء تلك الأحزاب، وهو ما يرتب على تلك الأحزاب والقوى السياسية ضرورة الالتزام بقانون الأحزاب السياسية ومحاكاتها للمشكلات العامة وتفعيل مكاتبها

المهنية ونزولها الى القواعد الجماهيرية بدلا من ((القيادة عن بعد)) وبدلا من اعتماد هياكلها التنظيمية على أنماط العلاقات القرابية أو الفئوية أو العرقية أو الطائفية، شكل (١-٢).

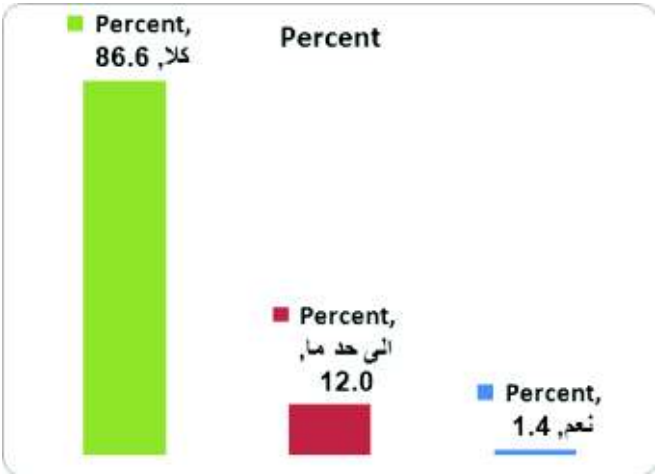

شكل (١-٢)

من خلال تحليل نتائج سؤال الجمهور عن مدى قدرة الحكومة على فرض سلطتها ونفوذها على الجميع، وردت الإجابات بما نسبته ٥٢٪ بعدم القدرة، و٣٩،٨٪ متأرجحة بسبب الإجابة (إلى حد ما)، وما نسبته ٧،٩٪ بانها قادرة فعلا على ذلك، ومرد ذلك يعود إلى كثرة الأزمات التي يعاني منها البلد، فضلا عن الأزمة

المالية التي يمر بها العراق جراء انخفاض أسعار البترول مما انعكس على مستوى الأداء المقدم للمواطن، وهو الأمر الذي يحتاج إلى التوعية بصدده، والتعاون المشترك بين المواطن والأجهزة الأمنية من اجل توفير الأمن للجميع فضلا عن ضرورة مكافحة الإعلام المضاد الذي يحاول التأثير والتشويش على الجمهور وقناعاته من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، شكل (١-٣).

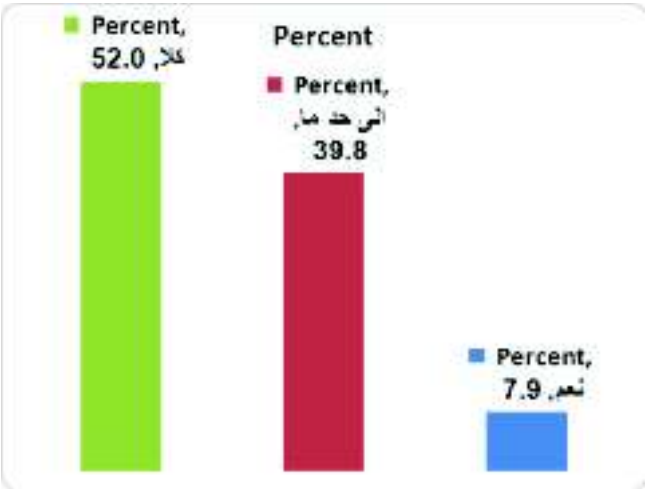

شكل (١-٣)

جاءت الإجابة عن السؤال الخاص بمدى شعور المواطن بسعي الدولة وأجهزتها الأمنية لتوفير الأمن بما نسبته ٥٥٪ بانه يشعر إلى حد ما بهذا المسعى، وهو ما يؤشر على أن المؤسسة الأمنية قد طورت أدائها على نحو طيب بما يحقق الأمن للجمهور على نحو افضل، لاسيما بعد الانتصار الكبير على العصابات الإجرامية والجريمة المنظمة، شكل (١-٤).

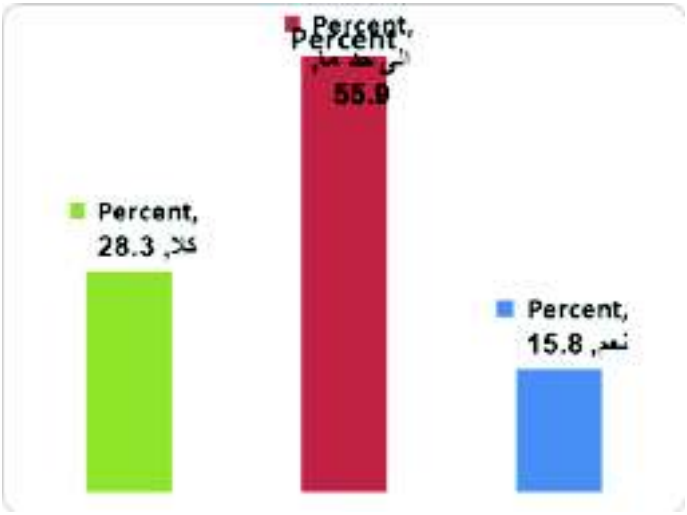

شكل (١-٤)

وعند سؤال جمهور العينة عن مدى تأثر الحكومة العراقية بالتدخلات الخارجية جاءت الإجابة بما نسبته ٨٥،٨٪ بانها نعم

تتأثر بذلك، وهذا ناجم عن تعرض العراق إلى الاحتلال، والأزمات التي أعقبت ذلك الاحتلال، فضلا عن التنافس الإقليمي، وتحاول الحكومة العراقية التغلب عليها، وهو ما يرتب على الجهات التشريعية والتنفيذية السعي لتفعيل بناء علاقات دولية وإقليمية متوازنة مع الجميع مبنية على التكافؤ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمصالح المتبادلة، فضلا عن تفعيل العمل الدبلوماسي الذي سيسهم كثير في رسم صورة إيجابية للمشهد العراقي تعكس التقدم والتطور الحاصل فيه، شكل (١-٥).

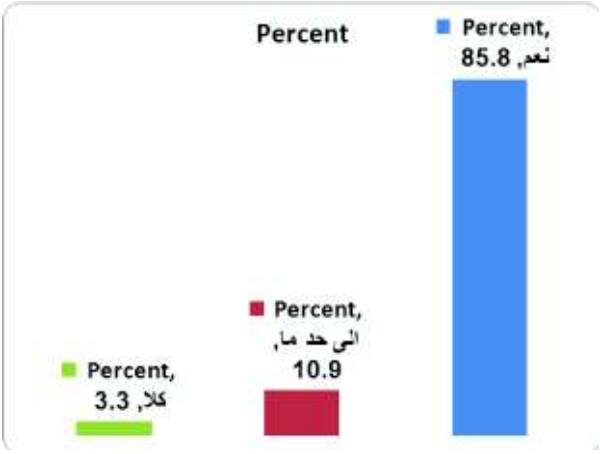

شكل (١-٥)

من خلال الإجابة عن السؤال المتضمن بان الإصلاح الذي تنادي به الحكومة ظهر من خلال تطور العمل الإداري

والمؤسسي وخدمة الجمهور، جاءت الإجابات بالرفض بما نسبته ٦٤،٩٪ وذلك جراء عدم اتخاذ الحكومة الخطوات الكافية للإصلاح، ومنها عدم العمل بالحكومة الإلكترونية، وعدم القدرة على محاسبة الانحراف بكل أشكاله جراء تستر مرتكبيه وراء قواهم السياسية، أو مؤسساتهم التقليدية التي تحميهم، مما يتطلب إعادة النظر بخطوات الإصلاح، وكذلك إصلاح المنظومة التشريعية والرقابية والمحاسبية في العراق، شكل (١-٦).

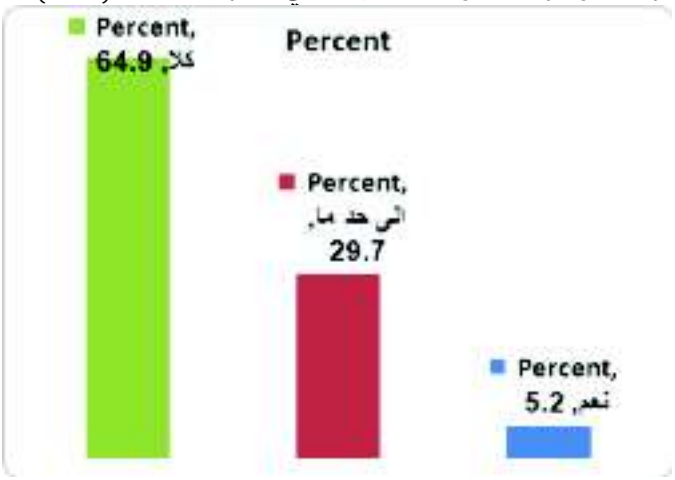

شكل (١-٦)

ولدى الوصول إلى السؤال الخاص عن الأداء الحكومي للوزارات المختلفة وهل حقق نجاحا في حل مشكلات المواطنين

العامة، نجد إن الإجابات قد جاءت سلبية بما نسبته ٧٠٪، وذلك يعود إلى ضعف تخطيط السياسات العامة وعدم اعتمادها على الإحصاءات السليمة فضلا عن ترهل الجهاز الإداري للدولة وعدم اعتماد معيار الكفاءة في إسناد المناصب، مما انعكس سلبا على عدم قدرة صناع السياسات العامة في البلاد على رسم سياسات عامة متوازنة ومتناغمة ما بين القطاعات كافة، الأمر الذي يحتاج إلى فتح حوار وطني شامل ما بين الجهات الحكومية، والجهات الأكاديمية، وقوى المجتمع المدني، والمؤسسات التقليدية، بغية تحديد المشكلات العامة على أسس سليمة وعلمية وإيجاد الحلول لها على وفق ذات الأسس، شكل (١-٧).

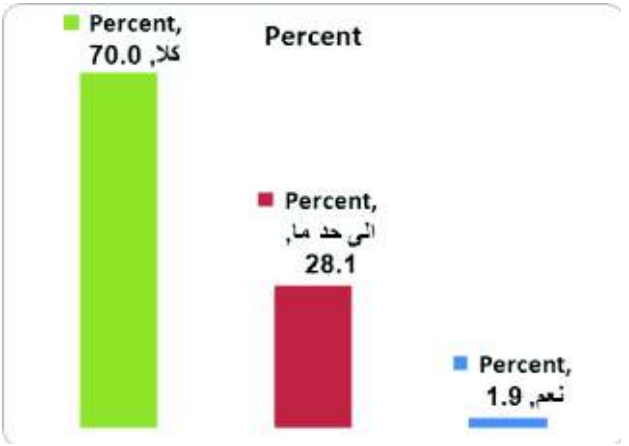

شكل (١-٧)

وعند سؤال الجمهور عن مدى اهتمام المواطن العراقي بالمشاركة السياسية، وردت الإجابة متأرجحة بما نسبته ٦٠٪ (أي الاهتمام إلى حد ما)، وهو ما ظهر جليا في النسب المتدنية للمشاركة في الانتخابات التشريعية العامة لعام ٢٠١٨، وما أعقبها من مشكلات في فرز النتائج التي لم تكتمل حتى ساعة كتابة هذه التحليلات، شكل (١-٨).

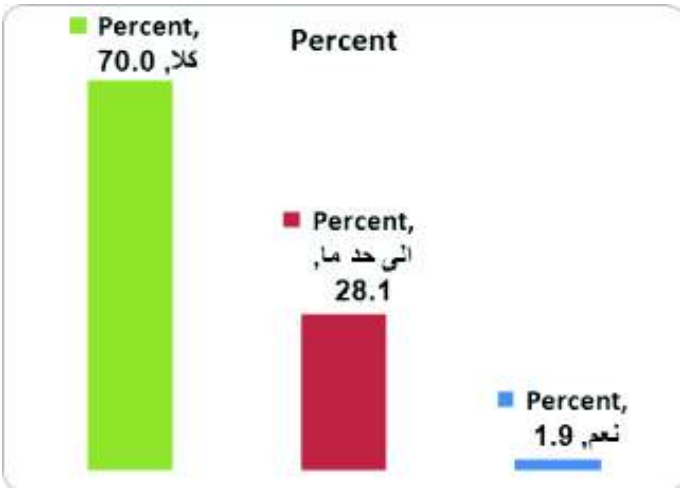

شكل (١-٨)

وعند توجيه السؤال للعينة المبحوثة عن مدى إتاحة المشاركة السياسية للجميع من دون أية تبعات، وردت الإجابة متأرجحة

(إلى حد ما) أيضا بما نسبته ٤٢٪، والسبب في ذلك يعود إلى تخوف الجمهور من المشاركة جراء ما حدث للكثير من المرشحين في الانتخابات التشريعية، ومجالس المحافظات السابقة من تصفيات، فضلا عن الحاجة عند المشاركة إلى أموال طائلة تصرف على الدعاية الانتخابية غير المنظمة –بغية حصاد الأصوات –، يضاف إلى ذلك بان الكثير من المرشحين الذين لم يحصلوا على الأصوات الكافية استغلوا المقاعد البرلمانية جراء علاقتهم برؤساء الكتل السياسية، شكل (١-٩).

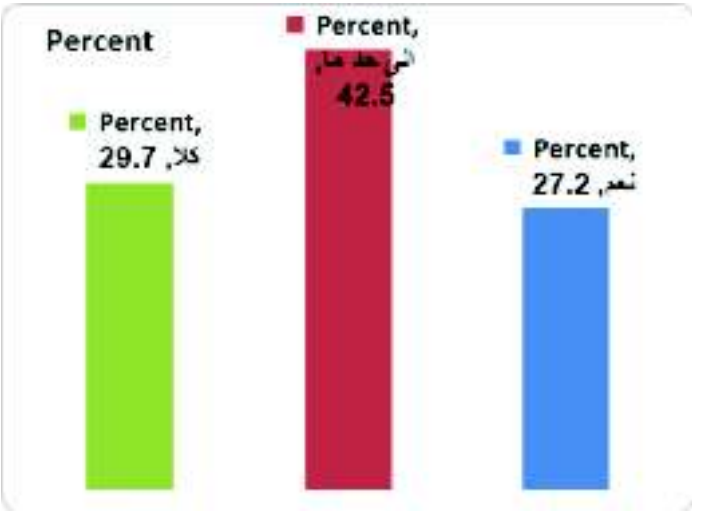

شكل (١-٩)

أما بصدد السؤال الخاص بان الاستجواب البرلماني اسهم في إيقاف المسؤولين المقصرين والفاسدين، وردت الإجابة سلبية بما نسبته ٧٥،٢٪ بكلا، وهذا ما يفسر بان كل ما يحصل داخل قبة البرلمان وتنقله وسائل الإعلام من جلسات للاستجواب ما هي إلا إجراءات شكلية، أو شكل من الابتزاز السياسي، حيث غالبا ما يستند المسؤول الذي يتم استجوابه على قدرة كتلته السياسية، أو القوى التقليدية التي ينتمي اليها لحمايته من المحاسبة، شكل (١-١٠).

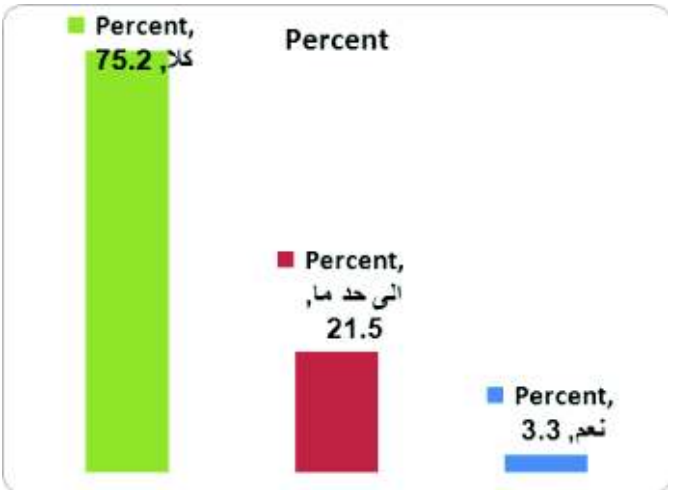

شكل (١-١٠)

وعن مدى مراقبة المواطن العراقي لأداء البرلمان، فقد جاءت الإجابة عن السؤال متأرجحة (إلى حد ما)، بما نسبته ٤٤٪، مما يدل على عدم وجود رقابة فاعلة وحقيقية عبر قنوات منظمة للأداء البرلماني، وهو ما أفصحت عنه التجربة البرلمانية في العراق منذ إصدار دستور ٢٠٠٥ الدائم حتى الآن، شكل (١-١١).

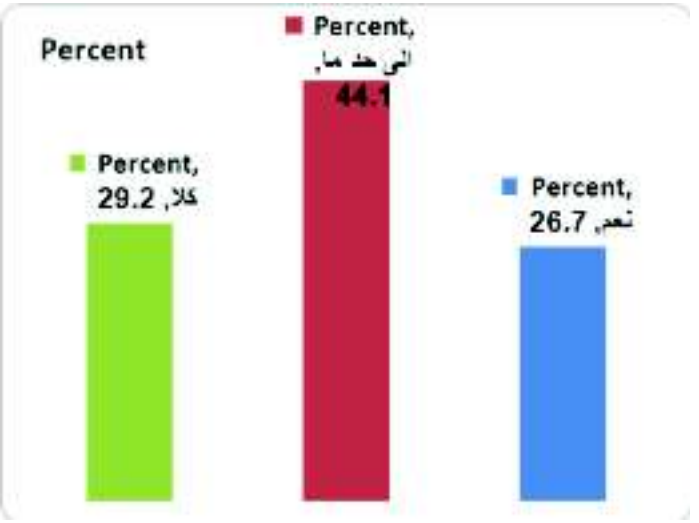

شكل (١-١١)

ثانيا: المحور القانوني :

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات أسئلة الاستطلاع اتضح ما يأتي: أظهرت أغلبية المستجوبين ٦٢,٦٪ بأن هناك قوانين لا تتوافق والدستور أحياناً، في حين أشار ٣٣,٥٪ إلى وجود تلك الحالة، ولعل السبب في ذلك يعود لهشاشة القواعد الدستورية في العراق، وعدم تفعيل دور المحكمة الاتحادية العليا، التي يجب أن تعرض عليها النزاع لتحكم بدستورية أو عدم دستورية أي قانون، وهذا امر يجب تجاوزه من خلال تعديل قانون المحكمة الاتحادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن التوافق السياسي هو الذي قاد السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذا كانت تمر الكثير من القوانين والقرارات رغم مخالفتها للدستور، أو عدم التوافق على الأقل معه، بسبب تلك التوافقات، شكل (٢-١).

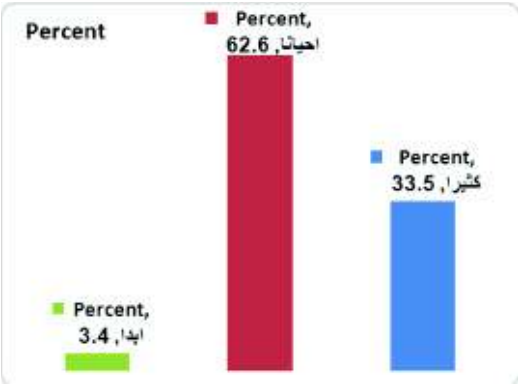

شكل (٢-١)

يعتقد ٦٠٪ تقريباً من المبحوثين بكفاية الردع الموجود في القوانين العراقية أحياناً، في حين كانت إجابة ٢٠,٧٪ من العينة بـ(نعم) تتضمن عقوبات رادعة، وأجاب ١٩,٦٪ بانها لا تتضمن عقوبات كافية، وحقيقية الأمر، إن القوانين العراقية تتضمن عقوبات رادعة، لكن رأي الجمهور انتقل إلى التطبيق، إذ يرون تأخير انزال العقوبات ببعض عتاة المجرمين، وإفلات الكثير من كبار الفاسدين من العقوبات، وهذه مشكلة في التطبيق لا القانون نفسه، وعليه يجب أن يكون هناك تفعيل لدور الادعاء العام في هذا المجال، ووزارة العدل في تنفيذ العقوبات، وان تكون قرارات المحاكم صارمة ومطبقة بلا تسويف ومماطلة، شكل (٢-٢).

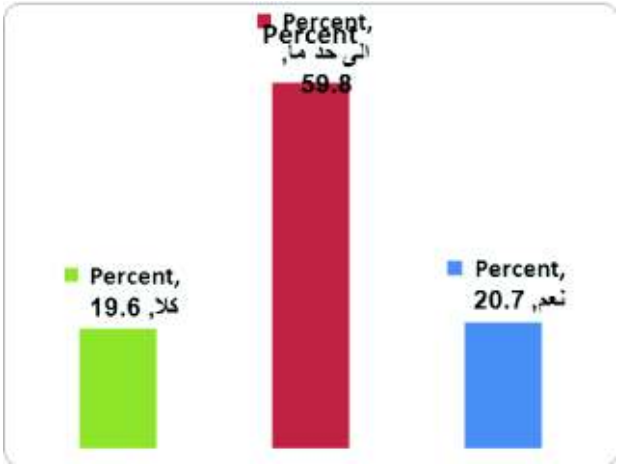

شكل (٢-٢)

يتفق أغلبية المبحوثين بأن الحكومة تتدخل بقدر أو بآخر بعمل البرلمان، فكانت الإجابات أحيانا ٥٦,٤، وكثيرا ٣٣,٥، وأبدا ١١,١٪، ونرى إن هذا يعود لعدم تفعيل قاعدة الفصل بين السلطات كمبدأ أساسي في الدول الديموقراطية، وكذلك ترجع إلى طبيعة النظام السياسي والمحاصصة التي بني عليها أساسا، وعدم وضوح ملامح النظام البرلماني القائم في العراق، شكل (٢-٣).

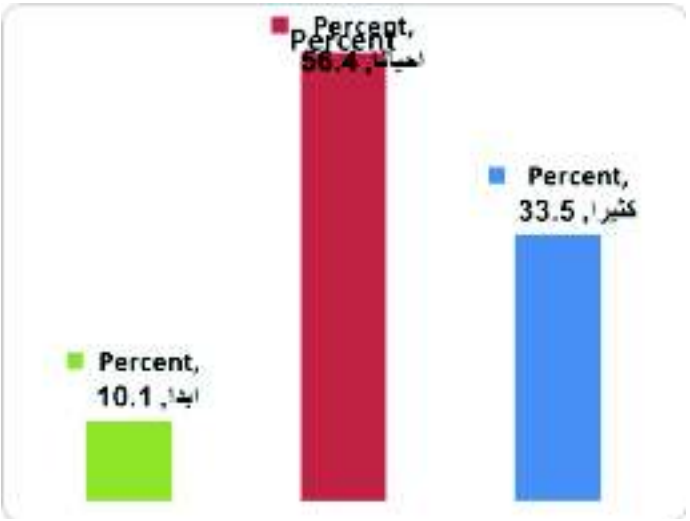

شكل (٢-٣)

ينفي أغلبية المبحوثين، أن تكون سلطة القانون اكثر فاعلية من الطائفة والقومية والعشيرة، وكانت نسبة الإجابة بـ(نعم)

متدنية فكانت ١٧,٩٪، واحيانا ٤٢,٥٪، وأبدا ٣٩,١٪، وهذا مؤشر خطير للغاية، اذا يشير إلى ضعف ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، نتيجة الشرخ الواضح والصريح ما بين النص الدستوري والقانوني، والتطبيق العملي الواقعي، مما أدى إلى فقدان ثقة المواطن بالقانون، أو اهتزازها على اقل تقدير، وجعله يلجأ للعشيرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع، واحدى مؤسساته التي ربما كانت الأكثر أحكاما لتغلغل وباء الطائفية ونخره لمؤسسات الدولة الأخرى، شكل (٢-٤).

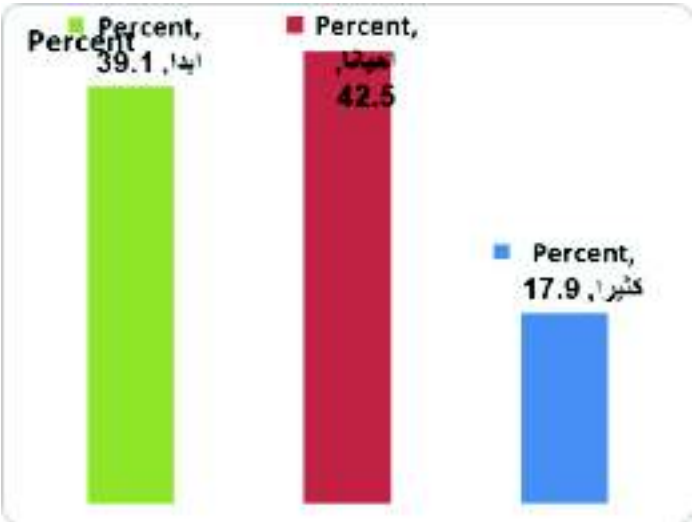

شكل (٢-٤)

يؤكد المستجوبين بنسبة عالية أن المواطنين لا يمتلكون المعرفة بالثقافة القانونية، وهذا مؤشر خطير جدا، إذ إن المعرفة والثقافة القانونية تعد أول خطوة لأخذ الحقوق واحترام القانون، والسبب في ذلك انه ليس هناك نشر للدوريات التي تصدر فيها الأحكام، وهناك ضعف في الإعلام القانوني، وكذلك خلو المناهج الدراسية في المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية من تلك المواضيع، فضلا عن غياب تطبيق العقوبات القانونية وإمكانية التملص منها. علاوة على عدم وجود مؤسسات مختصة فاعلة لنقل الثقافة القانونية، وان وجدت فهي بعيدة عن هموم الواقع، أو هي جزء من الحكومة أو جزاء من ترسها، وكذلك عدم وجود خطة إعلامية، وبرنامج عمل حقيقي ومؤسسي بعيدا عن الشعارات لنشر البرامج القانونية، ونقل الثقافة القانونية من مجرد ثقافة نخبة إلى ثقافة وسلوك مجتمع ونخبة، شكل (٢-٥).

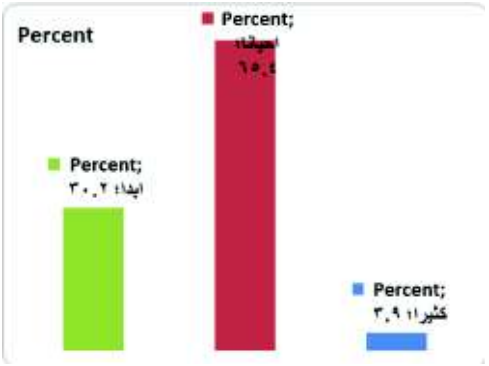

شكل (٢-٥)

يعتقد أغلب المبحوثين، بأن القضاء غير مستقل، ويتعرض لضغوطات، وكانت الإجابات ٥٨,٨٪ بانه غير مستقل ويتعرض إلى ضغوطات وتدخلات سياسية وغيرها، وأجاب ٣٢,٤٪، بانه إلى حد ما لا يتعرض إلى ضغوطات، وعليه هنا يجب أن يكون هناك تفعيل لقانون مجلس القضاء الأعلى، وإبعاد التدخلات بشتى أنواعها، وتفعيل انه لا سلطان على القضاء غير القانون، شكل (٢-٦).

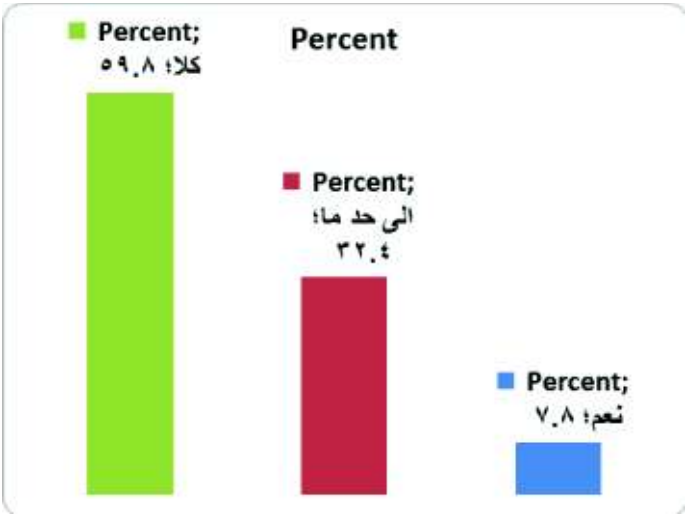

شكل (٢-٦)

أما بالنسبة للاعتقالات العشوائية وتوقيف الناس دون حكم قضائي، فكانت الإجابة بنسبة ٥٢,٥٪ أحياناً، وبنسبة ٣٦٪

كثيراً، وهذا مرده إلى الوضع الاستثنائي وتداخل الصلاحيات ما بين المؤسسات، وقلة عدد القضاة في مراكز الاحتجاز، وهذا امر يمكن معالجته من خلال زيادة أعداد القضاة، ومعاقبة كل من يعتقل أي شخص بلا امر قضائي صادر من جهة مختصة، شكل (٢-٧).

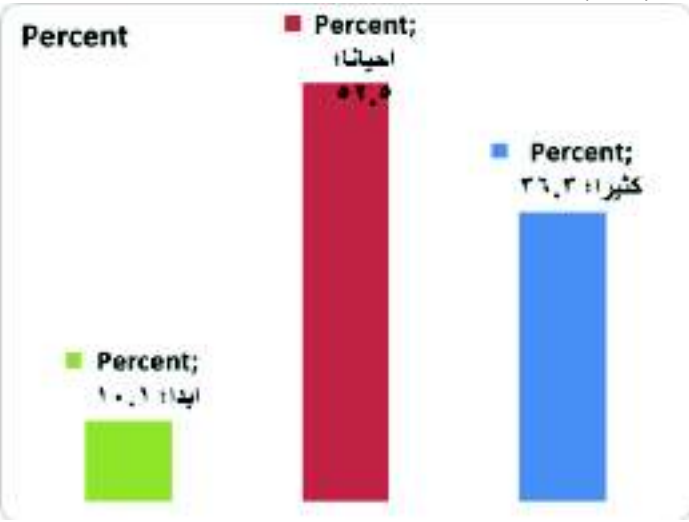

شكل (٢-٧)

شككت أغلبية المبحوثين في مسالة افتراض البراءة للمتهمين، وهو ما يعود إلى ضعف المهنية والخبرات وحالات الفساد المستشري، شكل (٢-٨).

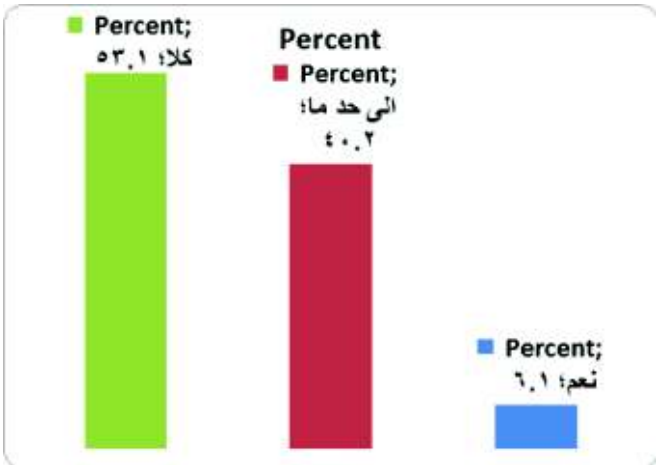

شكل (٢-٨)

يتفق أغلب المبحوثين على ضرورة أن تكون هناك مراجعة لقوانين المرحلة الانتقالية، كقانون المسائلة والعدالة، وتحويلها إلى ملفات جنائية بالدرجة الأساس. وكذلك قانون العفو العام، مع التشديد على عدم إفلات من ارتكب جرما بحق برئ، وان لا يخرج تحت ذريعة عفو عام كان أم خاص، أي كي لا يهب من لا يملك، واللجوء إلى مساعدة الضحايا في إقامة الدعاوى القضائية على مرتكبي الانتهاكات سواء من الأفراد أو الجماعات، والسبيل لمواجهة تلك الإشكالية بالاتي :

- أن تكون هناك مبادرات حقيقية وشاملة لتحري الحقائق وكشفها سبيلا لمعالجة انتهاكات الماضي.

- تقديم التعويضات لكل من انتهكت حقوقه الأساسية وسلبت أمواله.

- إصلاح المؤسسات الدستورية في البلد بشكل عام لاسيما المتعلقة بالنظام القانوني والقضائي ولاسيما الشرطة والمحاكم والادعاء العام.

- التمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها. شكل (٢-٩)

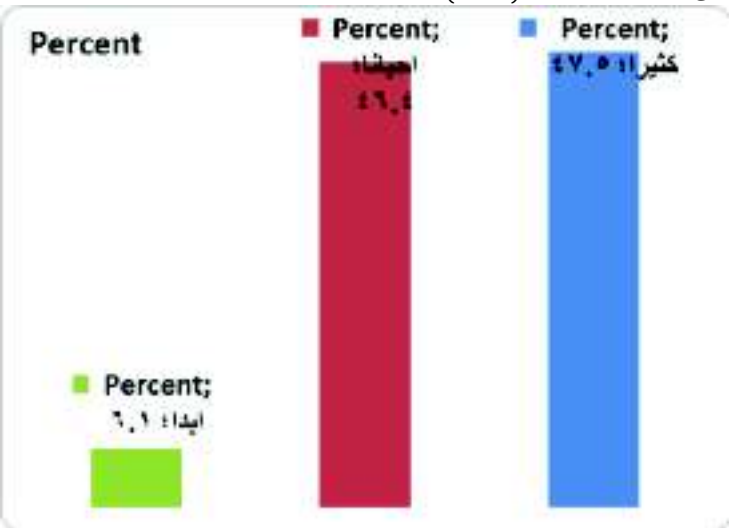

شكل (٢-٩)

ثالثا: المحور الاقتصادي :

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات أسئلة الاستطلاع اتضح ما يلي :

تعتقد الفئة الأكبر من عينة الاستبانة بوجود قيود تفرضها جهات بعينها على النشاط الاقتصادي، (موافق بشدة بنسبة ٥٠٪، وموافق إلى حد ما بنسبة٤٢ ٪)، وهذا يعني وجود القيود على ممارسة النشاط الاقتصادي من جهات مختلفة بعينها، شكل (٣-١).

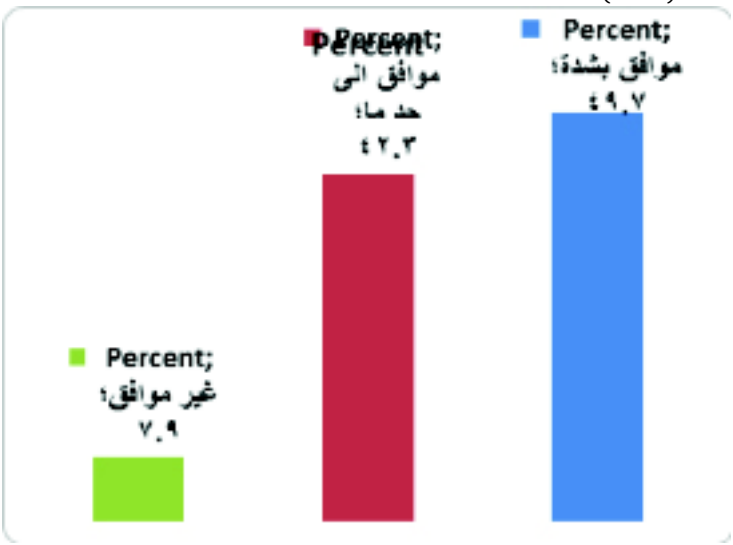

شكل (٣-١)

تشكك أغلبية المستجوبين بـأن الفرص الاقتصادية متاحة للجميع، وكمعدل للإجابات فإن ذلك يعني بأن المشكلة واضحة في مسالة تكافؤ الفرص الاقتصادية بين أفراد المجتمع، شكل (٣-٢).

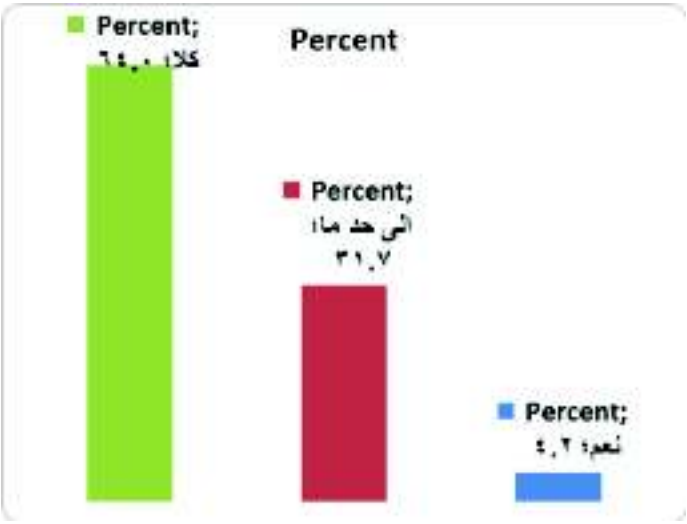

شكل (٣-٢)

تتفق النسبة الأكبر من المستجوبين على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ومركزة هذا النشاط، (بمعدل ٥٥٪بنعم، والى حد ما ٢٤٪)، وهذا الأمر واضح من أن الدولة تعمل في اطار مركزة الاقتصاد والسيطرة علية بشكل جلي، شكل (٣-٣).

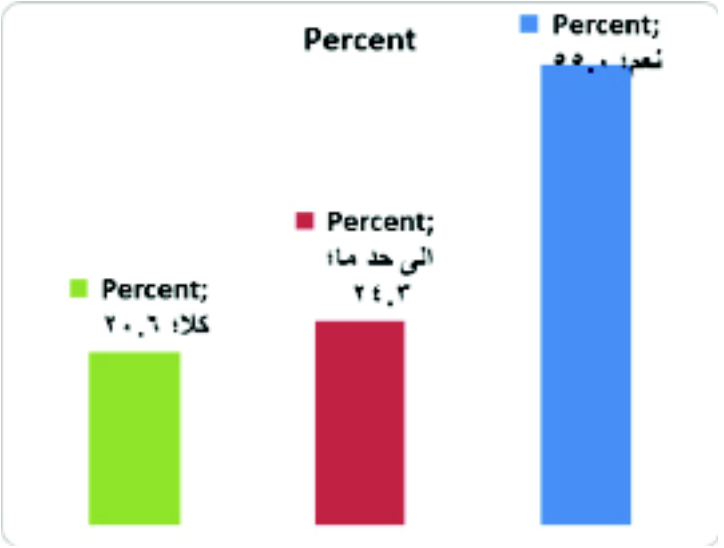

شكل (٣-٣)

أظهرت النتائج بأن أغلبية العينة ترى أن هناك جهات تشارك البنك المركزي في تحديد أسعار صرف الدولار، (٦٧٪ تقريبا بنعم، و٣٠٪ إلى حد ما)، وتتوضح صورة سوق الصرف الأجنبي، والذي يجب أن يسيطر عليه البنك المركزي، ولكن واقع الحال بأثبات أجوبة الجمهور، إن هنالك جهات غير البنك المركزي تسيطر وتحرك أسعار صرف الدولار الأمريكي، شكل (٣-٤).

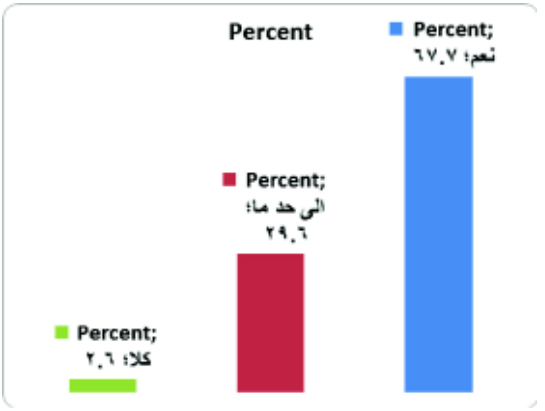

شكل (٣-٤)

لا يحوز الجهاز المصرفي على ثقة الجمهور وفقاً لأغلبية العينة، والمسألة التي تتوضح هنا في إن هنالك نسبة متدنية لثقة الجمهور بالجهاز المصرفي في تعامله مع مدخراتهم وإدارة الائتمان والتمويل في البلاد، شكل (٣-٥).

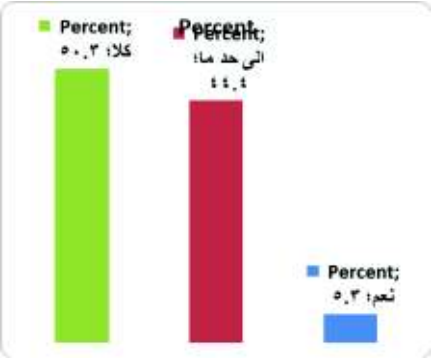

شكل (٣-٥)

يعتقد ٤٣٪، من المبحوثين بإن نوايا وخطط الدولة تتجه نحو تقليص جهازها الإداري، بينما كانت إجابة ٣٤٪ – إلى حد ما–، و– كلا– بنسبة ٢٣٪، وهذا يوضح الانطباع عن إجراءات الدولة بالتقليص، وهي بشكل عام بطيئة وغير جدية، حيث يشهد الجهاز الإداري للدولة ترهلا، وبطالة مقنعة بشكل كبير حيث نرى إن الإجابة بنعم كانت متواضعة، (٣–٦).

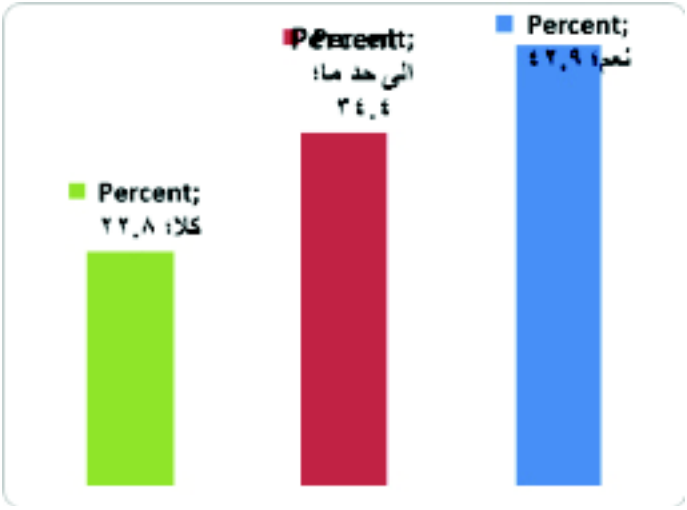

شكل (٣–٦)

كشفت النتائج عن تباين في الاعتقاد بإن الفرص متاحة للقطاع الخاص في ممارسة العمل الاقتصادي، وهو احد اهم المؤشرات للتحول الديمقراطي بالياته الاقتصادية، حيث كانت

الإجابات بنعم ٢٣٪، والى حد ما بنسبة ٥٨٪، ولا بنسبة ١٩ ٪، ونلاحظ إن الإجابات كانت محايدة بالأغلب، وهذا مرده إن القطاع الخاص لدية الأفق القانوني والتشريعي لممارسة الأعمال إلى حد ما، لكن البيئة لازالت غير مواتية بشكل كبير ومشجع، شكل (٣-٧).

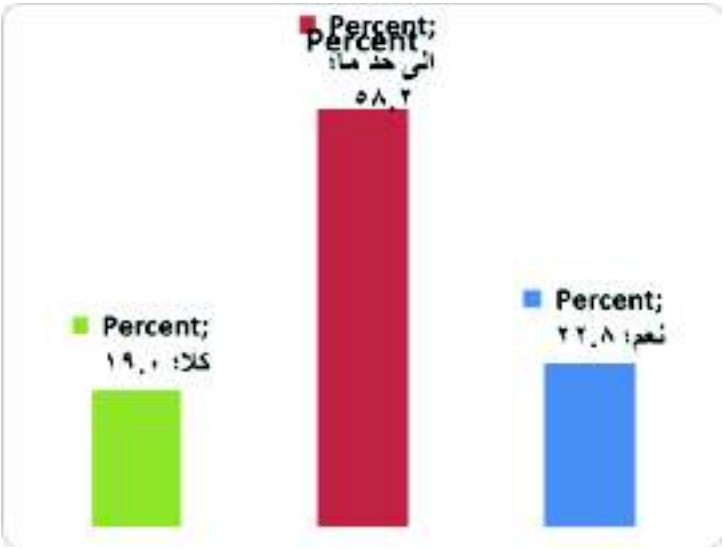

شكل (٣-٧)

يشكك أغلب المبحوثين باعتماد الحكومة برنامج للحماية الاجتماعية، (كلا ٤٣٪، والى حد ما ٤٧٪، و١٠٪ بنعم)، حيث تثبت الإجابات إلى الغياب الواضح في دور الحماية الاجتماعية

التي تتوفر للمواطن العراقي، لأنها من اهم وسائل إدارة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي هو احد اهم مقومات التحول الديمقراطي، شكل (٣-٨).

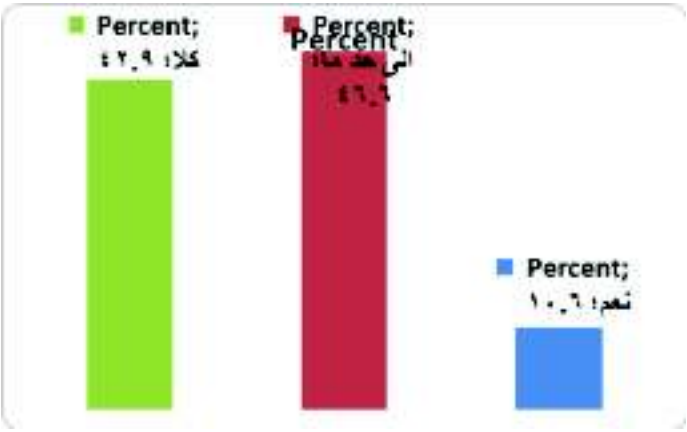

شكل (٣-٨)

تتفق أغلبية المبحوثين ٧١٪ على عدم التكافؤ بالحصول على فرصة العمل، وهذا يوضح عدم تكافؤ الفرص بالعمل بين المواطنين، والذي يولد الشعور بعدم التساوي المواطني اقتصاديا، ويدفع إلى التراجع بالحصول على اكثر الحقوق أهمية وهو حق العمل وكسب الرزق، وهو مرساة التحول الديمقراطي الاقتصادية، شكل (٣-٩).

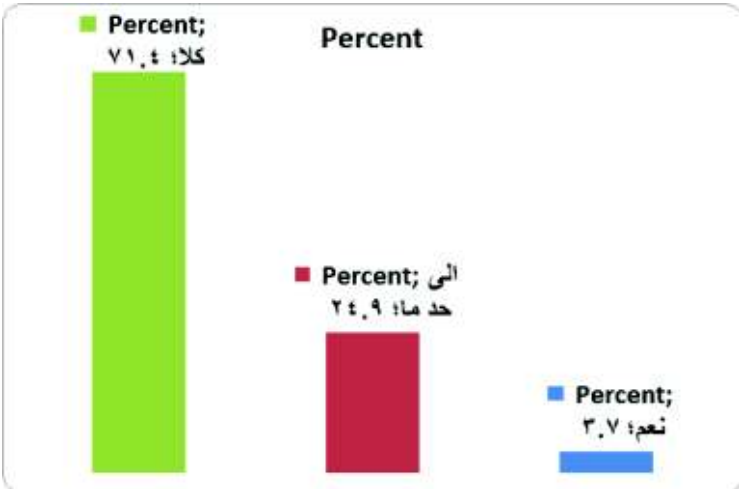

عبرت النسبة الأكبر من المبحوثين عن وجود اتجاه العام لخصخصة النشاط الاقتصادي، ٦٠٪ – نعم –، و٣٥ ٪ تقريبا – إلى حد ما –، وهذا اتجاه يؤسس إلى اقتصاد السوق، وهو من اهم ركائز التحول الديمقراطي حيث يؤسس إلى الملكية الخاصة، والرشادة باستخدام الموارد، لكن يلاحظ بأن هذا الاتجاه فوقي يحتاج في العراق إلى زمن للتحول، والى ادراك مالكي وسائل الإنتاج وراس المال الوطني للدور الإيجابي لهم في التحول، والذي لازال في العراق ببدايات تطوره، ولكنه بشكل عام مرضي، شكل (٣-١٠).

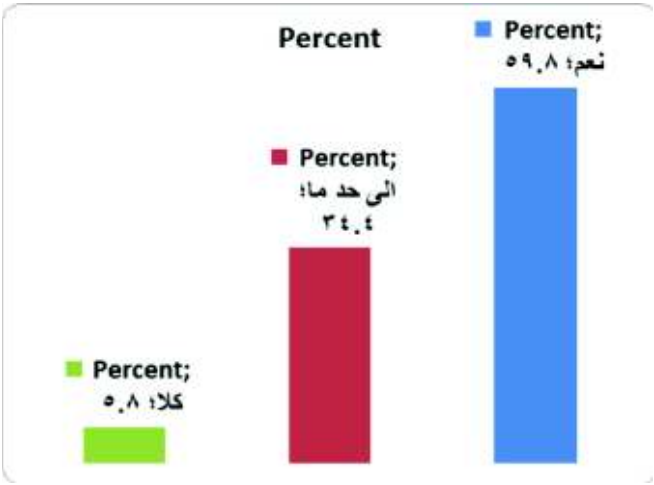

شكل (٣-١٠)

رابعا: محور حقوق الإنسان:

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات أسئلة الاستبيان اتضح ما يلي :

يعتقد ٥٥,١٪، من المبحوثين بأن النظام السياسي في العراق لا يضمن حقوق الإنسان، بينما أعتبر ٣٦,٨٪ بأن النظام السياسي في العراق يضمن حقوق الإنسان إلى حد ما، مما يدل على قناعة المواطن العراقي بعدم اهتمام النظام السياسي في العراق بملف حقوق الإنسان، وانه عاجز عن ضمان هذه الحقوق له أو حمايتها، شكل (٤-١).

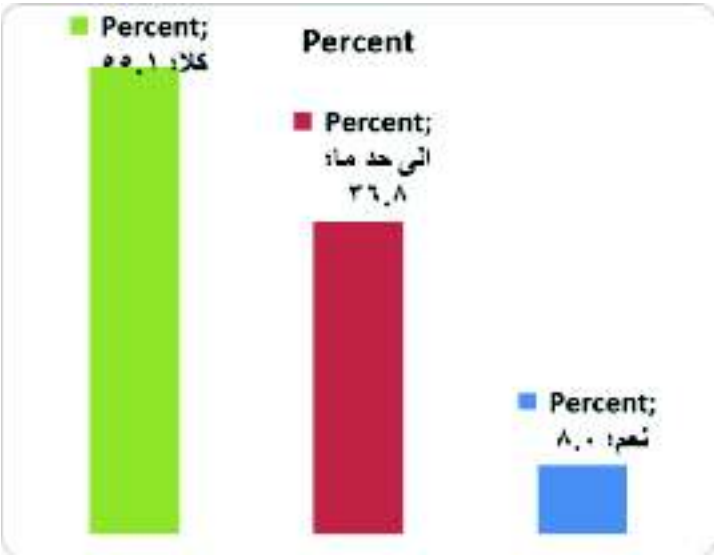

شكل (٤-١)

أعتبر ٤٩,٨٪، من المبحوثين بأن القانون لا يمنع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في العراق، بينما يعتقد ٣٧,٥٪ بأن القانون يمنع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان إلى حد ما، مما يدل على عدم ثقة المواطن العراقي بقوة القانون لحماية حقوقه ولا ضمانها، وهذا عائد إلى ضعف المؤسسة التشريعية، وضعف القوانين المشرعة، وضعف تطبيق وتنفيذ القانون، شكل (٤-٢).

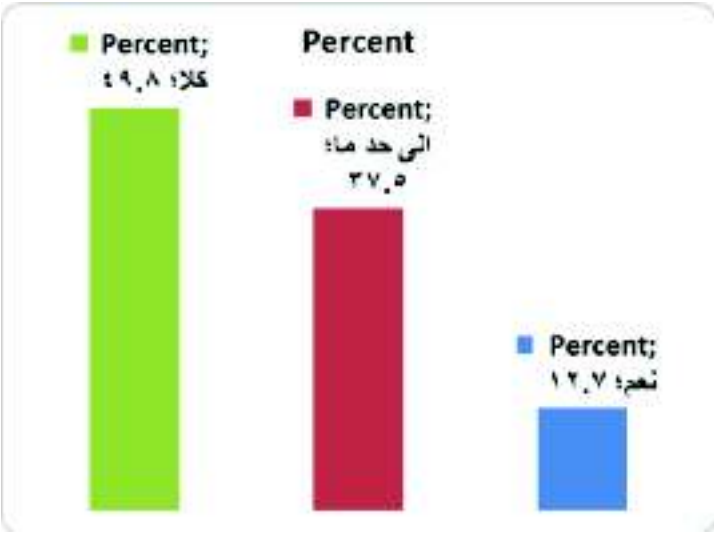

شكل (٤-٢)

رفض ٦٥,٦٪، من المبحوثين مقولة إن مفوضية حقوق الإنسان في العراق تؤدي دوراً في حماية المواطنين من انتهاكات حقوق الإنسان، بينما أعتقد ٣٠,٣٪، إن هذه المقولة مقبولة إلى حد ما، مما يدل على عدم ثقة المواطن العراقي عموماً بهذه المؤسسة وقناعته بعدم جدواها، ولا تأثيرها الإيجابي بالحد من انتهاكات حقوق الإنسان، شكل (٤-٣).

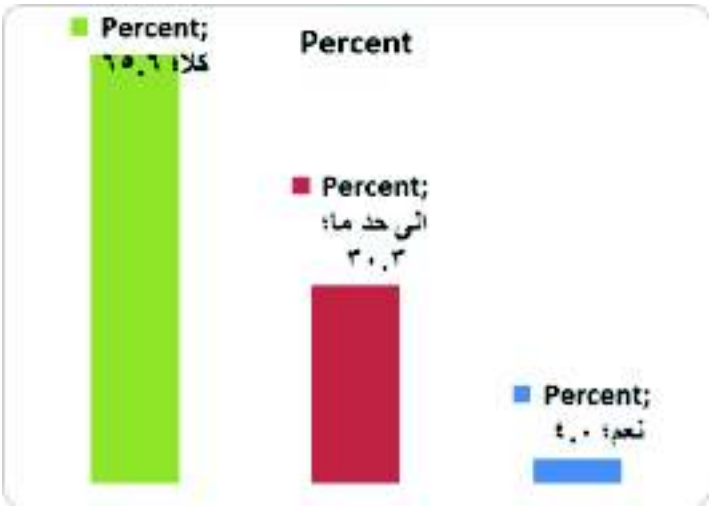

شكل (٤-٣)

تعتقد الفئة الأكبر من المبحوثين بأن عقوبة الإعدام عادلة ويجب الإبقاء عليها، وكانت نسبتهم ٥٢,٠٪، بينما أعتبر ٤٤,٩٪ من المبحوثين بأن تلك العقوبة عادلة إلى حد ما، مما يدل على ميل المواطن العراقي باتجاه الإبقاء على عقوبة الإعدام كرد فعل وعقاب عادل من وجهة نظره للجرائم البشعة المرتكبة في العراق، على الرغم من إن الاتجاه الدولي والإنساني نحو الغاء هذه العقوبة التي تعد من وجهة نظر المجتمع الدولي منافية لحقوق الإنسان، وواحدة من مؤشرات تراجع الديموقراطية في

البلدان التي تبقي عليها، شكل (٤-٤).

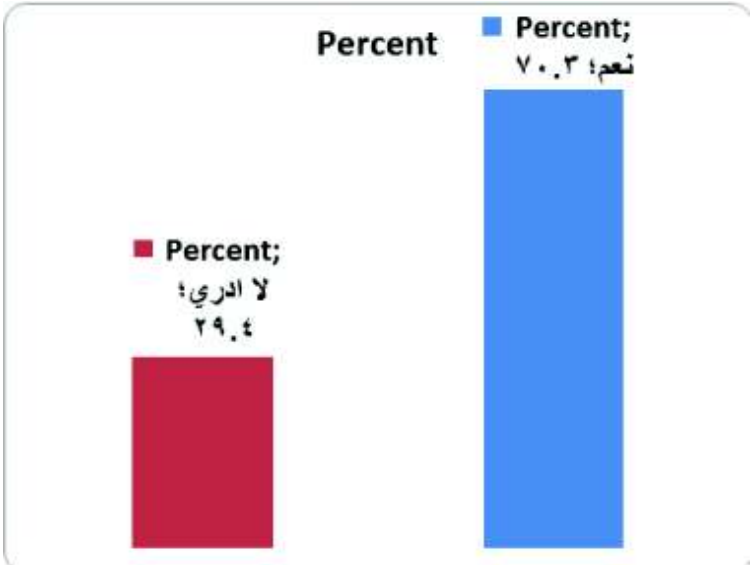

شكل (٤-٤)

أعتقد ٧٠,٣٪، من المبحوثين بإن المعتقلون يتعرضون إلى التعذيب أثناء التحقيق والاستجواب، أما الذين أجابوا بلا ادري فقد بلغت نسبتهم ٢٩,٤٪. مما يدل على عدم شعور المواطن بالاطمئنان من أجهزة التحقيق، وفقدانهم الثقة بكونها ضمانة من ضمانات حقوق الإنسان، وهذا بدوره سيؤثر على ثقة المواطن بالقانون وبالدولة بالكامل مما يؤثر سلبا على تحقيق الديمقراطية في العراق، شكل (٤-٥).

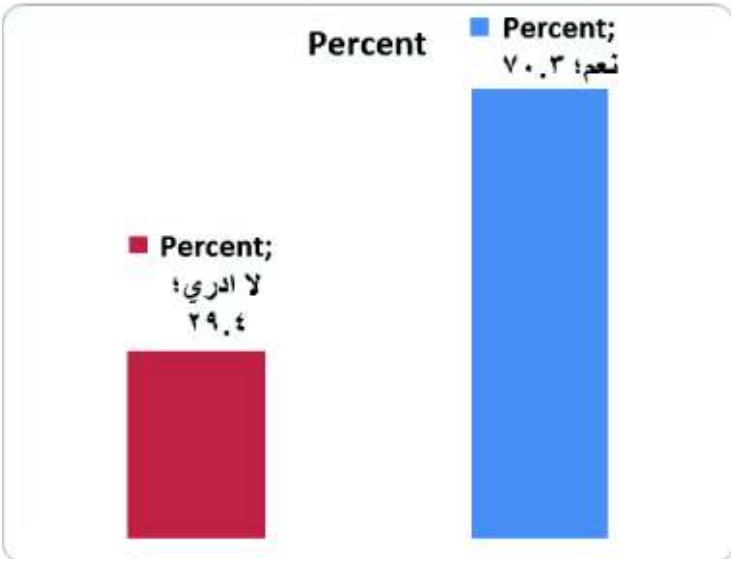

شكل (٤-٥)

يؤكد ٧٥,٢٪، من المبحوثين بأن الطفل العراقي لا يحصل على المستوى الكافي من العيش الكريم والتعليم والصحة، مما يدل على استشعار المواطن العراقي ووعيه بعدم اهتمام الدولة بملف حقوق الطفل، وانه ليس من أولوياتها، ومدى معاناة الطفل العراقي من الإهمال وانتهاكات جسيمة لحقوقه، على الرغم من مصادقة العراق على اتفاقية حقوق الطفل التي تلزم الدول بان تكون مصلحة الطفل وحقوقه هي الفضلى ولها الأولوية.

وهذا بدوره يؤثر سلبيا على تعزيز الديموقراطية في العراق لعدم التزام العراق بالمواثيق الدولية التي صادق عليها، ولعدم إيلائه اهم شريحة لدى المجتمع الدولي، وهم الأطفال الأهمية والأولوية في سياساته، شكل (٤-٦).

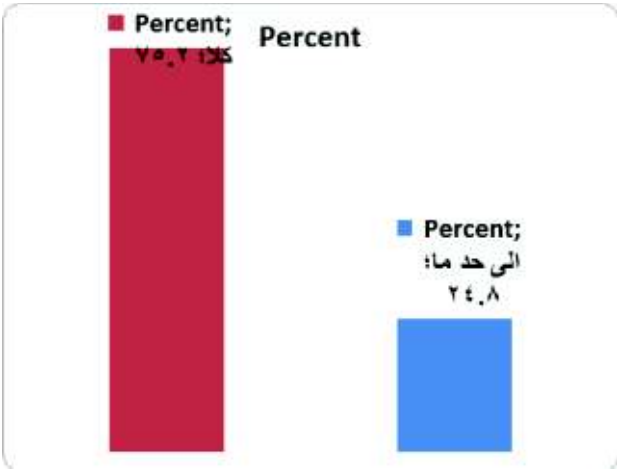

شكل (٤-٦)

تشكك النسبة الأكبر من المبحوثين باهتمام المواطنين بالتعرف على مبادئ حقوق الإنسان، مما يدل على إن المواطن العراقي بعيد عن الاهتمام بمعرفة حقوق الإنسان ومبادئ هذه الحقوق، لافتقاره إلى التوعية الكافية بها وبأهميتها، فضلا عما يعانيه من انتهاكات جسيمة لحقوقه، ولا يجد إنصاف له، ولا

ضمانات لحماية هذه الحقوق، وهذا بدوره يؤثر سلبا على تعزيز الديمقراطية في العراق وعلى تطبيقها بالشكل الصحيح، لان من اهم مبادئها هو الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، ومبادئها وتعزيز هذه الحقوق في المجتمع ومؤسسات الدولة، والضمانات الكافية لحمايتها وتعزيزها، شكل (٤-٧).

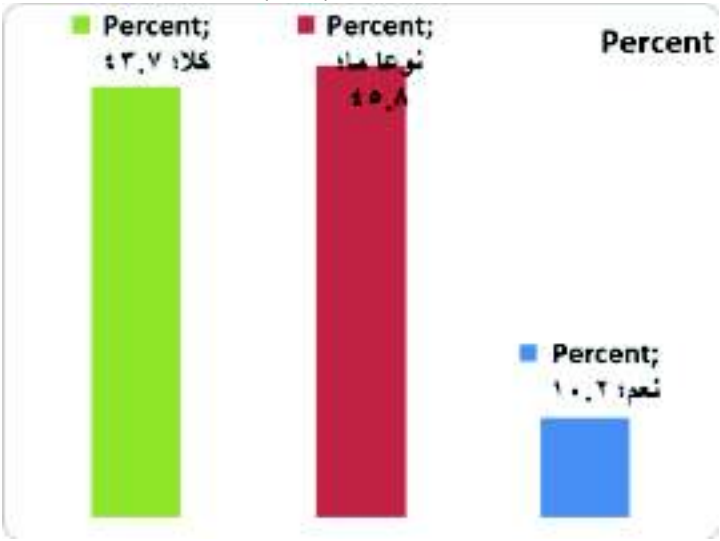

شكل (٤-٧)

يشكك ٥٢ ٪، من المبحوثين بجدوى نشاطات منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وأعتبر ٢٥,٧٪، من المبحوثين، بأن تلك النشاطات كانت جيدة، أما الذين أجابوا بنشاطات لا قيمة لها فقد بلغت نسبتهم ٢٢,٣٪. مما يدل على

قناعة المواطن العراقي المتفاوتة بما تقوم به منظمات المجتمع المدني، وأهمية وجودها كمؤسسات ديمقراطية وإنسانية، وهذا مؤشر جيد إلى حد ما باتجاه تعزيز الديموقراطية وتطبيقها بالشكل الصحيح، شكل (٤-٨).

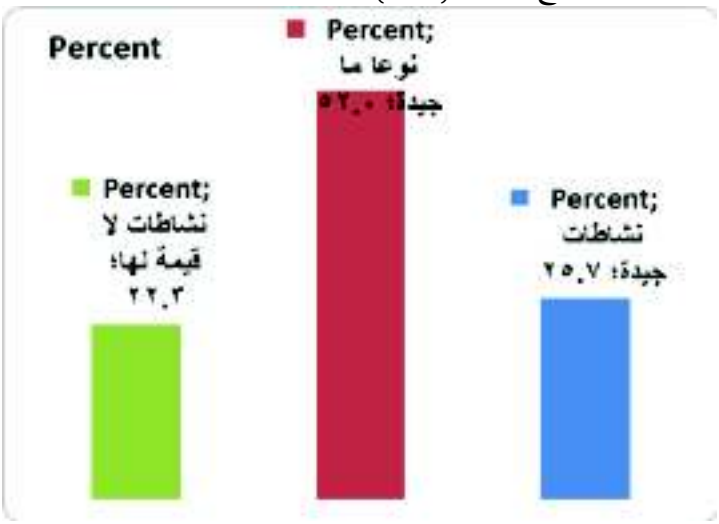

شكل (٤-٨)

وافق أغلب المبحوثين على جدوى أتباع الحوار كطريق لحل المشاكل والنزاعات، مما يدل على قناعة المواطن العراقي بأهمية هذه الوسيلة الديموقراطية لحل المشكلات والنزاعات، وميله إلى نبذ العنف والحروب لحلها، وهذا مؤشر إيجابي باتجاه ترسيخ قواعد الديموقراطية الصحيحة في العراق، شكل (٤-٩).

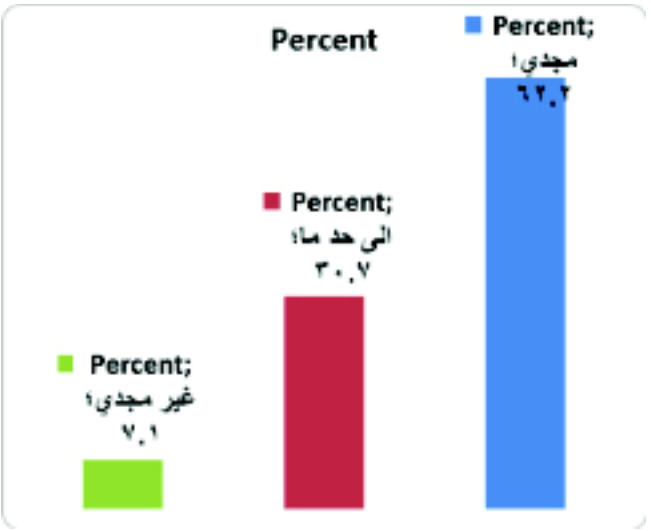

شكل (٤-٩)

يرفض أغلب المبحوثين مقولة أن المواطن العراقي يلتزم بالعبارة : «تنتهي حريتي حيث تبدأ حريات الآخرين»، وتشير النسبة العالية للمبحوثين الذين أجابوا بكلا (٥٧,٦٪)، وإلى حد ما (٣٤,٧٪)، بقناعة المبحوثين بعدم استيعاب المواطن لحدود حرياته، وعدم احترامه لحريات الآخرين، لكون هذا الموضوع يعتمد استيعابه واحترامه على مدى وعي المواطن ودرجة التزامه باحترام حقوق الآخرين وحرياتهم، مما يؤثر سلبا على

مدى تعزيز حقوق الإنسان في العراق، ومن ثم التأثير السلبي على ترسيخ الديموقراطية وقواعدها في العراق، شكل (٤-١٠).

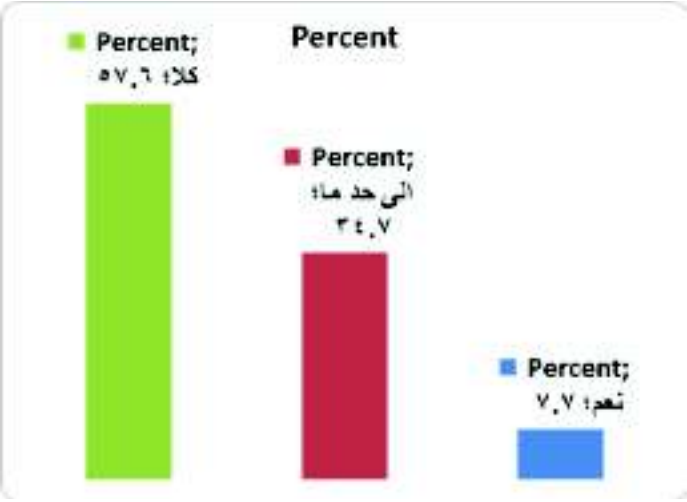

شكل (٤-١٠)

خامسا: المحور الانتخابي:

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات أسئلة الاستبيان اتضح ما يأتي :

عند سؤال عينة الاستبيان عن مدى قناعتهم بما أفرزته التجارب السابقة، كانت نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) هي الأكبر إذ بلغت اكثر من ٧٠٪، وهذا الارتفاع في نسبة غير المقتنعين بالانتخابات السابقة يشير إلى أمور عدة مهمة ابرزها، إن هذا الأمر يؤشر خللا واضحا في التجربة الديموقراطية الناشئة في

العراق بعد فشل هذه التجربة في إقناع الجماهير بالانتخابات التي تعد من اهم المعايير التي يتم عن طريقها قياس نجاح الديموقراطية من فشلها. قد يكون لهذا الرأي انعكاسات مستقبلية، إذ يمكن لنسبة المشاركة في الانتخابات أن تتراجع اكثر ما لم يتم تدارك ذلك بمعالجة الأخطاء التي رافقت الانتخابات الأخيرة والتي سبقتها. وما بين غير المقتنعين بما أفرزته الانتخابات الذين ارتفعت نسبتهم، والمقتنعين الذين بلغت نسبتهم ٢,٥٪، توجد فئة ثالثة أجابت بـ (إلى حد ما) ونسبتها ٢٧٪ وهذه الفئة تبدو مترددة غير حاسمة لإمرها لأسباب قد يتعلق بعضها بالتناقض في مواقف الأشخاص، والتيارات السياسية التي تبدو متزنة في نظرهم أحيانا، ولا تبدو كذلك أحيانا أخرى، كما إن الميول الفئوية قد تلعب دورا في تحديد خيارات بعض الأشخاص الذين شملتهم العينة، شكل (٥-١).

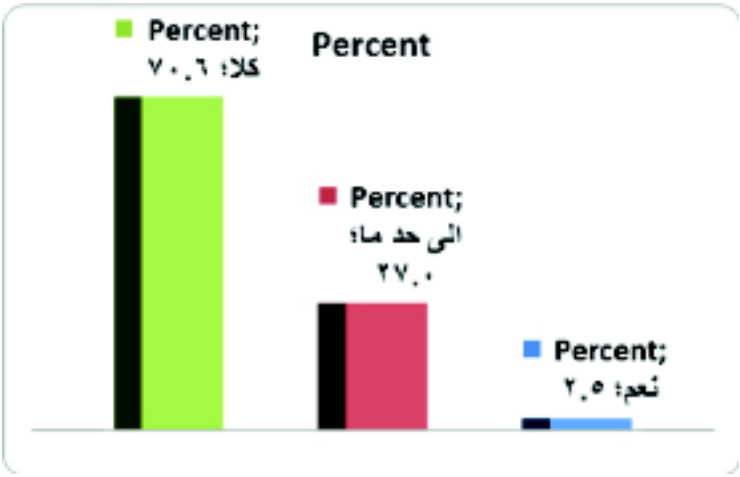

شكل (٥-١)

تشكك النسبة الأكبر من عينة الاستبانة بنزاهة العملية الانتخابية، إذ بلغت نسبة الذين قالوا إن نزاهة الانتخابات كانت (سيئة) ٥٤,٩٪، ويعود هذا التشكيك لأسباب عدة ابرزها، إن مخرجات التجارب الانتخابية تسببت بأضعاف ثقة الناخب بالسبل الديموقراطية للتغيير، الأمر الذي دفع نسبة غير قليلة من العراقيين باتجاه اتهام الانتخابات بعدم النزاهة. أما النسبة الصادمة فقد جاءت من الفئة التي تعتقد إن نزاهة العملية الانتخابية كانت (جيدة) إذ بلغت النسبة ٢٪ فقط، وهي نسبة قليلة جدا تدعو لمراجعة الأسباب التي جعلت الثقة بنزاهة الانتخابات تتدنى إلى هذا المستوى، في حين بلغت نسبة العينة التي ترى إن

نزاهة العملية الانتخابية كانت مقبولة ٤٢،٦٪، شكل (٥-٢).

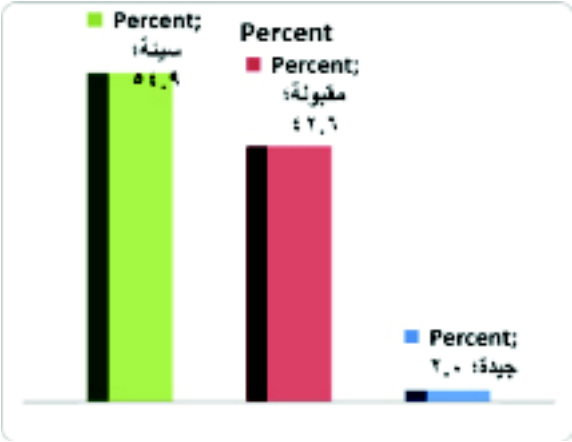

شكل (٥-٢)

تمكن مشروع قياس مؤشرات الديمقراطية في العراق الذي انطلق عام ٢٠١٧ وشمل الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨ من التنبؤ من خلال استبانته بمدى الرفض الموجود لدى العراقيين لعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكلها الحالي بعد إن عبر ٥٤،٤ من العينة عن اعتقادهم بان إدارة المفوضية للتجارب الانتخابية كانت (سيئة)، ويعود ذلك لأسباب أهمها تأخر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إعلان نتائج الانتخابات، الأمر الذي جعلها عرضة للاتهامات، وكذلك شمول المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بفكرة المحاصصة التي

شملت جميع مفاصل الدولة العراقية، وتسبب هذا الأمر في جعلها عرضة للاتهام والاستجواب في البرلمان اكثر من مرة. أما الذين قالوا إن أداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كان (مقبولا) فقد بلغت نسبتهم ٣٩،٧٪، في مؤشر على إن الفرصة ما تزال متاحة أمام المفوضية لتلافي أزماتها في حال تبرئتها من تهم التزوير، والعمل على إقناع الذين يرون إن أدائها مقبول بان المقبل افضل، إلا أن الأمر الذي يمكن أن يضع المفوضية في حرج هو تدني نسبة الذين يعتقدون إن عملها كان (جيدا)، إذ بلغت هذه النسبة ٥,٤ فقط، وهذا الأمر فيه مؤشر خطير بشأن الجدوى من وجود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اذا كانت لا تقنع غالبية العراقيين الذين مثلتهم عينة الاستبانة. شكل (٥-٣)

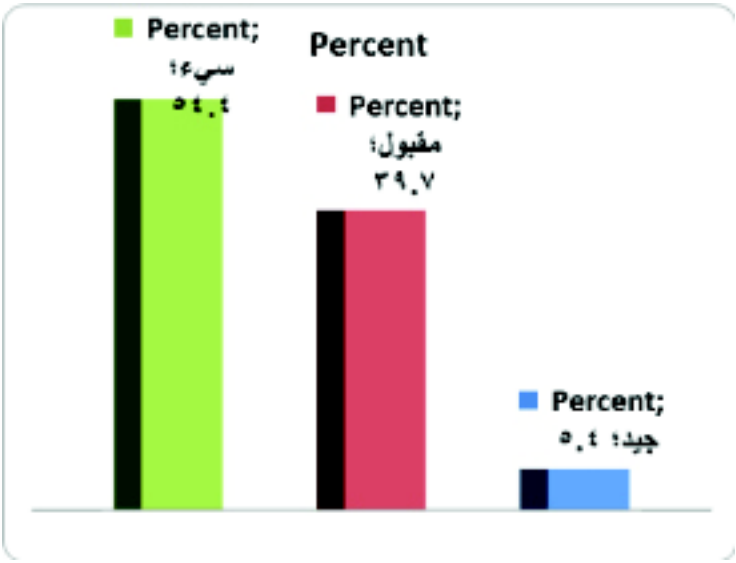

شكل (٥-٣)

تباينت آراء المبحوثين فيما اذا كان قانون الانتخابات عادلا، فقد كانت أعلاها نسبة تلك التي أجابت بـ (كلا)، إذ بلغت النسبة ٥٧,٤٪، ولارتفاع هذه النسبة أسباب عدة تبدأ بأول انتخابات جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، وتنتهي بانتخابات ١٢ أيار ٢٠١٨، ومن أبرزها هدر الأصوات الذي تسبب به قانون الانتخابات القائم على التمثيل النسبي. وتسبب نظام التمثيل النسبي بعدم الاستقرار السياسي لأنه افرز حكومات توافقية ضعيفة وغيب المعارضة. فضلا عن أن قانون الانتخابات يسن

قبل كل انتخابات على مقاسات القوى السياسية المتنفذة الأمر الذي افقده العدالة التي وجد من أجلها. شكل (٥-٤)

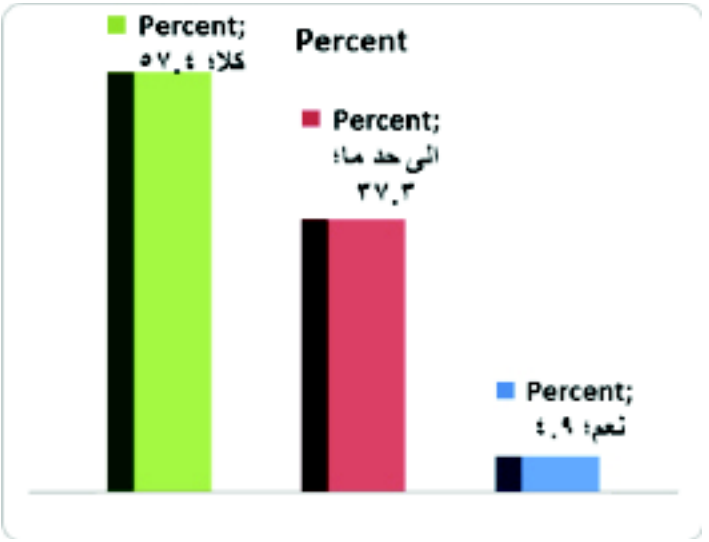

شكل (٥-٤)

تعتقد الفئة الأكبر من عينة الاستبانة، إن العمليات الانتخابية لا يمكن أن تتم دون خضوعها للضغوط السياسية، وبلغت نسبة هذه الفئة ٧٠،٦٪، وقد يعود ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الانتخابات والإرادة السياسية التي تتحكم في موعد الانتخابات مثلا، إذ شهدنا انتخابات مجالس المحافظات تتأجل اكثر من مرة، كما أن للتوافق السياسي حصته، والذي انعكس بشكل واضح على تركيبة مفوضية الانتخابات، فضلا عن الأثر المتكرر

للضغوط السياسية على قانون الانتخابات. أما الذين أجابوا بـ (كلا) على مسألة وجود ضغوط سياسية على العملية الانتخابية فلم تتجاوز نسبتهم ٥،٤٪، في حين يرى ٢٤٪، من المبحوثين في العينة إن السياسة تؤثر على الانتخابات (إلى حد ما)، ويبقى امر الفئة الأخيرة التي لم تحدد موقفها مرهونا بحجم التدخلات السياسية في العملية الانتخابية. شكل (٥-٥)

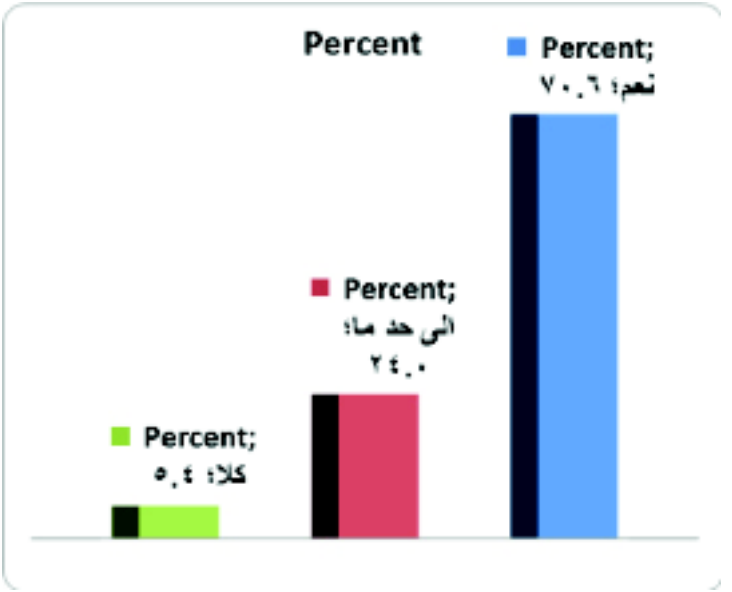

شكل (٥-٥)

أشارت الاستبانة التي أجريت قبل انتخابات ١٢ أيار ٢٠١٨، إلى وجود توقعات بانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات،

إذ لم تتجاوز نسبة الذين قالوا إن المشاركة ستكون (جيدة) ١٠،٣٪، في مؤشر على عدم وجود رغبة بالمشاركة، فيما كان رأي ٥٦،٤٪، بان المشاركة ستكون (مقبولة)، و٣٣،٣٪ توقعوا أن يكون الأقبال (سيئا). ويمكن تحديد اهم الأسباب التي تقف وراء تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ ايار ٢٠١٨، إلى فقدان الثقة بقدرة الانتخابات على تغيير الوجوه، والحملات الإعلامية التي أوصلت فكرة للناخبين بان قانون الانتخابات سيمنح فرصة اكبر للأحزاب المتنفذة، وان هامش وصول الأحزاب الصغيرة والمستقلين أو الوجوه الجديدة إلى البرلمان سيكون قليلا، فضلا عن دعوات مقاطعة الانتخابات التي روجت لها صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل إعلام، وشخصيات لها تأثير نسبي على الرأي العام. شكل (٥-٦)

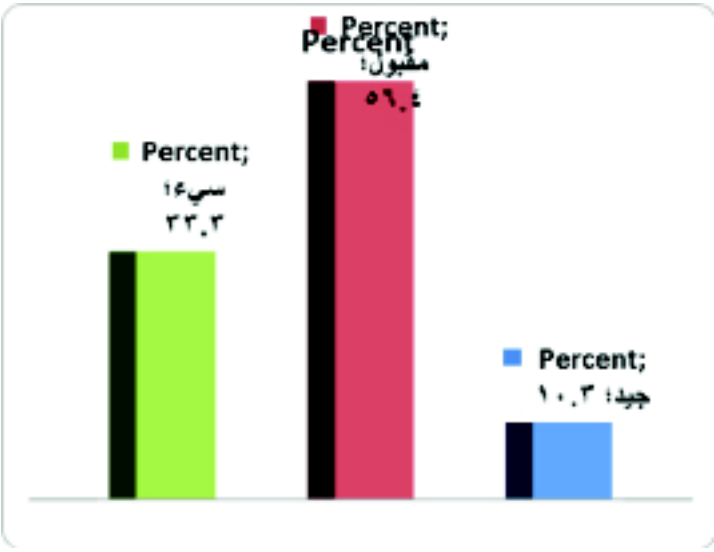

شكل (٥-٦)

كشفت نتائج الاستبانة عن وجود تذمر من قبل المبحوثين في العينة من الوجوه السياسية التقليدية الذين يرون إن أدائهم لم يكن بالمستوى المطلوب خلال ما يقرب من عقد ونصف من الديموقراطية في العراق، ويعتقد ٨٩،٢٪، من العينة بان الوجوه السياسية التي تم تكرار انتخابها سابقا كانت (سيئة)، وفي ذلك مؤشر واضح على وجود رفض لإداء الطبقة السياسية، سواء كانت تشريعية أم تنفيذية. شكل (٥-٧)

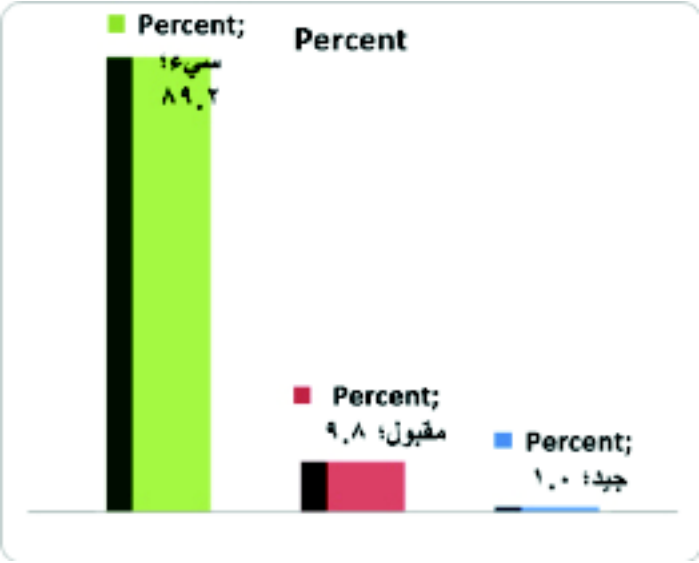

شكل (٥-٧)

تطابقت نسبة الذين اكدوا انهم سيمنحون أصواتهم لوجوه جديدة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ أيار ٢٠١٨، والتي بلغت ٥٧،٨٪ مع ما أفرزته الانتخابات التي جاءت بوجوه جديدة مثلت النسبة الأكبر في البرلمان الجديد، إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يدعو للتفاؤل المطلق، لان اغلب هذه الوجوه لم يدخل الانتخابات منفردا بل ضمن التحالفات التقليدية، أما نسبة الذين قالوا انهم لن يمنحوا أصواتهم للوجوه الجديدة فقد بلغت ١٦،٧٪، وهذا الأمر يشير إلى تأثير الشخصنة على

هؤلاء الذين يصرون على انتخاب وجوه تقليدية، على الرغم من الانتقادات اللاذعة الموجهة لأدائهم خلال السنوات الماضية، وبين المؤيدين والرافضين للوجوه الجديدة توجد فئة محايدة أجابت بـ (لا اعلم) ونسبتها ٢٣،٥٪. شكل (٥-٨)

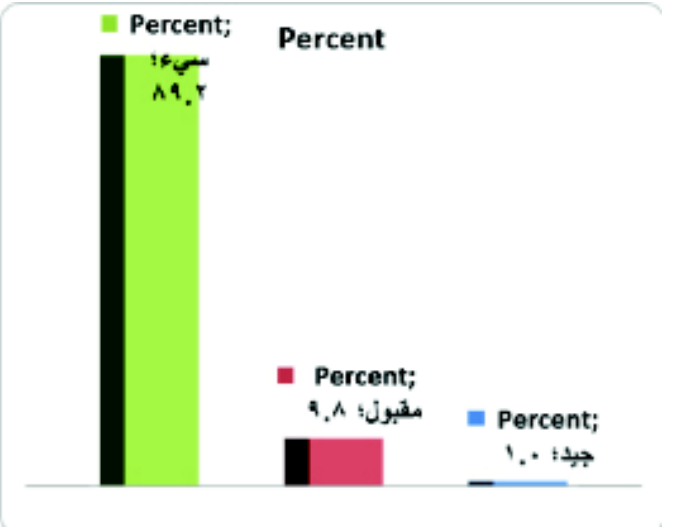

شكل (٥-٨)

عبرت النسبة الاكبر من عينة الاستبانة عن اعتقادها بان الانتماءات الضيقة كالطائفة والعشيرة تؤثر في قناعات الناخبين ونسبتهم ٨٦،٣٪، وأيضا هنا تطابقت هذه النسبة مع نتائج الانتخابات التي ذهبت النسبة الأكبر من أصواتها لتحالفات وأحزاب ذات لون معين، فضلا عن تأثير العشيرة

المباشر على الناخبين، ودليل ذلك العودة إلى ثالوث (الشيعة، السنة، الأكراد) وعودة الحديث عن حوارات لتشكيل الحكومة المقبلة بتوزيع المناصب بين هذه المكونات الثلاث في سلة واحدة، وعلى الرغم من ذلك فان نسبة ٧،٤٪ من عينة الاستبانة ترى إن الانتماء للطائفة أو العشيرة لا يمكن أن يؤثر في قناعات الناخبين، في حين أجابت نسبة ٦،٤٪ بـ (لا اعلم). شكل (٥-٩)

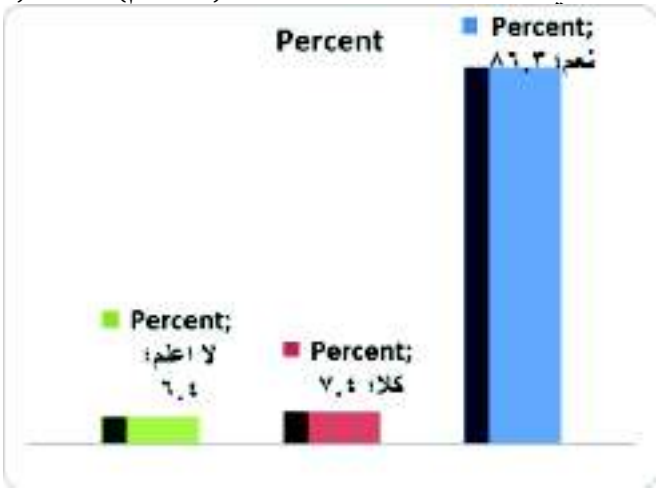

شكل (٥-٩)

أظهرت الاستبانة إن اكثر من نصف العينة وبنسبة ٥٢٪ قالت إنها تعتقد بان نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ أيار ٢٠١٨ لا يمكن أن تغير المعادلة السياسية، ويعود هذا الاعتقاد لأسباب عدة أبرزها، عجز التجارب الانتخابية السابقة

عن تغيير المعادلة السياسية القائمة على أسس قومية وطائفية، والحملات الانتخابية الكبيرة التي نظمتها الأحزاب التقليدية، والتي أوصلت الجماهير إلى قناعة مفادها إن الانتخابات لا يمكن أن تغير شيئا، وان نتائجها ستصب في مصلحة القوى السياسية المتنفذة، أما الذين يعتقدون إن نتائج الانتخابات يمكن أن تغير المعادلة السياسية فلم تتجاوز ١٤،٧٪، في حين كانت نسبة الذين أجابوا بـ (لا اعلم) ٣٣،٣٪. شكل (٥-١٠)

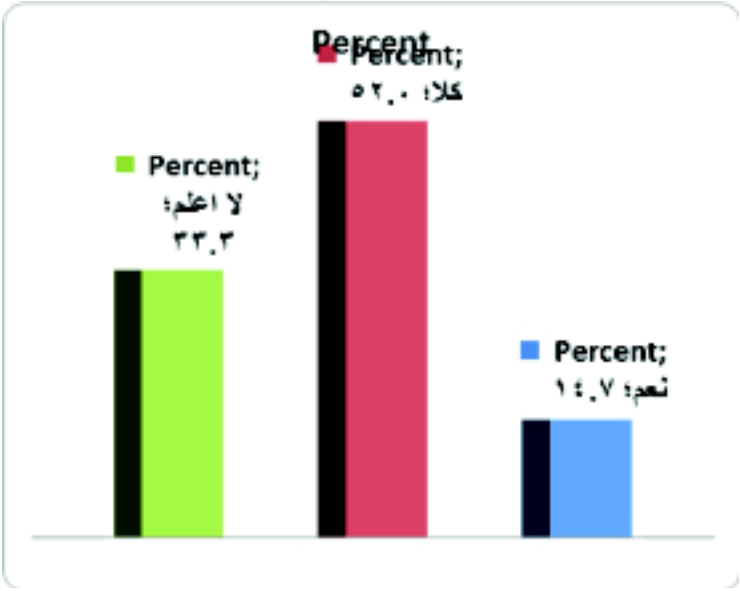

شكل (٥-١٠)

سادسا: المحور الإعلامي:

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات أسئلة الاستبيان اتضح ما يلي :

يشكك ٤٢٪ من أفراد العينة في توفر حرية الاعلام في العراق، إذ بين ٤١,٩٪ منهم إنها متاحة إلى حد ما، فيما انقسم المتبقي منهم بين النفي والإثبات، واذا ما أضفنا الفئة الثانية لوجود الحرية الكافية للإعلام في العراق يمكن القول بأن ٧١٪ من أفراد العينة بين مشكك ونافٍ لوجود حرية الأعلام في العراق، في الوقت الذي ينتظر أن تكون حرية الإعلام متاحة بالكامل في ظل مواد قانونية تتيح حرية الإعلام في العراق كما ورد في المادة (٣٦) من الدستور العراقي " إن الدولة تكفل وبما لا يخل بالنظام العام والآداب :

اولا- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل

ثانيا- حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر «. شكل (٦-١)

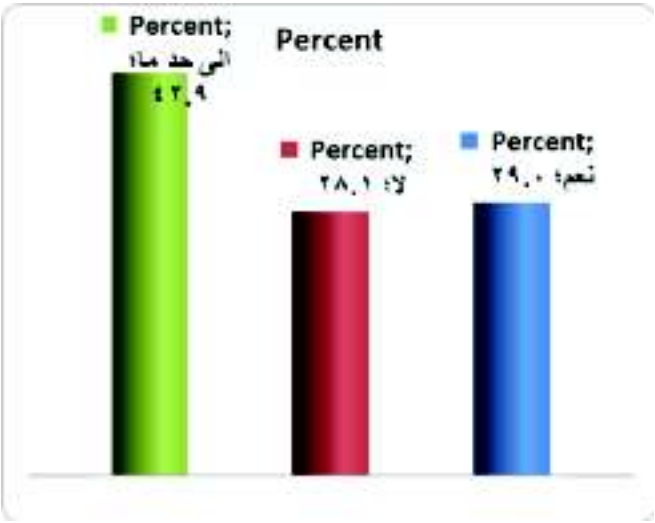

شكل (٦-١)

يؤكد ٧٥٪ من أفراد العينة، إن الإعلام العراقي غير محايد، أي انه أما منحاز أو متحزب وهذا مؤشر خطير، وتندرج في هذا الأطر عدد من القيم الإعلامية، والضوابط منها، التوازن والمقصود به عرض وجهات نظر أطراف الحدث دون إغفال دور أي من تلك الأطراف ورأيها، كما إن التوازن يتطلب منح الفرصة المتكافئة للأطراف لعرض وجهة نظرها من حيث الفترة الزمنية ومن حيث الوسيلة أيضا، وفي التوازن أيضا، فإن الأمر يتطلب عرض وجهات النظر حتى خلال صياغة الأخبار والتقارير والمقالات.. الخ. شكل (٦-٢)

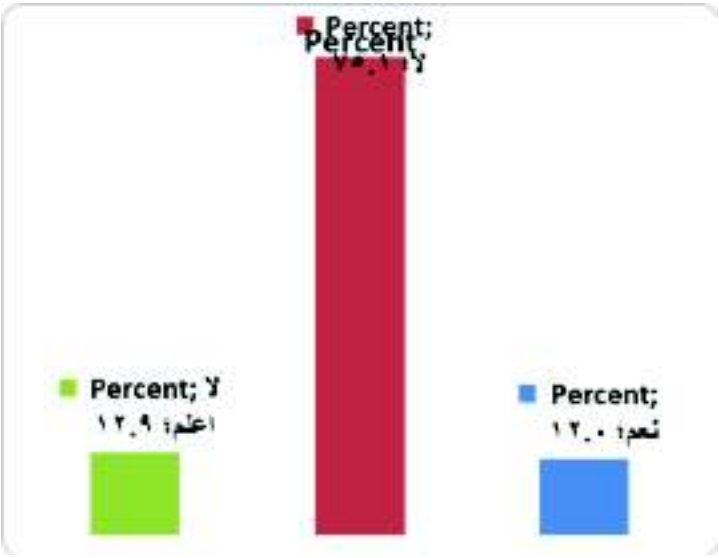

شكل (٦-٢)

ينفي ٧٣٪ من أفـراد العينة وجـود مصداقية في الإعـلام العراقي، هذا الأمر يؤشر حالة خطيرة تكمن في عدم إيمان الصحفي أو الإعلامي بما ينشر من معلومات، وهـو بالتالي يسوق أجندة دعائية لا يؤمن بأنها صحيحة أو مفيدة، نستنتج من ذلك، وجود صحفيين يمارسون المهنة الإعلامية وهم غير متأكدين من صدق ما ينشرون، هذا الأمر يفتح باب الشك في صدق نوايا القائمين على المؤسسات الإعلامية، والتي تعد أداة بالغة الخطورة اذا فقدت مصداقيتها، فقد تتسبب بفتنة أو

حرب أهلية أو أزمة اذا ما نشرت خبرا مفبركا او معلومة غير صحيحة. شكل (٦-٣)

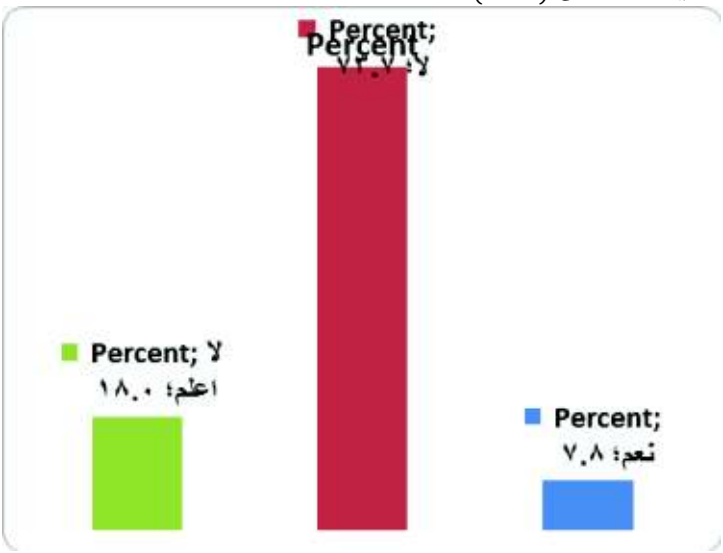

شكل (٦-٣)

ينفي ٩٠٪ من أفراد العينة وجود حماية كافية لهم ما يؤكد إن الإعلاميين العراقيين يعيشون في بيئة خطرة، وفي هذا الصدد نشير إلى تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الخاصة بأمن الصحفيين حول العالم والذي صنف العراق ضمن المناطق الخطرة جدا في العام ٢٠١٨. شكل (٦-٤)

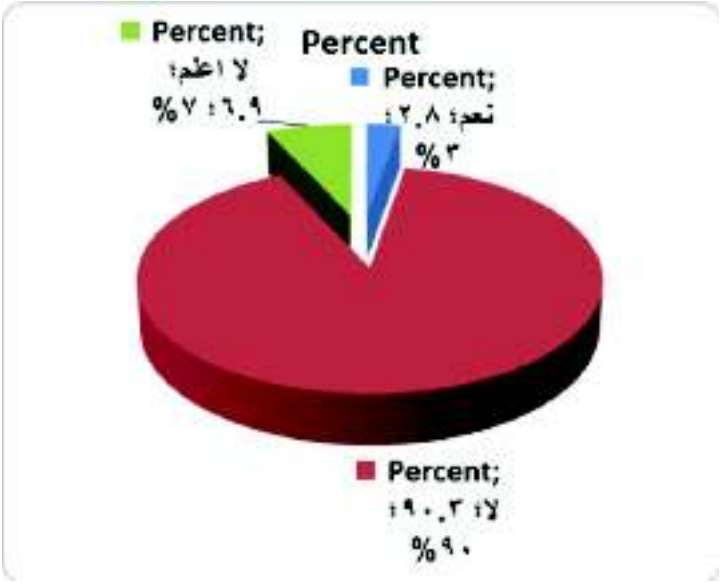

شكل (٦-٤)

يؤكد ٥٧٪ من أفـراد العينة إن الإعـلام يمكنه أن يخدم المجتمع بطريقة أو بأخرى، ما يؤشر بوجود امل في نهضة إعلامية مستقبلية، هنا تنبغي الإشارة إلى إن الإعلام العراقي وان كان يعاني من ضغوط، ويواجه معوقات كبيرة كما تبين، إلا انه يمكن التعويل عليه لخدمة المجتمع، انطلاقا من الوظيفة الأساسية التي يطمح الاعلاميون إلى تأديتها، فضلا عن وجود إرادة حقيقية لدى الإعلاميين في أن يرتقي الإعلام العراقي إلى مستويات تؤهلها لخدمة المجتمع بشكل امثل. شكل (٦-٥)

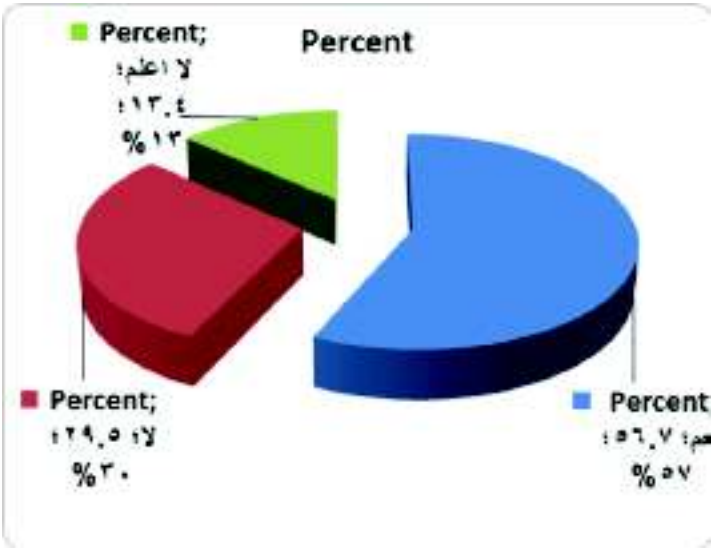

شكل (٦-٥)

يؤكد ٥٥,٨٪ من أفراد العينة انهم لا يتمكنون من الوصول للمعلومات بسهولة، فيما يبين ٣٠٪ بالمئة منهم العكس ما يشير إلى وجود إتاحة لنمط معين من المعلومات للإعلام دون غيره، هذه النتيجة تشير إلى إن المؤسسات الحكومية ترتكب خطأ فادحا بخرق القانون الذي يتيح للإعلاميين من الوصول الآمن للمعلومة. شكل (٦-٦)

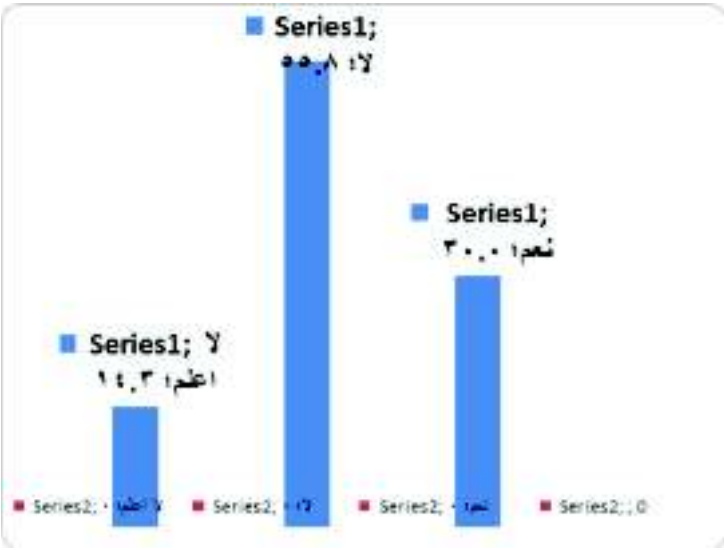

شكل (٦-٦)

لا يتمكن ٥٩,٩٪ من أفراد العينة من التعبير عن رأيهم بحرية في العراق، هنا يمكن التطرق إلى قانون حرية التعبير آنف الذكر والـذي كفله الدستور العراقي في مادته الـ٣٦، وبالنظر لهذ النتيجة فإن عددا كبيرا من الاعلاميين العراقيين باتوا مسلوبي الإرادة فيما يخص الإملاءات الذاتية والقيمية التي تحتم عليهم الإفصاح عما يختلج في انفسهم، جراء التعرض لضغوط العمل، وضغوط الحياة العامة، إلـى جانب الضغوط الممارسة اثر حجب المضامين الإعلامية ممن يعرفون الإعلاميين «بحراس

البوابات»، أي القائمين على المؤسسات الإعلامية، والذين يمارسون دور رقابيا على المواد الإعلامية التي يحال الصحفيون نشرها، ومن الضروري بمكان الإشارة إلى إن البلد الذي لا يمكن للإعلامي أن يصرح عما بداخله علنا وهو يعمل في مؤسسة إعلامية فكيف الحال بالمواطن الاعتيادي شكل (٦-٧) .

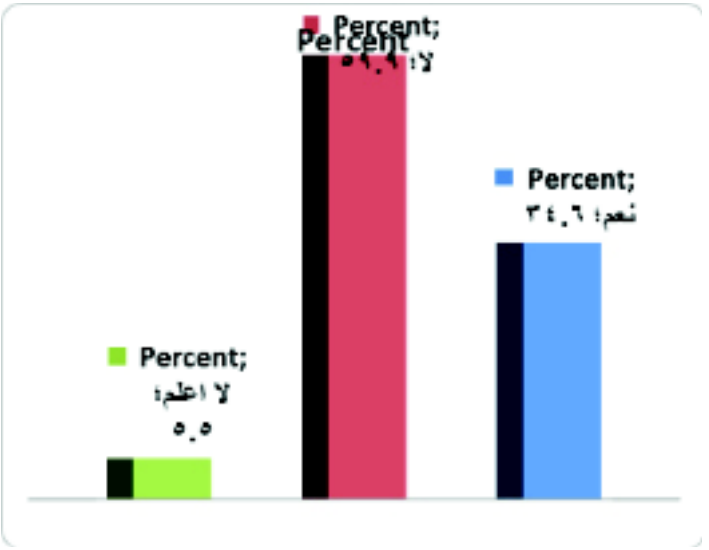

شكل (٦-٧)

يؤكد ٨٤٪ من أفراد العينة إن الحكومة والأحزاب السياسية تسيطر على وسائل الإعلام، ما يعزز النتائج السابقة الخاصة بغياب الحرية والمصداقية والاستقلالية، وبالاستفادة من حالة

الانفتاح النسبي التي شهدها العراق فقد تمكنت الأحزاب السياسية العائدة للعراق بعد العام ٢٠٠٣، من افتتاح مؤسسات إعلامية خاصة بها تديرها بواسطة أشخاص ذوي انتماء حزبي يمارسون ضغوطا مختلفة على الإعلاميين بدوافع تسلطية في الغالب تصب في صالح الممول والمالك، ما يشكل ضغطا آخر وعبئا ثقيلا على الإعلام عموما. شكل (٦-٨)

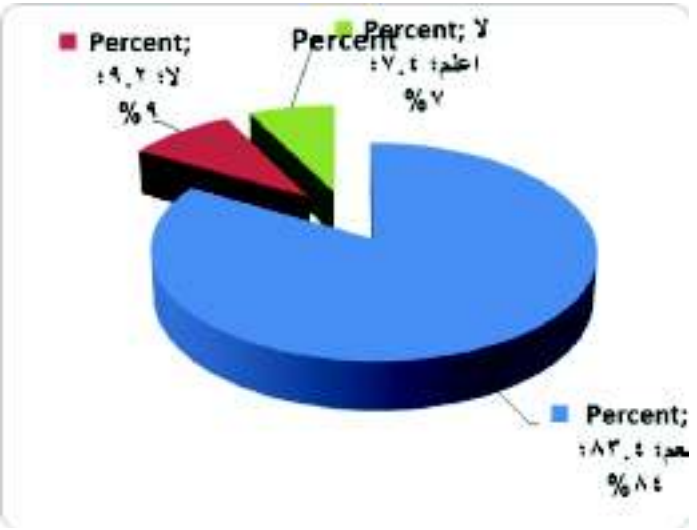

شكل (٦-٨)

يؤيد ٨٧٪ من أفراد العينة إن الإعلام ينحاز إلى جهة دون أخرى تبعا للملكية الحزبية أو السيطرة الحكومية، والمشكلة التي تبرز هنا والتي يعاني منها صحفيو العراق هي تسلط المسؤولين

المؤدلجين أو من يعرفون بالولائيين على إدارة العملية الإعلامية في اغلب المؤسسات الإعلامية العراقية، فلا يمكن للوسيلة الإعلامية العائدة لجهة دينية أو سياسية ما أن تنتقد الجهة أو أي مسؤول أو ذراع تنفيذي أو سياسي تابع لها مهما ارتكب من أخطاء. شكل (٦-٩)

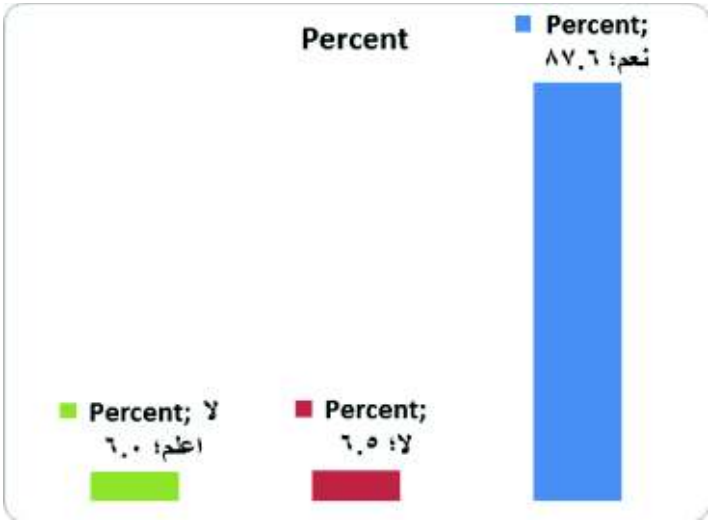

شكل (٦-٩)

لا يثق ٦٦٪ من أفراد العينة بالإعلام العراقي عموما، ما يعزز النتائج السابقة الخاصة بالقيود المفروضة على حرية الصحافة، فضلا عن التبعية الإعلامية للأحزاب والحكومة، إن قيام المؤسسات الحكومية والأخرى التابعة للأحزاب السياسية

بتلميع صورها وصور ممثليها والتابعين لها في المضامين الإعلامية، خلق فجوة ثقة كبيرة بين الإعلام والمواطن، هذه الفجوة بدأت تتسع شيئا فشيئا مع مرور الزمن وغياب النماذج الجيدة للعمل الإعلامي، فضلا عن تراجع مستويات الحياد لدى المؤسسات الإعلامية العراقية نتيجة المناكفات السياسية والتراشق بالاتهامات والانشغال عن مطالب المواطنين الأساسية. شكل (٦-١٠)

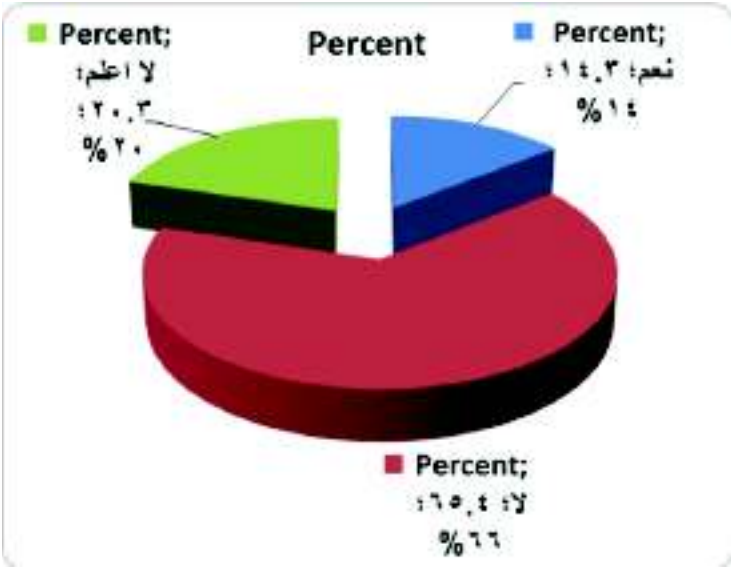

شكل (٦-١٠)

سابعا: محور حقوق المرأة "النوع الاجتماعي" :

وبالانتقال إلى تحليل نتائج إجابات الاستبيان اتضح ما يلي :

تعتقد الفئة الأكبر من المبحوثين بأن القانون يضمن – إلى حد ما – حصول المرأة على حقوقها، مما يدل على ضعف الوعي بإشكالية عدم ضمان القانون لحقوق المرأة بشكل كافي، وبما يوفر الحماية للمرأة مما يلحقها من عنف وتمييز وانتهاكات، وهذا بدوره يجعل هناك حاجة عالية لتكثيف برامج التوعية والتثقيف بحقوق المرأة الإنسانية، فضلا عن الحاجة العالية للتوعية والثقافة القانونية. شكل (٧-١)

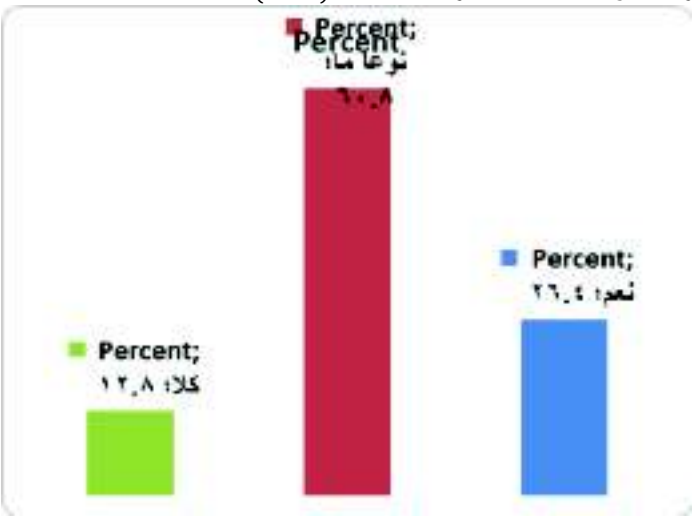

شكل (٧-١)

تؤكد النسبة الأكبر من المبحوثين بأن المرأة تستطيع المشاركة بحرية في الانتخابات كمرشحة، بينما تعتقد ٣٦,٢٪ بأن ذلك ممكن إلى حد ما، أي إن هناك تأكيد من قبل النسبة الأكبر من المبحوثين بان المرأة تستطيع أن تشارك وبكل حرية في الانتخابات كمرشحة، وعلى ما يبدو إن المبحوثين يفتقرون إلى المعرفة الكافية بالتأثيرات السلبية التي تعيق حرية المرأة في المشاركة بالانتخابات كمرشحة، وهذا مردّه إلى ضعف الدور الإعلامي، والتوعوي بما يتعرضن له المرشحات أو الراغبات بالترشح من تأثيرات سلبية تعيق تمتعهن بهذا الحق بكل حرية واطمئنان. شكل (٧-٢)

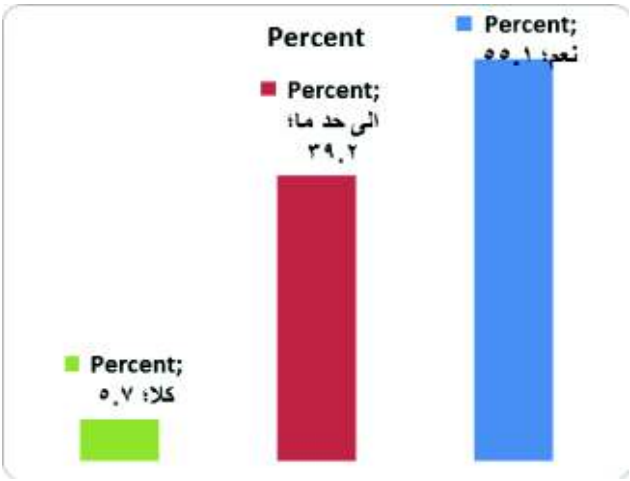

شكل (٧-٢)

تؤيد النسبة الأكبر من المبحوثين بأن للمرأة حرية إعطاء صوتها لمن تريد، بينما تعتقد ٣٤,٤٪ بأن ذلك ممكن إلى حد ما، وهذه النسب أيضا تدلل على عدم الوعي الجماهيري الصحيح بان هناك تأثيرات ذكورية تحديدا من ذكور العائلة على حرية خيارات المرأة لمن تعطيه صوتها في الانتخابات، أو أصلا لا يسمحون لها بالمشاركة في الأدلاء بصوتها في الانتخابات، كون هذا العمل – من وجهة نظرهم – هو عمل ليس للنساء وإنما فقط للرجال، وهذا بدوره يجعل هناك حاجة عالية لتكثيف برامج التوعية والتثقيف بحقوق المرأة الإنسانية، فضلا عن الحاجة العالية للتوعية الجماهيرية بأهمية مشاركة المرأة بالانتخابات وانه حق لها كما هو حق للذكور. شكل (٧-٣)

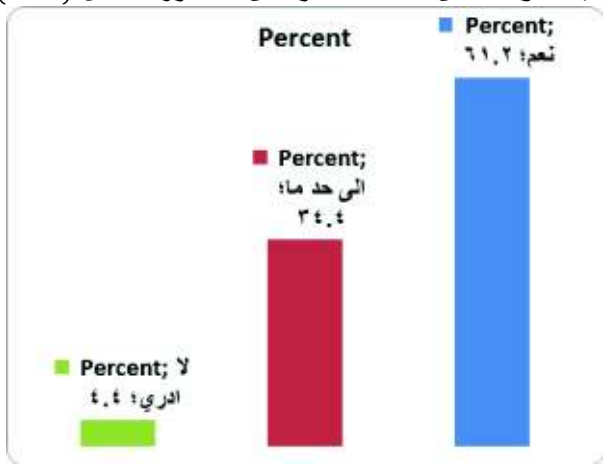

شكل (٧-٣)

تعتقد الفئة الأكبر من المبحوثين ٦١٪ بأن نسبة النساء في مواقع صنع القرار هي نسبة عادلة، بينما أعتبر ٣٤ ٪ بأنها عادلة إلى حد ما، وهذا يدل على عدم الوعي الكافي بما يجب أن تكون عليه النسبة العادلة لتواجد النساء في مواقع صنع القرار، وفق التشريعات الوطنية والدولية، وبما يعزز حقوق المرأة في المجتمع، وانها ما تزال دون مستوى العدالة قياسا بنسبة النساء في المجتمع العراقي، وما يتمتعن به من تخصصات وقدرات ومهارات عالية. شكل (٧-٤)

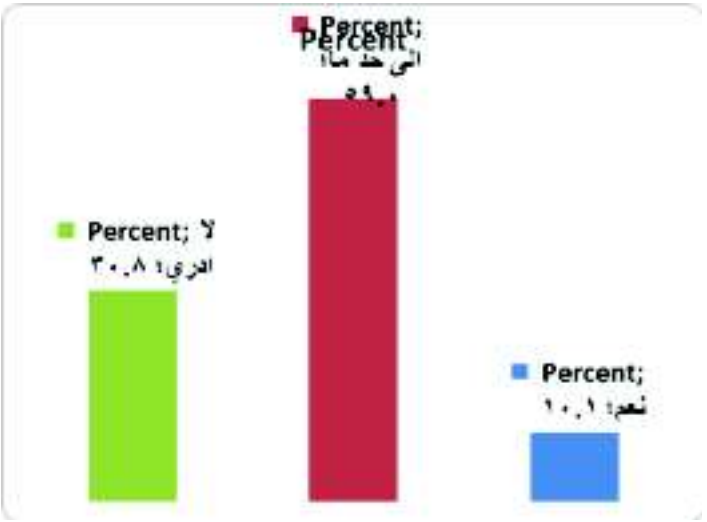

شكل (٧-٤)

تؤكد النسبة الأكبر من المبحوثين بأن الحكومة لا تخصص ميزانية كافية للنهوض بواقع المرأة، مما يدل على الوعي الجماهيري بعدم اهتمام الحكومة بتخصيص ميزانية كافية للنهوض بواقع المرأة، وعدم جديتها في تغيير وضع المرأة العراقية. شكل (٧-٥)

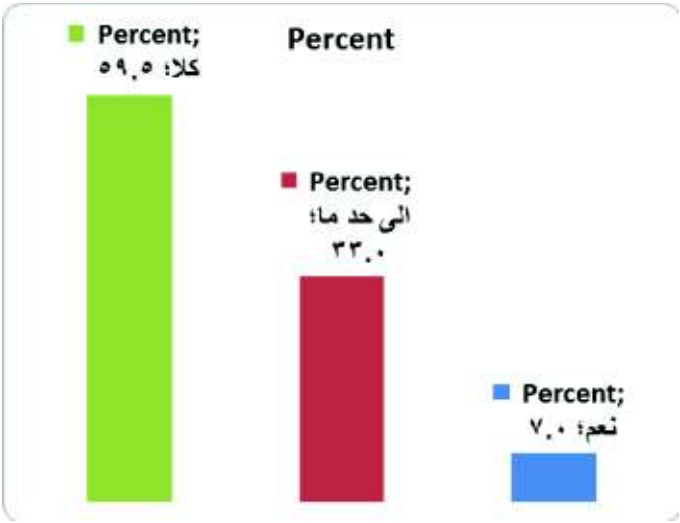

شكل (٧-٥)

تؤيد النسبة الأكبر من المبحوثين وجود عدم مساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، وتعد النسب العالية للإجابة بعدم وجود المساواة على ادراك المواطن العراقي لهذه الحقيقة، وتأثيراتها على المجتمع والدولة، وان هناك تفاوت في مستويات التمتع بالحقوق

بين الذكر والأنثى، وهذا مؤشر سلبي وخطير يتطلب تكثيف الجهود في التوعية المجتمعية، وحملات الضغط لتغيير السياسات العامة باتجاه ترسيخ المساواة بين الجنسين. شكل (٧-٦)

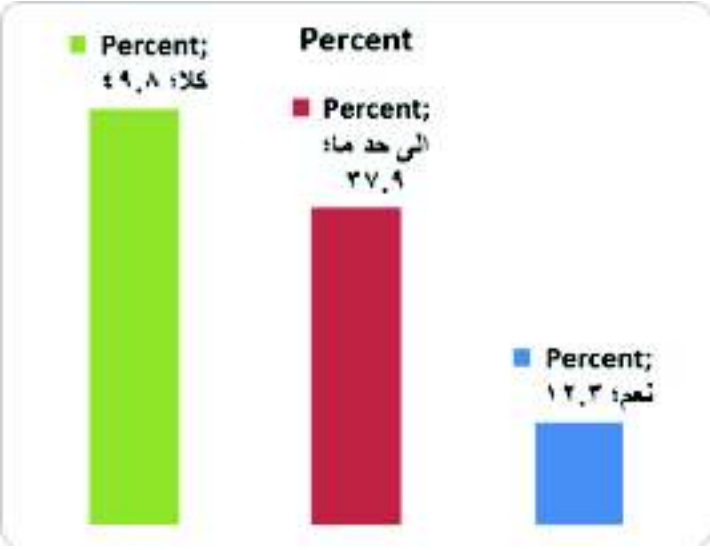

شكل (٧-٦)

تشكك النسبة الأكبر من المبحوثين في أن المرأة تستطيع اللجوء إلى القضاء بحُرّية، وتعد النسب العالية للإجابة بعدم إمكانية المرأة اللجوء إلى القضاء بحرية أو بإمكانيتها إلى حد ما، على ادراك المواطن العراقي للمعيقات الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تحول دون إمكانية المرأة اللجوء

إلى القضاء بحرية وأمان. شكل (٧-٧)

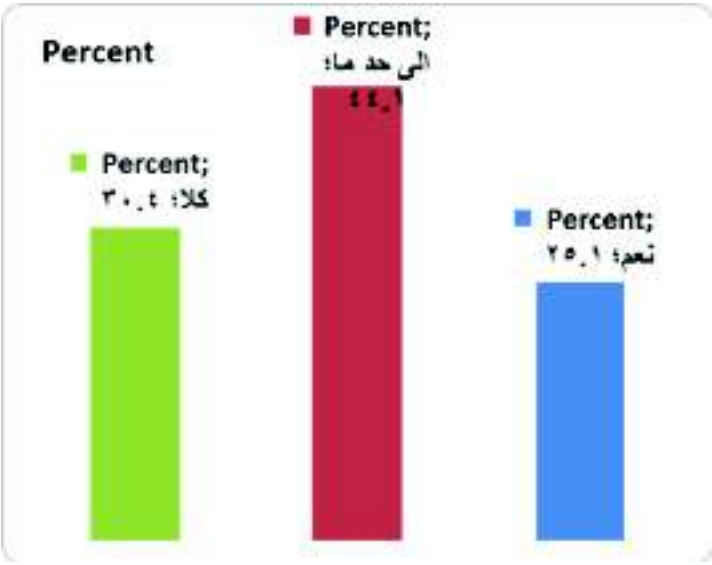

شكل (٧-٧)

اقتنعت النسبة الأكبر من المبحوثين بمقولة «أن حماية حقوق المرأة دليل على تحقيق العدالة»، نسب إيجابية وتدل على وعي المبحوثين بأهمية حقوق المرأة، فاذا ما جمعنا النسب الإيجابية (مقتنع تماما ومقتنع إلى حد ما) تكون النسبة ٩٣٪ وهذا مؤشر وعي كبير جدا بأهمية حقوق المرأة لإرساء أسس العدالة وتحقيقها في المجتمع، مما يوجب معه تكثيف التوعية بأهمية تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية، وبان طريق العدالة يمر بحماية

حقوق المرأة ورفع الظلم والانتهاكات لحقوقها. شكل (٧-٨)

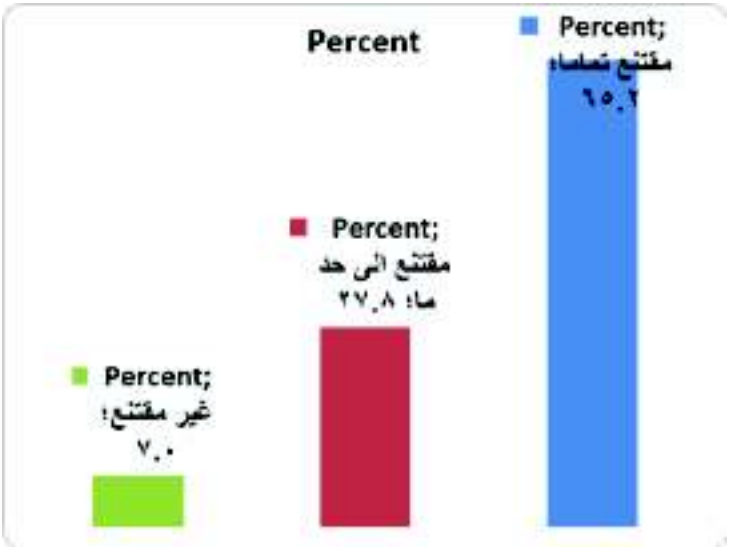

شكل (٧-٨)

أكد أغلب المبحوثين بأن الأعراف والتقاليد الاجتماعية تقيّد المرأة، الأمر الذي يبعث على الأمل بوجوب تغيير ثقافات المجتمع، والتخلص من الأعراف والتقاليد المنتهكة لحقوق المرأة لسعة الرفض لها، فاذا ما جمعنا النسب الإيجابية (نعم وإلى حد ما) تكون النسبة ٩٧٪ وهذا مؤشر وعي كبير جدا بوجوب القضاء على الأعراف والتقاليد والثقافات التي تقيد المرأة وتحد من تقدمها وتحط من كرامتها وتنتهك حقوقها لان

هذا سينعكس سلبيا على المجتمع والدولة بالكامل. شكل (٧-٩)

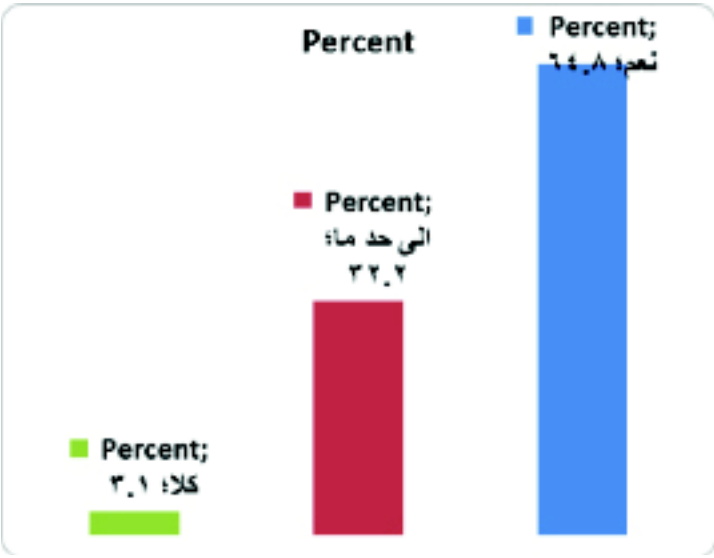

شكل (٧-٩)

اعتبرت أغلبية المبحوثين بأن المرأة لا تشعر بالأمان عند الخروج لوحدها ليلا، مما يمثل مؤشر خطير وسلبي على حقوق المرأة، وعلى الوضع الأمني في الدولة بشكل عام، لأنه بيّن مدى عدم شعور المرأة بالأمان في داخل مجتمعها، وتجاه المحيطين بها من الأشخاص، مما سيؤثر سلبيا على حقوقها في العمل والتعليم والحرية الشخصية والأمن والحياة وغيرها كثير من

الحقوق الإنسانية، التي واجب على الدولة دستوريا ودوليا بأجهزتها أن تضمن لمواطنيها حق التمتع بها. شكل (٧-١٠)

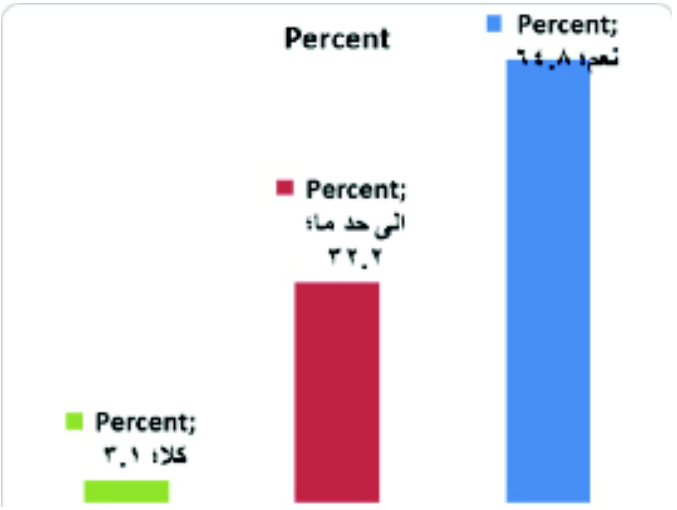

شكل (٧-١٠)

ثامنا: محور الحكم المحلي :

وعند تحليل نتائج الأسئلة تبين لنا ما يلي

رفضت النسبة الأكبر من المبحوثين اعتبار مجالس المحافظات ممثل حقيقي لأبناء تلك المحافظات، وإن نسبة ١١٪ فقط هي التي تعتبر مجالس المحافظات ممثل لهم، على الرغم من إن العراق لديه مجالس محلية منتخبة من قبل الشعب، وهذه مفارقة أن يرفض الناخبين ممثليهم، فان دل ذلك

على شيء إنما يدل على تذمر وسخط الشعب من أداء أعضاء مجالس المحافظات. شكل (٨-١)

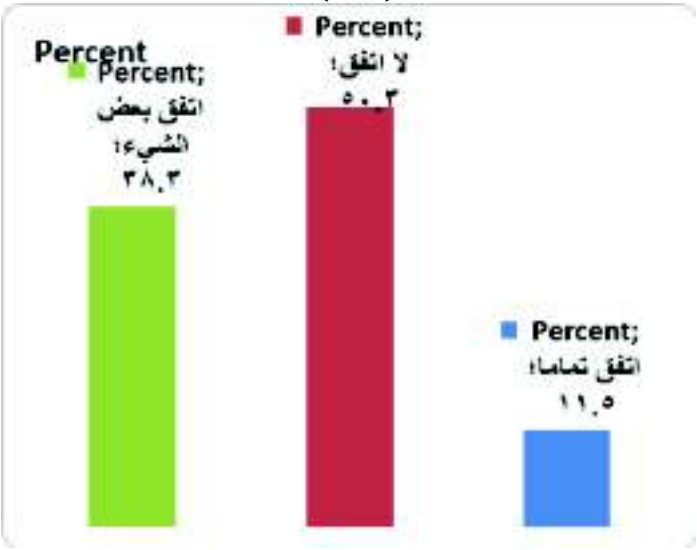

شكل (٨-١)

كشفت نتائج الاستبانة عن عدم الاتفاق بنسبة واضحة على اعتبار إن أعضاء مجالس المحافظات اكثر معرفة باحتياجات محافظاتهم، وكان رأي الذين شملهم الاستبيان حوالي ١٩ ٪ يتفقون، و٤٠ ٪ ينتقدون بعض الشيء، إذ إن المشكلة ليست بمعرفة احتياجات المواطنين فحسب، إنما بتوفير احتياجات المواطنين تلك. شكل (٨-٢)

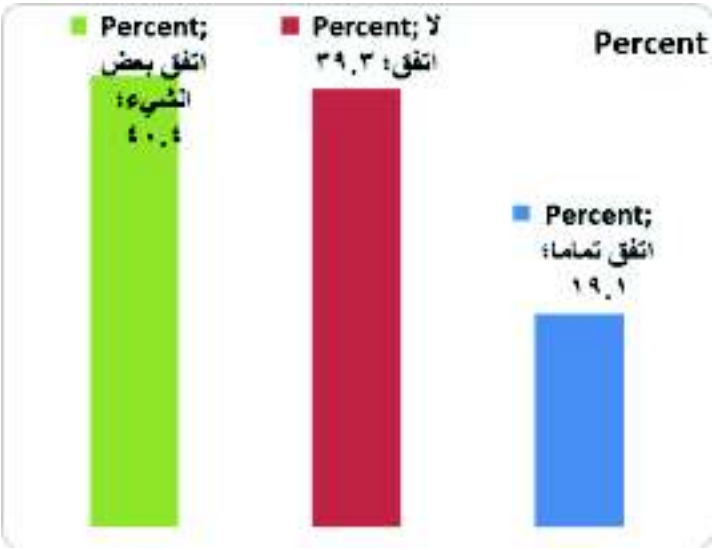

شكل (٨-٢)

أكد ما يقارب ٧٥٪ من الذين شملهم الاستبيان بأن الانتخابات المحلية تتأثر بالانتماء العشائري والقبلي، وليس التوجه السياسي أو البرنامج الانتخابي أو الكفاءة. وهو ما ينتج نواب محليين ليس لديهم الخبرة في أداء المهام الموكلة لهم. شكل (٨-٣)

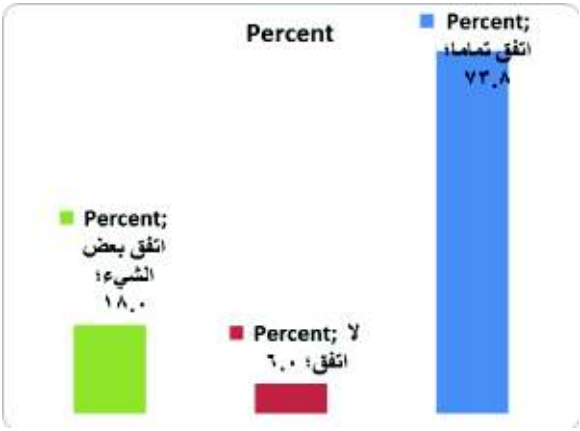

شكل (٨-٣)

أكد ما يقارب ٧٥ ٪ من المبحوثين بأن المال السياسي يؤثر في انتخابات مجالس المحافظات وبشكل كبير، ومن ثم فإن نتائج الانتخابات لا تمثل إرادة الشعب الحقيقية. شكل (٨-٤)

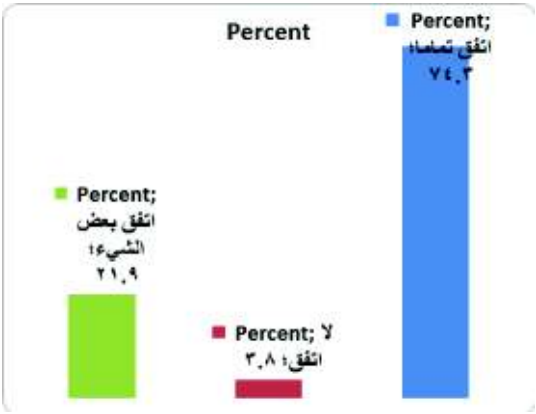

شكل (٨-٤)

يتفق أغلب المبحوثين على أن غالبية المسؤولين يستخدمون موقعهم الوظيفي من اجل كسب الأصوات، والأصل في المرشح إن يقدم خدمة من خلال موقعه الوظيفي لكل أبناء المجتمع بغض النظر عن الانتماء الحزبي أو العشائري، لكن في العراق تجد أن المسؤولين ينشطون فقط في المواسم الانتخابية، وهذا ما أكده الذين شملهم الاستبيان حيث أن ٧٠٪ منهم يعتقدون بـأن المسؤولين المحليين يستغلون مواقعهم الوظيفية في الانتخابات. شكل (٨-٥)

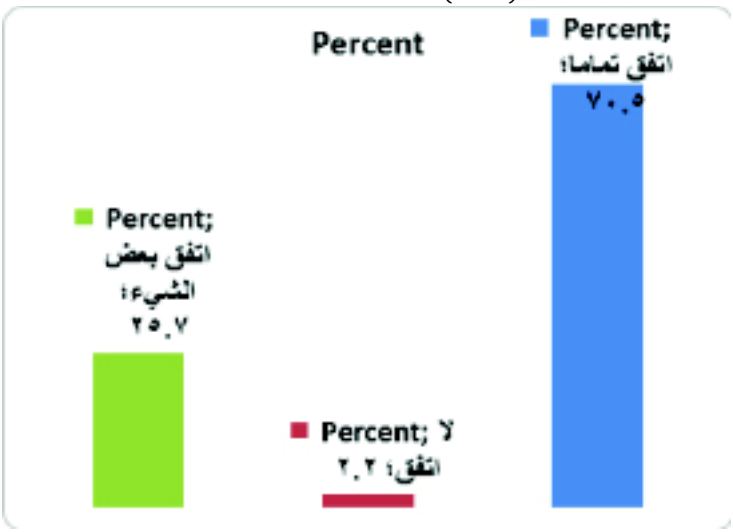

شكل (٨-٥)

أن النتيجة الحتمية للانتخابات يؤثر بها الانتماء العشائري،

والمال، واستغلال الموقع الوظيفي، وان الفساد يؤثر على أداء مجالس المحافظات، ويمنع من تقديم الخدمات المطلوبة منهم للمواطنين، وهذا ما يؤكده اكثر من ٩٢ ٪ من المبحوثين. شكل (٨-٦)

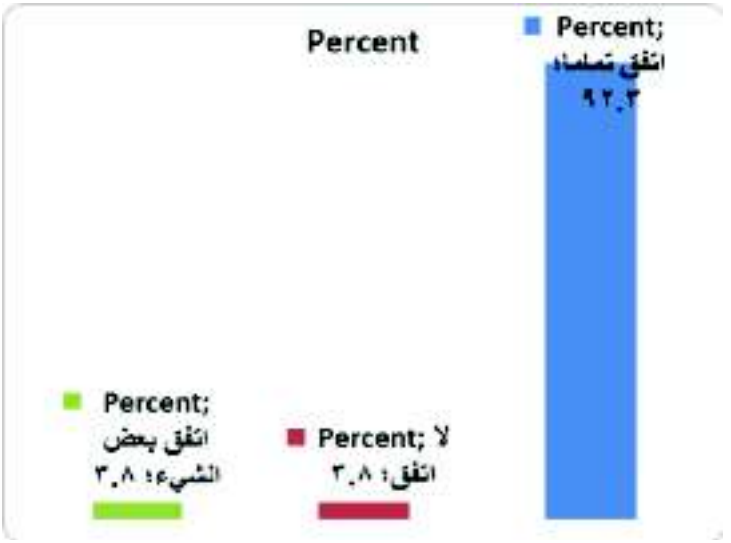

شكل (٨-٦)

يؤكد اكثر من ٩٠ ٪ من المبحوثين بأن أعضاء مجالس المحافظات لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة في أداء مهامهم، وهذا طبيعي كون اختيارهم لم يكن بموضوعية وإنما وفقا للانتماء العشائري، أو مقابل مبلغ من المال، أو المصلحة الخاصة. شكل (٨-٧)

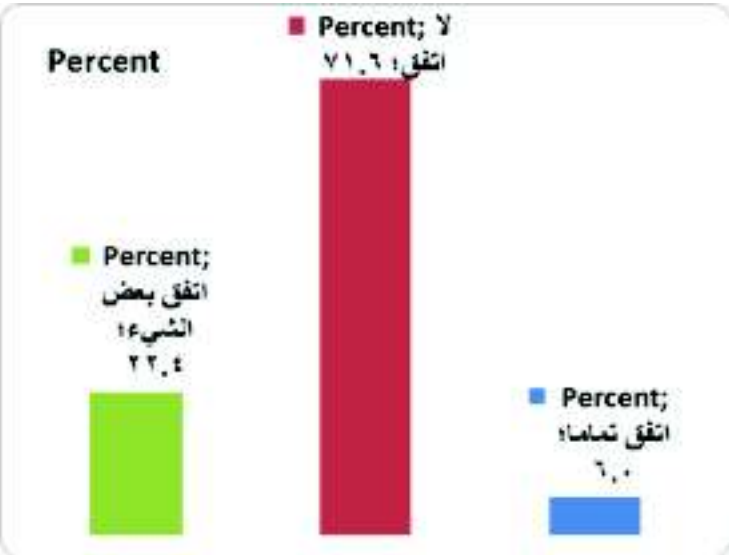

شكل (٨-٧)

أن أحدى الغايات في نشوء الحكم المحلي هو ضمان حقوق الاقليات، الأمر الذي لا يجد تأكيداً بنسبة واضحة من المبحوثين، حيث ينفي ٤٠٪ من المبحوثين إن الحكم المحلي في العراق يضمن حقوق الأقليات، بينما تعتقد نسبة ٤٦,٤٪، إن الحكم المحلي في العراق يضمن – نوعا ما – حقوق الأقليات، وهو دليل على إن الحكومات المحلية لا تفي بالضمانات والاستحقاقات اللازمة لضمان حقوق الأقليات في العراق. شكل (٨-٨)

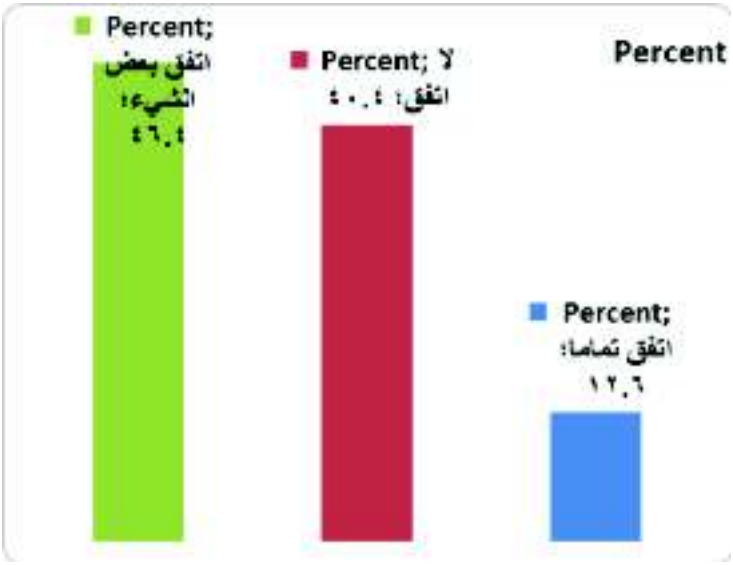

شكل (٨-٨)

يعتقد أغلب المبحوثين إن صلاحيات مجالس المحافظات كافية لأداء مهامها، لكن المشكلة في الأداء، وعدم الخبرة، وعدم وجود كفاءة لأعضاء مجالس المحافظات في أداء مهامهم، رغم وجود صلاحيات وقوانين تنظم عملهم بنسبة ما. شكل (٨-٩)

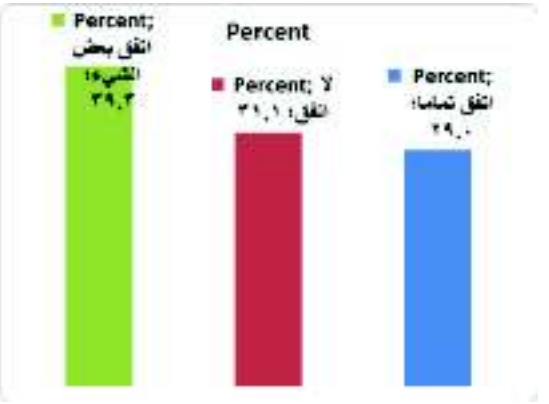

شكل (٨-٩)

يعتقد أكثر من ٥٣٪ من المبحوثين بعدم وجود مشاركة شعبية حقيقية في اتخاذ القرارات، وإنما يقتصر دور الجمهور في اختيار أعضاء مجالس المحافظات، ثم تكون هناك شبه قطيعة طول فترة الدورة الانتخابية. شكل (٨-١٠)

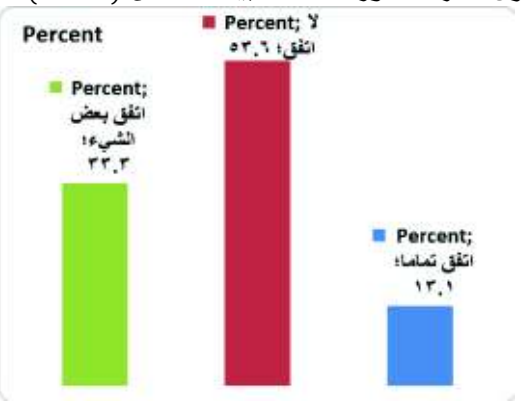

شكل (٨-١٠)

القسم الثالث
تصنيف الحالة العراقية واستخلاص المعطيات

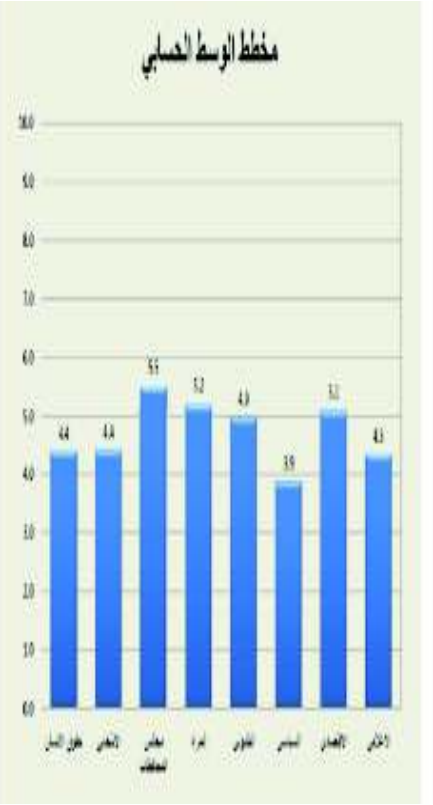

مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق
٢٠١٧- ٢٠١٨

يظهر من خلال الشكل أعلاه بأن المتوسط الحسابي لمحاور مؤشر حوكمة هو (٤,٧) من مجموع عشرة مراتب أو درجات، ونظراً لان مؤشرات الديمقراطية تعتمد منحى مقارن لتحديد مستوى أو تصنيف التحول الديموقراطي في بلد ما أو نظام ما، ولكون مؤشرنا يبحث حالة العراق فقط، فأن الحاجة لتصنيف مستوى التحول الديمقراطي في العراق تتطلب مقارنة عامة بالمؤشرات العالمية المعتمدة والموثوقة، لذا سنتناول أثنين من تلك المؤشرات.

تصنيف الحالة العراقية

مؤشر (الديمقراطية) / الإيكونيميست :-

مؤشر الديمقراطية هو مؤشر أعده مركز المعلومات التابع لمجلة إيكونيميست (تتبع قطاع الأعمال الخاصة) لقياس حالة الديموقراطية في ١٦٧ بلداً، ويستند مؤشر الديموقراطية على ٦٠ مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة : العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية. وقُدم هذا المؤشر لأول مرة في عام ٢٠٠٦، كما صدرت له قوائم جديدة في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ و٢٠١١و ٢٠١٥.

مؤشر الديموقراطية هو نوع من المتوسطات المرجحة

المحسوبة على أساس الإجابات لستين (٦٠) سؤالاً، حيث يكون لكل سؤال من تلك الأسئلة بديلان أو ثلاثة من الإجابات المسموح بها. معظم الإجابات على تلك الأسئلة تكون " تقييمات لخبراء»، ثم يتم حساب المتوسط لمؤشرات الفئات الخمس، والتي يتم تسجيلها كلها في التقرير، لإيجاد مؤشر الديموقراطية الخاص ببلد معين، مستخدما مقياسا من ١٠ نقاط، يقرر تصنيف البلدان المعنية، وفقاً لما ورد في التقرير:

الديمقراطيات الكاملة – تسجل مؤشرات من ٨ إلى ١٠.

الديمقراطيات المعيبة – تسجل مؤشرات من ٦ إلى ٧,٩.

الأنظمة الهجينة – تسجل مؤشرات من ٤ إلى ٥,٩.

الأنظمة السلطوية – تسجل مؤشرات من ٠ إلى ٣,٩.

مؤشر (الحرية في العالم) للديمقراطية / فريدوم هاوس :

«الحرية في العالم» هي مسح سنوي وتقرير صادر عن منظمة «فريدوم هاوس» غير الحكومية ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية في كل دولة والأقاليم ذات الصلة والمتنازع عليها حول العالم، يغطي إصدار عام ٢٠١٧ التطورات في ١٩٥ دولة و١٤ إقليمًا اعتبارًا من ١ كانون الثاني ٢٠١٦، وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

تستمد منهجية التقرير إلى حد كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، ويستند «الحرية في العالم» إلى فرضية مفادها: أن هذه المعايير تنطبق على جميع البلدان والأقاليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي، والعرقي، أو التكوين الديني، أو مستوى التنمية الاقتصادية. وينطلق «الحرية في العالم» من افتراض أخر قائم على أساس: أن الحرية لجميع الشعوب تتحقق على أفضل وجه في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية.

وفقاً لهذا المؤشر يتم تحديد متوسط كل زوج من درجات الحقوق السياسية والحريات المدنية لتحديد الحالة العامة للحريات المدنية والحقوق السياسية وفقا لمقياس يتألف من (٧) درجات، أعلاها درجة (١)، وأدناها درجة (٧)، كما يلي :-

«حر» (١,٠ - ٢,٥).

"حر جزئياً « (٣,٠ - ٥,٠).

«غير حر» (٥,٥ - ٧,٠).

وفيما يخص الديمقراطية يميز مؤشر «فريدم هاوس» مصطلح «الديموقراطية الانتخابية» عن "الديموقراطية الليبرالية"، حيث يشير هذا الأخير إلى وجود مجموعة كبيرة من الحريات المدنية،

أما الديموقراطية الانتخابية، فهي التي تكون في ظل انتخابات تجري دوريا بانتظام في أطار تعددية حزبية، وحق الاقتراع العام السري، مع عدم وجود تزوير واسع النطاق للناخبين يؤدي إلى نتائج غير ممثلة للإرادة العامة، ودون أن تتمتع بمستوى عال من الحريات والحقوق العامة، ووفقا للاستطلاع، تتأهل جميع البلدان الحرة كديموقراطيات انتخابية وليبرالية، وعلى العكس من ذلك، فإن بعض البلدان الحرة الجزئية مؤهلة لتكون ديموقراطيات انتخابية، وليست ديموقراطيات ليبرالية.

حالة العراق :-

أشرنا سلفا إلى إن المتوسط الحسابي لمحاور مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧- ٢٠١٨ بلغ (٤,٧) من مجموع عشرة مراتب أو درجات، بمعنى إنه دون الوسط بنسبة قليلة، وعند المقارنة بمستويات المؤشرين أعلاه، يتضح لنا إن تصنيف حالة العراق للتحول الديموقراطي وفقا لمؤشر (الديموقراطية) / الإيكونيميست يقع في خانة " الأنظمة الهجينة «، ولدقة أكبر فهو يقع في مرتبة أولية من تلك الأنظمة، لكونه لا يتجاوز الحد الوسط بين (٤- ٥,٩)، بكلمة أخرى فأن التحول الديمقراطي في العراق للعام ٢٠١٧- ٢٠١٨، وبعد مرور (١٥) عاما على الانتقال لا يقترب بأي درجة من مستوى أعلى

من الديموقراطية بوصفه نظاماً انتقالياً هجيناً.

أما أذا أخذنا بمؤشر (الحرية في العالم) للديموقراطية / فريدوم هاوس، وبمقارنة المتوسط الحسابي لمؤشر حوكمة السابق ذكره، يتضح لنا أن العراق يقع في مرتبة أدنى بنسبة ضئيلة من فئة الدول أو الأنظمة الموصوفة بـ" حر جزئيا "، باعتبارها المرتبة الوسطى في مؤشر الإيكونيميست، وأن العراق يتراجع عن الحد الوسط في هذه المرتبة بنسبة قليلة كونه سجل درجة (٤,٧) من مجموع (١٠)، وأذا ما أخذنا بذلك، فأن العراق وفقا لتوصيف "فريدوم هاوس " لنمط الديموقراطية، يقع في مستوى أدنى بنسبة ضئيلة من « الديموقراطية الانتخابية «، ودون أن يعني ذلك أنه مؤهل لتوصيف "الديموقراطية الانتخابية" لكونه يقع في مستوى محاذي لمستويات تلك الفئة.

استخلاص المعطيات

لتحليل معطيات مؤشر حوكمة، واستخلاص النتائج النهائية، ينبغي توضيح طبيعة التوصيفات الخاصة بالحالة العراقية.

سياسيا، يتضح لنا بان طيلة فترة (١٣)عاما من العمل تحت مظلة الدستور الدائم ٢٠٠٥، لم تتمكن المؤسسات من تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة، التي ينبغي أن تكون مرحلة أولى لتحقيق الشراكة في إدارة الحكم بما يتوافق ومبادئ الهدف(١٦) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الخاص (ببناء السلام والعدل والمؤسسات القوية)، يضاف إلى ذلك إغفال القوى السياسية والمؤسسات الرسمية أعمال مبادئ الهدف (١٠) من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة، وكذلك مبادئ الهدف (٥) الخاص بالمساواة بين الجنسين، فضلا عن ذلك الضعف الذي يعتّور العمل الدبلوماسي على صعيد السلطة التشريعية والتنفيذية بما يحقق مبادئ الهدف(١٧) من أهداف التنمية المستدامة الخاص بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، وهو ما وجدناه جليا واضحا

في الأسئلة التي وجهة لجمهور العينة المبحوثة الواردة بصددها، وهو ما قد يعرقل بقاء تصنيف العراق على لوائح الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية بالتنمية من دولة متوسطة التنمية البشرية المستدامة إلى دولة منخفضة التنمية البشرية المستدامة، على الرغم من كل الإمكانات المادية والبشرية والثروات التي تتيح للعراق أن يصنف ضمن الدول مرتفعة التنمية، ذلك لان الإرادة السياسية، ومشاركة الجمهور تشكل ذروة سنام الارتقاء بالتنمية المستدامة في البلاد.

إن الواقع العراقي الحالي، ومستوى الخدمات المقدمة اليه من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، قد انعكس بشكل جلي وواضح على إجابات الجمهور عندما وجهت اليهم تلك الأسئلة الإحدى عشر، الأمر الذي يؤشر إن أمام القوى السياسية المختلفة فرصة مواتية لتحسين برامجها السياسية، وخطابها السياسي، والإعلامي، لكسب الجمهور وتأييدهم، إذ أن بقاء الأوضاع على حالها سينعكس سلبيا على عملية التحول الديموقراطي الجارية في العراق، وقد دلّت الإجابات التي حصلنا عليها من خلال هذه الأسئلة على تلك المؤشرات دلالة واضحة.

قانونيا، نجد إن الواقع يشير إلى انه هناك مشكلات جمه تواجه عملية التحول الديموقراطي في العراق، وهناك قوانين

تسن بشكل يتعارض أحيانا مع الدستور، ولا يتفق أو ينسجم معه في أحيان أخرى، وهذا بسبب الطائفية السياسية، ونظام المحاصصة، وعدم الوصول إلى فكر بناء الدولة، ووجود المؤسسات، ونظام الفصل بين السلطات، وضرورة تفعيل العقوبات في القوانين العراقية من جهة، وان تكون الأجهزة الأمنية بأعلى درجات المهنية في تنفيذ أوامر القبض القانونية، وعدم تجاوزها إطلاقا، ومحاسبة من يتجاوزها، وكذلك هناك ضعف بنشر الثقافة القانونية، والإعلام القانوني، فضلا عن عدم تفعيل دور الادعاء العام بشكل سليم وفاعل، وان تكون هناك سيادة مطلقة للقانون، مع ضرورة معالجة مسائل قوانين العدالة الانتقالية، والعفو العام، بدون ظلم وتعسف لا للضحايا ولا المتهمين بهذه الأمور إلى الذين لم تثبت أدانتهم، وتحويل الموضوع إلى ملف قضائي، وان لا يترك للجانب السياسي دورا فيه، وان تبتعد قوانين العدالة الانتقالية عن الانتقائية والأبدية والانتقامية، وكذلك أن لا يكون العفو العام فرصة لإفلات المجرمين، والإرهابيين، ولا الفاسدين، وان يلتزم العراق بالالتزامات الدولية المتعلقة باحترام الكرامة الإنسانية وعدم امتهانها.

ومن خلال استقرائنا لنتائج استجابات المبحوثين يمكن

القول بوجود الصعوبات والمشكلات أبرزها، عدم إدراج مواضيع قانونية وحقوقية في مراحل التعليم الأساسي والأولي، وتراجع أولوية الحقوق الأساسية في الثقافة المجتمعية، فضلا عن غياب تطبيق العقوبات القانونية وإمكانية التملص منها، وعدم وجود مؤسسات مختصة فاعلة لنقل الثقافة القانونية، وان وجدت فهي بعيدة عن هموم الواقع أو هي جزء من الحكومة أو جزاءً من ترسها، وغياب النهج التشاركي التفاعلي ما بين مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني الحقيقية العاملة في تلك المجالات على قلتها.

بالمقابل يمكن طرح العديد من الحلول والوسائل، كتضمين مقررات قانونية وحقوقية في مراحل التعليم الأساسي والأولي، فضلا عن التعليم العالي، وإشراك موظفي الدولة المدنيين والعسكريين على حد سواء بدورات حقوقية وقانونية، ونشر ثقافة حقوق الأنسان، واحترام القانون، وجعل تلك الدورات من المعايير المعتمدة في الترقية والترفيع، وإشغال المواقع المتقدمة، ومأسسة إعلامية تقوم على منهج التكامل والتشارك في نشر الثقافة القانونية وترسيخها، ونشر الأحكام القضائية الصادرة من مختلف المحاكم والهيئات القضائية وعلى اختلاف درجاتها، وضرورة إيجاد نوع من الرقابة الشعبية على مؤسسات

الدولة بشكل عام، وأخيرا التأكيد على التطبيق الحازم والمرن للقانون بالوقت ذاته.

اقتصاديا، من خلال تحليل الاتجاه العام لإجابات الجمهور وتحليلها يمكن الاستنتاج إلى إن النظام الاقتصادي بوضعه الراهن والمدروس لدينا لازال يحمل بطياته نقاط ضعف جوهرية لا تؤهله لدعم عمليات التحول الديموقراطي في العراق، ولذلك أسباب أهمها، الريعية الشديدة للاقتصاد العراقي، والوضع الدولي لمشاركة الاقتصاد العراقي الموروثة من أحادية الصادرات وفترات الحروب والعقوبات الاقتصادية، فضلا عن تعود المواطن العراقي على حالة الركوب المجاني على عاتق المال العام، واستمرار الدولة نتيجة لضغوط سياسية داخلية بكونها المشغل شبه الأوحد للعمالة، وتراجع رغبة القطاع الخاص بممارسة الإنتاج، واقتصاره على عمليات الاستيراد والمضاربة بالأصول من خلال استغلال ثغرات القوانين الجبائية، وسهولة التهرب منها، وعدم موائمة البيئة لتأسيس أعمال إنتاجية، لارتفاع نسب عدم التأكد والمخاطرة العالية.

لذلك يتوجب على الدولة الاتجاه نحو الدور الراعي غير المتدخل في الاقتصاد، كي يمكن أن يبرز دور القطاع الخاص، فضلا عن بناء الاستقرار الأمني، والاجتماعي، الذي يوفر قاعدة

البدء للتحول نحو نظام اقتصادي يأخذ بنظر اعتباره الحقوق الأساسية للمواطن، ومن أهمها، حقه في العيش الرغيد المستقر اقتصاديا، والذي يوفر قاعدة التحول الديموقراطي ويعززه.

حقوق الإنسان، يتضح من خلال ما تقدم، إن العراق طيلة فترة (١٣) عاما من العمل تحت مظلة الدستور الدائم ٢٠٠٥، لم تتمكن المؤسسات ولا السلطتين التنفيذية والتشريعية ولا حتى السلطة القضائية، من تعزيز وضمان وحماية حقوق الإنسان، وفشل هذه المؤسسات بنشر ثقافة حقوق الإنسان بما يتوافق ومبادئ، وأهداف التنمية المستدامة الـ (١٧) للأمم المتحدة التي لا تشكل حقوقا أساسية من حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا أساس من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم، كما أن توفير التكافؤ في الفرص والمساواة في الحصول على هذه الحقوق كالحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات والوصول إلى العدالة، سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء، وهو ما وجدناه جليا واضحا في الأسئلة التي وجهة لجمهور العينة المبحوثة الواردة بصددها، وهو ما قد يعرقل بقاء تصنيف العراق على لوائح الأمم المتحدة

والمؤسسات المعنية بالتنمية من دولة متوسطة التنمية البشرية المستدامة، إلى دولة منخفضة التنمية البشرية المستدامة على الرغم من كل الإمكانات المادية والبشرية والثروات التي تتيح للعراق أن يصنف ضمن الدول مرتفعة التنمية، ذلك لان الإرادة السياسية ومشاركة الجمهور تشكل ذروة سنام الارتقاء بالتنمية المستدامة في البلاد.

إن واقع حقوق الإنسان الحالي ومستوى الخدمات، والاهتمام والرعاية المقدمة إلى المواطن العراقي من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، والخلل التشريعي الكبير الذي يعتري تشريعاتنا النافذة، من حيث مستوى الحماية وضمان حقوق الإنسان، كذلك القصور في تطبيقها وتنفيذها، قد انعكس بشكل جلي وواضح على إجابات الجمهور عندما وجهة اليهم تلك الأسئلة العشرة، الأمر الذي يؤشر إن أمام القوى السياسية واجب تحسين برامجها وخطاباتها السياسية والإعلامية، في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك أمام السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) فرصة مواتية لتحسين برامجها الخدمية والتشريعية والقضائية، أيضا في مجال تعزيز حقوق الإنسان لكسب الجمهور وتأييدهم، إذ إن بقاء الأوضاع على حالها سينعكس سلبيا على عملية التحول الديموقراطي الجارية في

العراق وقد دلّت الإجابات التي حصلنا عليها من خلال هذه الأسئلة على تلك المؤشرات دلالة واضحة.

انتخابيا، لا يمكن عد الوصول إلى انتخابات نزيهة قادرة على رسم معالم الديموقراطية الحقيقة أمرا سهلا من دون توفير الظروف الملائمة لحماية سير العملية الانتخابية في ظل التعقيد الذي يرافق الانتخابات، ابتداءً من النظام الانتخابي، مرورا بتعدد الأحزاب، وتوفير الأجواء المناسبة للانتخابات، وعلاقة كل ذلك بالنظام السياسي القائم، إذ إن أية عملية انتخابية لا بد لها من توفر معايير أساسية ثلاثة هي: الاطار القانوني للانتخابات، هيئة مستقلة مشرفة على الانتخابات، المناخ السياسي الداعم للانتخابات.

وبالنظر إلى نتائج قياس مؤشرات الديموقراطية في العراق، اتضح إن الاطار القانوني للانتخابات المتمثل بقانون الانتخابات، لم يكن متوفرا بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الديموقراطية التي تمثل حكم الشعب لنفسه، ولا يمكن لهذا الحكم أن يتحقق مالم يكون الشعب قادرا على انتخاب ممثليه بشكل عادل، ومن خلال اطار قانوني مناسب، لان النظام الانتخابي هو الألية التي تحول أصوات الناخبين إلى مقاعد في السلطة التشريعية، إن صلحت هذه الألية صلحت الانتخابات والتجربة الديموقراطية،

وان لم تصلح فالانتخابات والديموقراطية في خطر، وان وجود ٥٧،٤٪ من العينة التي تعتقد إن قانون الانتخابات لم يكن عادلا امر يتطلب النظر في هذه المسألة للتوصل إلى اطار قانوني مناسب.

أما الهيئة المستقلة المشرفة على الانتخابات، والمتمثلة في العراق بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فتحتاج للمراجعة هي الأخرى، لا سيما بعد تجميد عملها بعد ظهور نتائج انتخابات ١٢ أيار ٢٠١٨، ويبقى أمر البت في توفر أحد اهم معايير الانتخابات النزيهة معلقا حتى ثبوت براءة أو إدانة المفوضية فيما يتعلق بالتهم التي وجهت اليها.

وفيما يتعلق بالمناخ السياسي الداعم للانتخابات فانه موجود ظاهريا، إلا إن هذا الدعم لم يكن حقيقيا فيما يتعلق بتغيير الوجوه، أو تغيير المعادلة السياسية وفقا لنتائج الاستبانة التي أظهرت إن الانتخابات لا يمكن أن تغير شيء يذكر في ظل وجود اصطفافات فئوية، وحرص من قبل الطبقة السياسية على البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة.

إعلاميا، يعيش الإعلام العراقي حالة من غياب الثقة مع الجمهور، وهو أسوأ ما يمكن أن يشهده الإعلام، إذ لا يمكن وسم

الإعلام بانه مرآة عاكسة لهموم المواطن وباحث عن مصالحه وفق هذه المعطيات، كما يوفر غياب أو حجب سلطة الإعلام أو تحجيمه فرصة لوقوع الانتهاكات الممنهجة، والخروق القانونية من قبل الجهات المتنفذة سواء كانت حكومية أو حزبية أو على صلة بالفئتين.

كما يعاني الإعلاميون في العراق من معوقات ومعرقلات تحول دون إتمام مهامهم الأساسية المتمثلة بالدفاع عن حقوق المواطنين وضمان الحريات، إذ لا يتمتعون بالحماية الكافية كما لا يمكنهم الوصول إلى المعلومات بشفافية، لاسيما التي تهم الجمهور، واذا ما تم الحصول عليها ولو بمخاطرة فإن الإعلام غير المستقل والمنحاز لا يتيح نشر هذه المعلومات إلا في سياق استهداف الخصوم أو الابتزاز، وهذه الأفعال بعيدة كل البعد عن مواثيق شرف المهنة كما لا تصب في مصلحة البلاد أو التحول الديموقراطي فيها.

حقوق المرأة، من خلال ما تقدم، فان العراق طيلة فترة (١٣) عاما من العمل تحت مظلة الدستور الدائم ٢٠٠٥ لم تتمكن المؤسسات، ولا السلطتين التنفيذية والتشريعية ولا حتى السلطة القضائية من تعزيز وضمان وحماية حقوق المرأة الإنسانية، وتحقيق المساواة بين الجنسين بما يتوافق ومبادئ الهدف (٥)

من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي لا تشكل حقا أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا أساس من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات والوصول إلى العدالة سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء. وهو ما وجدناه جليا واضحا في الأسئلة التي وجهة لجمهور العينة المبحوثة الواردة بصددها وهو ما قد يعرقل بقاء تصنيف العراق على لوائح الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية بالتنمية من دولة متوسطة التنمية البشرية المستدامة إلى دولة منخفضة التنمية البشرية المستدامة على الرغم من كل الإمكانات المادية والبشرية والثروات التي تتيح للعراق أن يصنف ضمن الدول مرتفعة التنمية ذلك لان الإرادة السياسية ومشاركة الجمهور تشكل ذروة سنام الارتقاء بالتنمية المستدامة في البلاد.

إن واقع المرأة العراقية الحالي ومستوى الخدمات والاهتمام والرعاية المقدمة اليها من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، والخلل التشريعي الكبير الذي يعتري تشريعاتنا النافذة تحديدا

في مستوى الحماية وضمان حقوق المرأة قد انعكس بشكل جلي وواضح على إجابات الجمهور عندما وجهة اليهم تلك الأسئلة العشرة، الأمر الذي يؤشر إن أمام القوى السياسية واجب تحسين برامجها وخطاباتها السياسية والإعلامية في مجال تعزيز حقوق المرأة الإنسانية، وتمكينها، وكذلك أمام السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) فرصة مواتية لتحسين برامجها الخدمية والتشريعية والقضائية أيضا في مجال تعزيز حقوق المرأة الإنسانية، وتمكينها لكسب الجمهور وتأييدهم، إذ إن بقاء الأوضاع على حالها سينعكس سلبيا على عملية التحول الديموقراطي الجارية في العراق وقد دلّت الإجابات التي حصلنا عليها من خلال هذه الأسئلة على تلك المؤشرات دلالة واضحة.

الحكم المحلي، إن النظرة الشاملة لطبيعة اتجاهات المبحوثين توضح إن هناك فجوة بين الأداء والنتيجة، والأصل في النظام الديموقراطي هو وسيلة لتحقيق غايات معينة أهمها، التمثيل الحقيقي للناخبين، وتحقيق المشاركة السياسية الواقعية في اتخاذ القرارات، ورسم السياسة على المستوى المحلي، من اجل الوصول إلى افضل طريقة في تقديم الخدمات، وتحقيق الاحتياجات الأساسية، التي من أجلها تم وجود الحكومات المحلية، لكن ما يجري في العراق هو وجود انتخابات تكون

فيها المشاركة نسبة لا بأس فيها، وهناك حرية في اختيار أعضاء المجالس المحلية، لكن عدم وجود وعي وضعف الثقافة السياسية، وغياب روح المواطنة سبب رئيسي في إنتاج مجالس هجينة لا تلبي طموح المواطنين، تكون من أعضاء في الغالب غير كفوئين أتت بهم العلاقات العشائرية القبلية، والفساد المالي، وبيعهم الأصوات فيكون غير ممثل حقيقي لأبناء محافظاتهم، ومناطقهم، ولا يستطيعون تقديم الخدمات لعدم امتلاكهم الكفاءة اللازمة لأداء مهامهم، رغم وجود صلاحيات أقرها الدستور والقوانين النافذة التي لو استمرت بالشكل الأمثل لكان واقع المحافظات افضل من حالها الحالي بشكل كبير.

فهرس المحتويات

تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة ٥
اسماء المؤلفين: ٥
نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة (GCPP) ٧
تمهيد ٩
القسم الاول: الاطار المنهجي والتحليلي ١١
المعايير والمؤشرات ١٤
الاطار المنهجي ١٧
الاطار التحليلي ١٩
أولا : المحور السياسي ٢٤
ثانياً: المحور القانوني ٢٦
المعايير الأساسية: ٢٨
ثالثاً: المحور الاقتصادي ٣٢
رابعاً : محور حقوق الإنسان: ٣٤
خامساً : المحور الانتخابي : ٣٦
سادساً : المحور الإعلامي: ٣٩

سابعاً : محور حقوق المرأة " النوع الاجتماعي " : ٤٢
ثامنا: محور الحكم المحلي : ٤٥
القسم الثاني: نتائج المسوحات وتحليل البيانات **٥٠**
خصائص وسمات العينة المسحية : ٥٠
أولا: المحور السياسي : ٥٤
ثانيا: المحور القانوني : ٦٦
ثالثا: المحور الاقتصادي : ٧٥
رابعا: محور حقوق الإنسان: ٨٣
خامسا: المحور الانتخابي: ٩٣
سادسا: المحور الإعلامي: ١٠٧
سابعا: محور حقوق المرأة " النوع الاجتماعي" : ١١٨
ثامنا: محور الحكم المحلي : ١٢٧
القسم الثالث تصنيف الحالة العراقية واستخلاص المعطيات **١٣٦**
تصنيف الحالة العراقية ١٣٧
مؤشر (الديمقراطية) / الإيكونيميست ١٣٧
مؤشر (الحرية في العالم) للديمقراطية / فريدوم هاوس : ١٣٨
حالة العراق ١٤٠
استخلاص المعطيات ١٤٢

groups shows that there is a gap between the performance and he result. The democratic regime is originally a means to achieve certain objectives. One of the most important is the actual representation of the voters, achieving actual political participation in decision-making, creating policies on a local level in order to reach the best method in providing services and achieving the essential needs which are the reasons behind the existence of a local government, but, what is happening in Iraq is that the rate of participation in the election is a little bit okay and there is freedom in choosing the members of the local councils, but there is no awareness and there is a weakness in the political culture and lack of citizenship. These are essential reasons in producing hybrid councils that do not meet the aspirations of the citizen consisting of incompetent members brought by tribal relations, corruption and selling votes. Thus, they are not a true representatives of their provinces and regions. They cannot provide services because they are disqualified to perform their duties although they have power approved by the constitution and the enforced laws. If these powers were to be used properly, the reality of the provinces would have been better than now hugely.

Women Rights

In reference to the above points, during the 13 years of the Iraqi constitution since 2005, neither the institutions, the legislative and executive nor even the judicial authority were able to enhance, secure and protect the women rights as a human and did not achieve gender equality with what should accord with Goal 5 of the sustainable development goals of the United Nations which does not act as an essential right, but also a necessary base to establish peace, prosperity and sustainability in the world. Providing equality among women and girls to get education, health care, suitable work, representation in the political and economical processes, decision-making and access to justice will be the fuel to the sustainable economies and will bring benefit to communities and all the humanity. This is what we found clearly on the answers of the studied sample. This could stand as an obstacle when classifying Iraq according to the United Nations and other agencies concerned with development to shift Iraq from a middle sustainable state down to low sustainable state despite the fortune and human and other resources in Iraq. These features in Iraq should support listing it as one of the high sustainable countries.

Local Governing

The overall look to the orientation of the studied

was not real concerning changing the faces or changing the political equation according to the results of the survey which showed that elections cannot change anything worth mentioning due to the categorized clusters and the keen of the politicians to stay in the possession of authority as long as they can.

Media

The Iraqi media witnesses a state of mistrust with the audience. It is the worst thing to happen now since e can not rely on media as a reflective mirror of the citizens concerns according to the given data. Absence, blocking, marginalizing the role of the authority of press provides the chance to legal systematic violations by the powerful parties whether they are governmental, party r related to both.

Journalists in Iraq suffers from obstacles and obstructions standing against their essential missions represented by defending the human rights and securing freedoms. They do not have enough protection. They cannot reach the information that interest the public. If they managed to reach (with risk sometimes), the dependent or bias media does not allow publishing it unless it is in a context of targeting the competitors or extortion them. These actions are far from the Charters of Honor of the occupation and it is against the interest of the country.

Considering the results of the measuring democracy indicators in Iraq, it is now clear the legal framework of the election represented by the election law was not available in a form that suits the requirement of democracy which is people rule themselves. This kind of rule cannot be achieved unless the people are able to elect their representatives fairly through a legal framework because the election system is the mechanism which transforms the votes into seats in the legislative authority. If this mechanism went through properly, the election is proper and the democratic experiment is proper too. If it is not, the election and democracy are in danger. The fact that 57.4% of the sample believe that the election law was not fair means that we have to look thoroughly in this issue to provide a convenient legal framework.

Whereas the independent monitoring organization of the election , which is the Independent High Electoral Commission, needs another revision specially after deactivating its duty after the results in 12 May 2018. Deciding the availability of one of the most important standard of the honest election is standby until conviction or innocence is confirmed against the accusations raised against it.

Concerning the supportive political environment of the election, it is provided superficially. This support

level of security and securing the human rights and the reduction in implementing them have reflected clearly in the answers of the public when raising the ten questions. This shows that the political authorities need to improve their programs, and political and media speeches in terms of enhancing human rights, also the three authorities (the legislative, executive, and judicial) now have the chance to improve their service , legislative, and judicial programs in terms of human rights too in order to gain the support of the public. If the situation remains like that, it will reflect negatively on the process of democratic transformation in Iraq. The answers we collected from the questions showed us these indicators clearly.

Electoral

We cannot tell that achieving an honest election that is able to feature the true democracy is something easy without providing the suitable conditions to protect the path of the electoral process starting from the electoral system, the different parties, providing the convenient atmosphere, and the relation among all of the mentioned to the current political regime. Each electoral process has to provide three essential standards, they are: the legal framework of the election, an independent organization to oversee, the political supportive atmosphere.

The institutions failed to raise the awareness of the human rights in accordance with the aims of the 17 sustainable development of the United Nations which do not act as the essential rights, but also they are essential to establish peace, prosperity and sustainability in the world. Providing competencies in the opportunities, equality in obtaining these rights like education, health care, and respectable job, representation of the political and economical processes and decision-making to achieve justice, will be the fuel of the sustainable economy and will bring benefit to the communities and all the humanity. We found them clearly in the questions we provided to the studied groups. This could stand as an obstacle when classifying Iraq according to the United Nations and other agencies concerned with development to shift Iraq from a middle sustainable state down to low sustainable state despite the fortune and human and other resources in Iraq. These features in Iraq should support listing it as one of the high sustainable countries. The political will and the participation of the public are the peak of upgrading in sustainable development.

The fact of the current human rights and the level of services and care provided for the Iraqi citizen provided by the various state institutions, the the huge legislative mistakes in the enforced legislations as for the

which was inherited for many years in the times of the wars and the economical sanctions. The Iraqi citizen had used to find a lot of free services provided from the public money. The state has to continue accepting this situation as a result of internal political stress because it is the only employment direction. The private sector withdrew the desire to produce and heading only to import and provide unoriginal products by exploiting the gaps of the taxes law and the easy ability to escape form them. The overall environment is not adapted to found production since the rates of the uncertainty and risk are very high.

The state should move towards the sponsorship role that does not interfere in economics so as to highlight the role of the private sector. Also it should build the security and social stability to provide a baseline to change into an economical system that considers the essential rights of the citizen and one of the most important is the prosperous and stable living conditions which is going to provide the baseline for democratic transformation.

Human Rights:

It is clear from the above mentioned that during the 13 years of working under the umbrella of the Iraqi constitution since 2005. Neither the institutions nor the executive, legislative and judicial authorities were able to enhance, secure and protect the human rights.

Many solutions and methods are to be given like legal and human rights curriculum in the elementary and primary education stages in addition to the higher education, involving both of the civil and military governmental employees in legal and human rights workshops. Raising the awareness of the human rights and respecting law and considering attending these workshops as part of the promotion standards to reach the leading seats. Also to establish a form of media that is based on the approach of integrity and sharing in disseminating the legal awareness. The dissemination of the adjudication issued by different courts and tribunals in their different degrees. The need to find a kind of public control to monitor the state institutions generally and finally to emphasize on firm and meantime flexible enforcement of the law.

Economically

By analyzing the general orientation of the public answers, we can conclude that the economic system in its current situation which we already have studied. it still have core weaknesses and because of this it is not qualified to support the process of democratic transformation in Iraq. These weaknesses have a lot of reasons and the most important ones are the expedient profit of the Iraqi economy and the international relationship with Iraq in terms of the unilateral exports

who violate them countable. In addition, there is a weakness in raising the legal awareness and the legal media awareness as well as activating the role of the public prosecution properly. There should be an absolute rule of the law along with the need to treating the issues of the transitional justice laws and amnesty without injustice or abuse of the victims neither to the victims nor to the accused nor to those who have not been convicted by transforming the issue into a legal case without letting the political aspect to interfere in it. The laws related to the transitional justice should be far from the selective, permanent, revenge forms. Meanwhile, the general amnesty should not be an opportunity for the criminals and terrorists and even the corrupt people to slip. Iraqi should commit to the international obligations related to respecting the human dignity and prevent disrespecting it.

By reviewing the results of the answers, we can tell the difficulties and problems. The most remarkable ones are the lack of providing legal curriculum in the text books of the elementary and primary education, the decrease of the priorities of the essential rights in the social awareness and the absence of applying the legal sanctions and the easy ability to escape from them and the lack of reliable active institutions to publish the legal culture.

from a middle sustainable state down to low sustainable state despite the fortune and human and other resources in Iraq. These features in Iraq should support listing it as one of the high sustainable countries.

The current reality of Iraq and the level of services provided by the different institutions of the state are reflected it clearly in the answers of the audience when we shared the eleven questions with them. This showed that the political powers have opportunity to improve their political and media program in order to gain the support of the public. If the situation remains like that, it will reflect negatively on the process of democratic transformation in Iraq. The answers we collected from the questions showed us these indicators clearly

Legally

we find the reality shows that there are huge problems facing the process of the democratic transformation in Iraq. Sometimes, there are laws that oppose the constitution and do not agree with it, because of the political sectarianism, the quota system, the non-reaching to the ideology of building the state and existence of the institutions, and the system of separating the authorities and the need to activating the sanctions in the Iraqi laws. The security forces should be highly professional in performing the legal orders and not to violate them at all and to hold the ones

mocracy" according to Freedom House. This does not hold the meaning of being qualified to the description "electoral democracy" as it is close to them.

Conclusion :

To analyze the data of the governance indicator and to conclude the final results, we need to clarify the characterization of the Iraqi status.

Politically

It is clear to us that the past 13 years of work under the umbrella of the constitution of 2005, the institutions were unable to achieve the active political participation, which should have been the first step to achieve partnership in governance in harmony with the aim 16 of the UN Sustainable Development Goals (related to building peace, justice and strong institutions). Furthermore, the negligence of the political powers and the official institutions to the goal number 10 of the Sustainable Development related to reduced inequalities and the number 5 goal related to gender equality as well as the weakness in the diplomatic work in terms of legislative and executive authorities in goal number 17 related to partnerships for the goals. This is what we found clearly on the answers of the studied sample. This could stand as an obstacle when classifying Iraq according to the United Nations and other agencies concerned with development to shift Iraq

given country or regime. Due to the fact that our indicator studies the status of Iraq only, the need to classify the level of the democratic transformation in Iraq needs an overall comparison with the approved and reliable international indicators. That is why we are going to rely on two of these indicators. They are:

The Economist Intelligence Unit's index of democracy

Freedom in the World issued by Freedom House

When comparing to the above indicators, we can figure out that the classification of Iraq of the democratic transformation according to the democracy/ economist indicator lies under Hybrid Regimes. To be more accurate, it lies in an elementary stage since it does not exceed the half (4 – 5.9). In other words, the democratic transformation of Iraq in 2017-2018 after 15 years of the transition is never close to any higher level of democracy other than calling it a transitional hybrid regime.

In case we measure according to the Freedom In the world indicator/ Freedom House and by comparing the average range of the previously mentioned governing indicator, we can tell that Iraq is located just a little bit the countries described as partly free countries as it is in the middle according to the economist. Iraq is below the half because it recorded 4.7 out of 10 .this means that Iraq is slightly under the "electoral de-

the average result became the standard of al the sub-indicators and the general indicators (pillars).

The Classification of Iraq

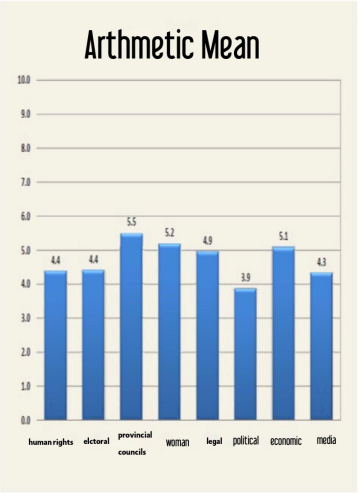

Governance Indicator for the Democratic Transition in Iraq 2017-2018

In reference to the above figure, we can tell that the average of governance indicator pillars of the democratic transformation in Iraq in 2017-2018 reached 4.7 out of 10 degrees. This means that it is slightly below the half. Since the democratic indicators depend on comparative approach in determining the level or classification of the democratic transformation in any

ity and lack of ambiguity. It was a preliminary survey applied on a sample of individuals. The results showed that all the questions are clear and understandable by the sample. This was an introductory step to achieving honesty.

5- The committee nominated a group of experienced figures (researchers) who have high and elementary education degrees to act as implementing researchers of the indicators after they attended a training workshop to build their capacity on how to apply the indicators, how to choose the sample, and how to tackle the procedures of applying by relying on a specialist in measurement and psycho-educational assessment.

6- The final application was carried out on a random sample of 1889 individuals. They were classified as 179 for the legal pillar, 227 for gender, 183 for the local governance, 204 for the electoral, 323 for the human rights, 217 for media, 189 for the economic and finally 367 for the political. The researchers depended on two types of application, one is online and the other is manual by directly addressing the sample.

7- The data was collected and unloaded by a specialist in statistics and psycho-educational assessment. The data was processed using Excel and SPSS and

fessors and experts according to the following context:

1- A number of meetings and periodical seminars were held to analyze the Iraqi status aiming to adapt a group of general indicators to measure democracy. The committee figured out eight essential indicators that can stand as a pillar to study the democratic transformation in Iraq considering the previous studies, the singularity of the Iraqi society, the active factors in establishing democracy and its positivity and negativity. The eight of them are (political, legal, electoral, media, local governing, economic, human rights and gender)

2- The pillars have been distributed among the working team according to their specialty so as to prepare questions to read and study each pillar of the mentioned above. Each question should have three choices ranging from (0 - 0.5- 1).

3- The total of the approved governance indicators became (82) questions. All of them were discussed by the working team to ensure accuracy of the wording, clarity and the ability to measure the ideas they were put for and omitting and excluding the ambiguous or duplicate paragraph among the pillars. All the pillars consist of ten questions expect the electoral and political, which were made of eleven.

4- A study was conducted to ensure credibility, clar-

unreliable, unauthorized, disqualified or from individuals and organizations of the neighboring countries. Furthermore, the lack of the environmental/ local perspective, and the lack of Iraqi specialists who have high competency and expertise and are really living this experience on ground.

Therefore, GCPP looks forward to build a measure that adapts the criteria of privacy, relativity and level of social, economic and political development. As well as the adaptation of the standards or the international indicators to the state of the country with the different priorities.

This initiative is a pioneering scientific experiment at the level of Iraq and the region. It relates to the need of identifying and developing a democratic transformational process accurately and subjectively far from the political, ideological situation which is a feature of plenty of relevant researches and studies. Also, the applied or civil pattern is a mark of highly reliable and credible functionality. It shows this experiment as a pilot trail that requires more sources, development, rehabilitation and continuity to upgrade the level of the governance indicator up to the International indicators class.

Developing the indicator of the governance for democracy was conducted by a group of academics, pro-

the “democracy traditions” like protecting freedoms, the forms of expressions, elections, the independency and effectiveness of judiciary specially monitoring the implementation of the legislations. Other surveys are on the policies of the government and the ruling political leadership and methods of implementation in terms of circulating the authority or cornering it, etc., the forms of the social organizations need to be studied too like the parties, syndicate, associations and clubs in terms of commitment to the democratic principles, popularity and impact on the public. In addition to holding interviews, seminars and workshops with focus groups who have interest and benefit in the topics so as to cover different samples.

The need to develop an indicator to measure democracy in Iraq stems from several essential requirements that we have discussed and we will discuss the rest consecutively, but one of the most important requirement is that most of the international indicators to measure democracy or the democratic transformation had frequently depended on general information in categorizing the level and status of the democracy in Iraq. These information had been derived from media or political reports or according to the international organizations data. Many of them were distant from the Iraqi scene and collected their information from

decline requires surveys and opinion questionnaires to identify the real opinions of the public on various political, social and economic issues, assessing the behaviors and practices, measuring the people interest and trust, their expectations of their future and their children's. In many areas around the world- particularly in the countries that are newly introduced to democracy and its values and methods- depended on the use of polls and surveys. These surveys and questionnaires succeeded in measuring democracy, contributed in identifying problems facing societies accurately and effectively, developed other reasoning tools that increased the credibility and effectiveness of these measurements. The key to these questionnaires is unified questions that are repeated periodically on a representative national sample of the population. We give them multichoice answers, yet, they have very deep meaning.

The surveys tackles the public assessment of the governmental performance and the system generally , the mutual controversial effect between the economic statuses and the form of ruling, the trust in institutions, media, corruption, culture, freedoms and other matters. In order to complete the image, this survey is not enough. There is a need to measure relying on indirect ways like surveys to study the constitution, legislations and laws in the country and compare them to

management and raising social awareness towards strategic issues in Iraq. This awareness is based on the democratic and civil rights and freedoms, enhancing the role of the private sector, advocacy for women's issues and disadvantaged groups, achieving the fundamentals of the social peace, the rule of low and supporting wise institutional management.

Our center launched numerous focus workshops and seminars in Baghdad and a number of Iraqi provinces on various national issues such as civil peace, national reconciliation, party low, the electoral system in Iraq, educational policies, etc., and presented policy papers prepared in partnership with stakeholders and decisionmakers so as to create bridges among those who have creative ideas, stakeholders and policy-makers. In this framework, we encourage the efforts of the intellectual-applies innovation that serve the orientations of the democratic transformation.

You can view our activities through the website of the Center mentioned below.

http://www.iqgcpp.org/

And email us to the Center:

governancecenter82@gmail.com

Report Summary:

The measurement of democracy in its development or

Governance Indicator of the Democratic Transition in Iraq 2017 – 2018

(Swinging Democracy)

Prepared by:

Group of Researchers

Edited by :

Governance Center for Public Policies (GCPP)

Brief Summary on GCPP:

Governance Center for Public Policies is a research institution and a think tank in Iraq. It focuses on the policy-making activities by relying on analytical approaches seeking to understand the policy-making processes and building capacity to discover, identify, analyze the problems of the public policies according to the methodology of preparing public policies documents.

As provided above, our center seeks to contribute to meeting the requirements of the democratic transformation by building an integrated, realistic and objective perspective in various sectors of public policy in order to achieve a level of planning, implementation and evaluation that ensures the upgrading of governmental and community structures and institutions depending on the principles of governance and wise